جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وأثرها على المغرب العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية

من إعداد الطالبة: محمد ي أسماء

إشراف الأستاذ: دريس عبد الصمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ رئيـــــــــــــــــــــــــسا	خروبي شوقي	
الأستاذ	بن زايد محمد	**عضوا ومناقشا**
الأستاذ	دريس عبد الصمد	**عضوا ومشرفا**
الأستاذ	بلحاج الهواري	**عضوا ومناقشا**

السنة الجامعية

2018/2017

إن إفريقيا هي المشروع الإستراتيجي الأول للدولة الفرنسية على كافة الأصعدة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فالعلاقة وثيقة للغاية بين الشؤون الافريقية، وستظل سياسة فرنسا ورجال الأعمال الفرنسيين بمثاب مفاتيح رئيسية للدخول الى القارة سياسيا واستثماريا وتجاريا، ويكفي أن نلاحظ ان اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في إحدى وعشرون دولة افريقية تعتبر فيها كذلك الثقافة الفرنسية في المرجعية الأولى.

وهذا ما يفسر حرص جميع قادة فرنسا على وجود استراتيجي مستمرو قوي لبلادهم في قارة افريقيا وذلك على كافة الأصعدة الاقتصادية و السياسية و العسكرية و تحديدا في شمال افريقيا ومنطقة الساحل كما أن المغرب العربي أيضا يشكا إحداهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في القمة الفرنسية– الافريقية التي عقدت في بيارتيز بفرنسا (نوفمبر1994م) حيث أكد للحاضرين أنه بدونها فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن 21 فالمنطقة كانت مجد و منطقة نفوذها التاريخية لذا فمن الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيا ما كانت توجهاتها بالتخلي عنها.

كما أن منطقة المغرب العربي تحتل حيزا مهما في الاستراتيجية الفرنسية الشاملة، من خلال سعي الديبلوماسية الفرنسية الى استرجاع مكانتها في المنطقة بواسطة سلسلة من المواقف والسياسات التي كانت تستجيب للتبدلات السياسة الخارجية بكاملها. و تعبر بوضوح عن تمسك فرنسا بالحضور فيها بشكل انفرادي و مؤثر عن باقي الامبرياليات في العالم.

بالتالي فالدراسة ستركز على السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي عامة ومنطقة المغرب العربي خاصة اضافة الى الترابط التاريخي مع كليهما، و هذا عندما سعت فرنسا جعل المنطقتين من أولوياتها و أن أي خطر يهدد المنطقتين فهو يهدد فرنسا باعتبارها بوابة أوروبا على الجهة المتوسطية.

. أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الفرنسية في العلاقات الدولية، و ذلك تجاه منطقة الساحل الافريقي و منطقة المغرب العربي، مع ظهورمجموعة من التهديدات للمنطقتين مما سيعكس تهديد الاستقرارعلى أوروبا عامة و فرنسا خاصة، بالإضافة الى المنافسة الدولية نحو المصالح و خاصة

الأمريكية التي جعلت فرنسا تزداد أهمية بالمنطقتين وذلك من خلال استراتيجيات متعددة بالرغم من وجودها في الاتحاد الاوروبي الا أنها تسعى للبقاء غلى الاراضي الافريقي.

. أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لدراسة السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل و المغرب العربي، يرجع لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية:

. الموضوعية:

وهذا من خلال تفسير الأساليب والآليات والاستراتيجية التي استعملتها فرنسا للتدخل في منطقة الساحل و المغرب العربي بهدف الحفاظ على تواجدها و هيمنتها على المنطقتين بشكل كامل و انفرادي في ظل المنافسات الدولية، بالاضافة الى أنه موضوع تهتم به العلاقات الدولية في الوقت الراهن، و هذا راجع الى الروابط التاريخية بين فرنسا و المنطقتين و تعاملها التجاري و السياسي و الثقافي، حسب ما تؤكده الاحصائيات المقدمة.

. الذاتية:

وتكمن في انتمائي الى القارة الافريقية، بالاضافة الى اهتمامي بالدراسات الأورمتوسطية وخاصة المغاربية و محاولة تفسير أسباب المشاكل التي تعاني منها القارة الافريقية رغم أنها غنية بما يكفيها لتحقيق اكتفاءها الذاتي، و كذلك الأمر الذي دفعني للبحث هو الميل والرغبة للتخصص في الدراسات المغاربية، فضلا عن الإهتمام الكبير بالسياسة الخارجية الفرنسية عموما، و رغبتي في تقديم في أعمال مرجعية في هذا المجال.

. اشكالية الدراسة:

إن دراسة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي و المغرب العربي تعني أنه يجب التعمق في أهم الآليات والأسباب والمنطلقات التي انطلقت منها هذه السياسة الخارجية لتحديد استراتيجيتها اتجاه المنطقتين سواء المتعلقة بكلا المنطقتين أو بالمنافسة الدولية عامة والأمريكية خاصة ومن هذا المنطلق تتمحور اشكالية الدراسة فيما يلي:

- **ما هي أهم أهداف و استراتيجيات السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي والمغرب العربي؟**

هذه الاشكالية التي تقودنا لطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هي التفسيرات المحركة للسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة؟
- ما هي أسباب تدهور الوضع الأمني و التنموي في افريقيا؟
- الى أي مدى كان الوجود الفرنسي مؤثرا في منطقة الساحل؟
- كيف تدخلت فرنسا في الأزمات الداخلية للمنطقة؟
- كيف كان الدور الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي؟
- ما هي الاستراتيجيات التي انتهجتها فرنسا لتعزيزوجودها في المغرب العربي؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن إشكالية الدراسة، وضعنا الفرضيات التالية:

- السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الساحل الافريقي تخضع لتأثيرات عوامل خارجية أهمها التنافس الدولي
- استمرار الصدارة الفرنسية في المغرب العربي بحكم روابطها التاريخية، و نجاح السياسة اوروبية قادرة على قهر المنافسة الامريكية و الدولية الأخرى.

مناهج و اقترابات الدراسة:

لمحاولة دراسة هذا الموضوع اضطررنا الى استعمال أكثر من منهج و هذا بهدف تقريب وتحليل الدراسة بصفة شاملة من خلال:

المنهج التاريخي:

هذا المنهج ساعد في تسلط الضوء على أهم التواريخ في محيطها و ظروفها الأساسية للدراسة.

منهج دراسة حالة:

وهذا من خلال وصف حالة منطقة الساحل الافريقي و المغرب العربي.

المنهج التحليلي:

باستخدام تقنية التحليل من خلال جمع البيانات المتوفرة على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الساحل و المغرب العربي.

المنهج الوصفي:

الذي يقوم بدراسة معطيات السياسة الفرنسية ووصفها داخل الاطار الافريقي بصفة عامة و المغرب العربي خاصة.

الأدبيات السابقة:

بالرجوع الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسية الخارجية الفرنسية بصفة عامة، اتجاه المنطقتين الساحل الافريقي و المغرب العربي، نجد انها شملت على معظم الأزمات و النزاعات الساحلية مثل الصحراء الغربية، تشاد، مالي، ليبيا، أما من جهة المغرب العربي فنجد أن معظمها غير مستقلة و هذا لأنها الاقتصادية و التركيز على الشراكة الاقتصادية، بالاضافة الى ابراز الرغبة الفرنسية لتواجدها و فرض سيطرتها في المنطقتين على أساس تاريخية بالرغم

من المنافسة الامريكية و الصينية، بالرغم من وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي حيث نرى الى فرنسا تبادر بالشراكات و المشاريع مع دول المغرب العربي و تسعى لحل النزاعات و التدخل في منطقة الساحل الافريقي.

صعوبات الدراسة:

يمكن إجمال الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعدادنا لهذه الدراسة في ثلاثة صعوبات أساسية تمثلت فيما يلي:

- قلة المراجع المتوفرة على مستوى الكلية فيما يخص موضوع دراستنا،إذ لاحظنا عدم الاهتمام بالمراجع المتعلقة بالشأن الإفريقي وكذا ضيق الوقت الذي لم يسمح لنا بالتنقل إلى أماكن أخرى.
- قلة المراجع المتوفرة باللغة العربية وإن وجدت تكون عبارة عن ترجمات غير متخصصة مما أدى إلى الخلط في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة.

- حداثة موضوع الدراسة خاصة دراسة الحالة حيث تكاد تنعدم الدراسات الأكاديمية حولها، إلا ما يتعلق ببعض التقارير والمقالات التي يطغى عليها الطابع الإعلامي وقد حاولنا قدر المستطاع تجاوز هذه الصعوبة بإضفاء المصطلحات الأكاديمية عليها.

تبرير خطة الدراسة:

للوصول الى نتائج أكاديمية و موضوعية تطرقنا الى تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث يتعلق الفصل الأول بالجانب النظري و المفاهيمي لمفهوم السياسة الخارجية و الساحل الافريقي يضم ثلاث مباحث يتناول أولها الاطار النظري للدراسة أما المبحث الثاني فيتناول التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية أما المبحث الثالث الإطار النظري للساحل الافريقي فيما يتضمن الفصل الثاني السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل من خلال ثلاث مباحث الأول فرنسا والمشاكلاالجهوية والثاني صراع ونفوذ القوى الكبرى في الساحل والثالث الدور الفرنسي في منطقة الساحل أمافيما يخص الفصل الثالث فيتعلق بأثر السياسة الفرنسية على المغرب العربي

وقد قسم الى ثلاث مباحث أيضا الأول التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الفرنسية والثاني تحدي المنافسة الدولية على منطقة المغرب العربي أما فيما يخص الثالث فكان حول علاقة دول المغرب العربي مع المجتمع الدولي.

الفصل الأول:الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للدراسة.

سنتناول في هذا المبحث أهم ما يخص السياسة الخارجية حيث أنه في المطلب الأول سنعالج مفهوم السياسة الخارجية والمطلب الثاني علاقة بعض المفاهيم مع السياسة الخارجية.

المطلب الأول:مفهوم السياسة الخارجية.

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين ازاءها، فإن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها انما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل الى مجموعة الابعاد التي تندرج في اطارها والعلاقة بينها.[1] فهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها كل السلوكات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية.[2] فالسلوك الخارجي لأية دولة هو عبارة عن الفعل العملي الذي تقوم به الدولة بصورة مقصودة وهادفة للتغيير عن توجهاتها في البيئة الخارجية.

– ويرى(**كورت**)السياسة الخارجية بأنها السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الاخرى، وأنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب [3] أي الابتعاد عن العنف واستخدام الأسلحة العسكرية واللجوء الى السلم من خلال الاتفاقيات والمعاهدات ما بين الدول.

. ويعرف(**ليوناردو لرى**)1953السياسة الخارجية من خلال وصف السياسة الخارجية الامريكية فيقول هي مجموع الافعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في علاقاتها الخارجية[4] والسياسة الخارجية تتضمن على أن تفعل الامة في العالم،وماذا تتفق على فعله أو تطمح اليه الدول.[1]

[1] احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، المملكة الاردنية ،دار زهران للنشر و التوزيع، 2010،ص19.

[2] امين البار، منير بسكرى، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية 2014،ط1،ص13.

[3] احمد نوري النعيمي، مرجع سابق،ص19.

[4] المرجع نفسه، ص19.

وبالتالي فالسياسة الخارجية هي عبارة عن مخططات الوحدة الدولية تتبعها على المدى القريب أو البعيد في علاقتها مع الفواعل الاخرى وفقا لطموحاتها ومصالحها المشتركة في الظروف الدولية القائمة.

. يعرف(**محمد السيد سليم**): السياسة الخارجية برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البرامج من اجل تحقيق اهداف محددة في القانون الدولي.[2] بصفة عامة تعرف السياسة الخارجية على أنها أداة تحاول بها الدولة تشكيل محيطها السياسي الخارجي، فالسياسة الخارجية تشكل المادة الاولية ذات الامتياز في العلاقات الدولية، وهدفها هو دراسة التفاعلات الخارجية كما تؤخذ بعين الاعتبار النشاطات التي يقوم بها الدول تجاه الفواعل الدولية الاخرى وغير الدولية في المسرح الدولي، هذا ما يفسر المكانة التي تحتلها مجال التحليل للسياسة الخارجية.

وفيما يخص(**فيرنس و ريتشارد سنا يدر**): فأنهما عرفا السياسة الخارجية بأنها "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد وكلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل وهذا من خلال الصراعات و الأزمات التي تحدث بين الدول[3]، ويؤكد هذا التعريف على صانع القرار و يولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة. اذ يرى **سنايدر** في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبنون المناصب الرسمية في الدولة.

اهتم"**سنايدر**": في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي عند صانعي القرار، هذا يعني أن الآخرين يتعاملون مع بيئتهم بموجب ادراكهم الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلتهم عنها[4]، اذ أن هؤلاء يتعاملون مع العوامل البيئية تبعا لتصوراتهم وادراكهم لها وليس مع حقيقتها في الواقع الفعلي وقد أكد على الحقيقة نفسها في نموذجه القائم على العلاقة الترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الإدراك وعملية صنع القرار وبعبارة أدق ان صانعي القرار وفقا لهذا النموذج لا يتصرفون تبعا لمعرفتهم بالموقف كما هو في الواقع وفي حقيقة الموضوعية بل يأتي تصرفهم بموجب ما يتصورونه عن هذا الموقف.

---

[1] امين البار، منير بسكرى،مرجع سابق،ص14.

[2] حسين بوقارة،**محاضرة السياسة الخارجية** المقارنة القيت على طلبة العلوم السياسة اولى ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة 2007-2008.

[3] مصباح زايد عبيد الله، **السياسة الخارجية**، منشوراتELGA،مالطا،1994،ص10.

[4] العبدلي عبد المجيد، **قانون العلاقات الدولية**، داراقواس للنشر، مطبعة فن و الوان،تونس،1994،ص123.

ويشير "**والتر ليبمان**": الى أهمية القائد السياسي في ادارة نشاط الدولة الخارجية من حيث تأكيده الى ايجاد نوع من التوازن بين الالتزام الخارجي للدولة والإدارة المتوفرة على مدى نقل هذا الالتزام على مستوى السلوك الخارجي[1]،والمقدرة اللازمة في اعتقاد ليبمان،هو أن تكون هذه المقدرة في حالة تنفيذها اكبر بكثير مما يحتاج اليه هذا الالتزام.

. أما الدكتور"**حامد ربيع**" فيعرف السياسة الخارجية بأنها "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية[2] ، وأن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية.

. المطلب الثاني:علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم.

هناك مفاهيم لها صلة بالسياسة الخارجية كالسياسة الداخلية والدبلوماسية ومفهوم السياسة الدولية وبالتالي يجب توضيح كل مفهوم على حدا.

- **مفهوم السياسة الداخلية:**

تتمثل في نظام الدولة الدستورية وطبيعة الحكم ودور جماعات الضغط، الرأي العام الداخلي، التنظيمات الحكومية وغيرها من التغييرات التي تأثر في السياسة الخارجية. [3]بمعنى أنها مجموعة من المبادئ التي يتم تنفيذها داخل الدولة تحت إطار قانون داخلي يخص الدولة نفسها ويخدم المواطنين المقيمين كما لا يحق لأي دولة التدخل في شؤنها.

- **مفهوم الديبلوماسية:**

تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق اهدافها، ويمكن تعريف الدبلوماسية بانها عملية تتطلع خارج الحدود[4]، ومن مظاهر اختلاف السياسة الخارجية عن الدبلوماسية أن الأولى يجب أن لا تكون سرية على اعتبار أن الرأي العام المحلي لا يمكن الارتباط بمعاهدة أو اتفاقية،ما لم تكن معروفة عندهم أو يوافقون عليه سلفا،أما الثانية فإنها تتصف بالسرية.

---

1 LippmanWalter,United states forgien,boston,1193,p9 .

[2] سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية،ط2، القاهرة، 1998، ص7.

[3] احمد النعيمي،مرجع سابق،ص47.

[4] زايد عبيد الله مصباح،**الدبلوماسية**،بيروت،دار الجيل، 1999، ص32.

ويميز"**j.h Child**"بين السياسة الخارجية والدبلوماسية. اذ تعد السياسة الخارجية للدولة جوهرا أساسيا لعلاقاتها الخارجية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب الحقيقي للعمليات، حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسة.[1]

مفهوم السياسة الدولية:

هي التي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر وهناك تفاعل بين البيئة الداخلية **internalpolitics**والبيئة الخارجية**externalpolitics**، أما استجابة**réponse**،أوردة الفعل **réaction**، أو كلاهماوفي هذا المجال لا بد من طرح مفهوم **interaction**.[2] أي أنها تفاعل السياسات الخارجية للدول.

فالسياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية وإنما بوصفها نموذجا من نماذج السلوك الدولي.والسياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول. بمعنى العلاقات التي تقومعلى أسس رسمية بين اشكال النظام السياسي الرسمي فحسب[3]، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات الغير رسمية طالما لهما صفة دولية.

أما "**جوزيف س.ناي**" الابن فإنه يعرف السياسة الدولية على أنها :"سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة، أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام"[4]، و هكذا يطلق على السياسة الدولية عادة أنها "فوضوية" اي عدم وجود أي حاكم وتعد السياسة الدولية نظاما للاعتماد على الذات.

- **مفهوم العلاقات الدولية:**

إن نشوء العلاقات الدولية بين الدول لا تتم إلا بإلقاء إرادات الدول ثنائيا أو أكثر من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية هو مفهوم ينحرف الى مجموعة تفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر،أي أن العلاقات الدولية تتضح من في محصلاتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية والوحدات السياسية أي أن العلاقات

[1] نيكولسون هارولد(ترجمة محمد مختار الزقزوقي)، **الدبلوماسية**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1957،ص43.

[2] ربيع حامد(دكتور)،**نظرية الدعاية الخارجية**، مكتبة القاهرة الحديثة،1969،ص13.

[3] جوزيف س.ناي الابن(ترجمة الدكتور احمد امين الجمل و مجدي كامل)،**المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ**،

[4] الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، ص17.

الدولية تعتبر نتيجة للسياسات الخارجية.[1] كما أنها لا تقتصر على دراسة أو تحليل الجوانب أو الأبعاد السياسية فقط بين الدول وإنما يتعداها الى مختلف الأبعاد الاقتصادية والعقائدية، الثقافية والاجتماعية بالإضافة الى أنه يتعدى مفهوم العلاقات بين الدول ليشمل الكثير من الشكال التنظيمية سواء كانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لا تتمتع بذلك. ويرى ماكيلان ان الوحدات هي الممثل **Actor**أو المتفاعل، ثم هناك ظاهرة التفاعل بين المتفاعلين أو المختلين.

وعليه نرى أن دراسة العلاقات الدولية ترتبط بتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في اطار اقليم ما ونقصد بذلك العلاقات بين الدول. مع الأخذ بنظر الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب والدول كتبادل المنتجات والخدمات وتداول الافكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين اشكال المدنية ومظاهر العطف أوالنفور.[2]

وهذا يعني أن العلاقات الدولية عندما تخضع للتنظيم من قبل الدول تصبح عامل مساومات أو مجادلات بين الحكومات ونتيجة لذلك فإن فعل الدول يصبح هو الكائن في صميم العلاقات الدولية.

- **مفهوم الاستراتيجية:**

يرجع استخدام مصطلح الاستراتيجية الى الإغريق، حيث تميز حياتهم الحرب والقتال، ومفهومها العام هي فعالية شمولية من التفكير. فهي مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين وتساعد الأفراد المرتبطين به من إتخاذ القرارات المناسبة بناءا على مجموعة من الخطط الدقيقة والتي تعتمد على وضع الاستراتيجيات الصحيحة للوصول الى تحقيق نتائج ناجحة.

فيعرف "**كلوز فيتش**" الاستراتيجية على أنها فن استخدام المعارك وسيلة للوقاية من الحرب أي أن استراتيجية تضع مخطط الحرب، وتحدد التطور المتوقع فيها التي تتألفمنها الحرب كما تحدد الاشتباكات التي تقع في كل معركة.

أما "**هارت**" فيعرفها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة[1] و من هنا نرى أن مفهوم هارت للاستراتيجية مفهوم ضيق وذلك لتعلقه بالقوة العسكرية فقط فهو يرى أن الوصول الى أهدافه السياسية فتكون باستخدام القوة.

[1] علاء ابو عامر، **العلاقات الدولية (الظاهرة.العلم.الدبلوماسية.الاستراتيجية)**، عمان دار الشروق للنشر و التوزيع،2004، ص83.

[2] بدوي محمد طه(دكتور)،**مدخل الى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية ، بيروت، 1972، ص39.

أما "**قاموس العلوم السياسة**" فإنه يعرفها "أنها خطة عمل لدحر عدو أو لتحقيق هدف ما[2]، وتشيراستراتيجية الى خطة شاملة أو للأمد الطويل تتألف من سلسة من الحركات من أجل هدف عام، في حين تتألف التعبئة من حركة أو طور محدود من الخطوات صوب أهداف وسطية في اطار خطة استراتيجية كبيرة.

وجاء "**جون مولتكه**" – المفكر العسكري الفرنسي– بنقله نوعية في تعريف الاستراتيجية بانها اجراء العملية الملائمة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الغرض المقصود.[3]

المبحث الثاني:التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية.

المطلب الأول:العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

بالرجوع الى كون السياسة الخارجية هي نتائج تفاعل العوامل النفسية والداخلية والخارجية وبالتالي الاعتماد على كافة هذه العوامل للوصول الى مفهوم تحليلي قادر على تفسير السياسة الخارجية.

- **التفسيرات الجزئية**
- **العوامل الشخصية:**

بحيث انها ترتكز على شخصية صانع القرار وبيئته وميوله العقائدي ودوره في صناعة السياسة الخارجية فالبيئة النفسية تشير الى اتجاهات اعضاء وحدات القرار وتصوراتها ومعتقداتها وقيمها وخبراتهم وأراءهم السابقة ودوافعهم وخلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرارات.[4] فصناع القرار يدركون الواقع كما يرونه وتعي التصور ادراك الأفراد لمختلف المواقف حسب ايديولوجيتهما وقيمهم التي يرونها صحيحة.

---

[1] احمد النعيمي ،مرجع سابق، ص35.

[2] المرجع نفسه، ص37.

[3] سامر مؤيد، **الاستراتيجية من منظور وظيفي اجرائي**، جامعة كربلاء، العراق، ص109.

[4] محمد شابي، **المنهج في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الادوات)**، الجزائر، 1997، ص45.

اضافة الى صناع القرارقد تكون عدوانية أو مسالمة، فهناك بعض الشخصيات لديها ميول للعدوانية أكثر من غيرهم بحيث أن القادة العدوانيين يتسمون بحاجة أكبر إلى القوة وميوله تسلطي.[1]

كما تلعب الشخصية الكاريزمية دور هام في صنع السياسة الخارجية وذلك لإمتيازه بثقة جماهيرية وسعة اضافة إلى ميل صانع القرار لتشكيل المعلومات الجديدة ووضعها في اطار نسقه العقدي مما يؤدي إلى تكوين معتقدات متطرفة وصعبة التغيير كما يشكل كل من الدوافع والإدراك عاملان مؤثران في خيارات السياسة الخارجية فالدوافع المتعلقة بصنع القرار ليست سهلة التعرف،ذلك راجع لصعوبة الحصول على معلومات نفسية عن القادة، ذلك راجع لصعوبة الحصول على معلومات نفسية عن القادة، ذلك أن معظم الزعماء السياسيين يتصرفون طبقا لعقلية الزمن الذي يعيشون فيه.[2]

ويرى " **ريتشارد سنايدر**"أن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل كما أنها ليست السبب الوحيد فالدوافع متعددة ومختلفة وقد تكون متناقضة، كما أن هذه الدوافع لا تكون منفصلة عن الواقع الخارج.

التفسيرات الكلية:

- **العوامل الداخلية:**

تتمثل في مختلف البنيات الحكومية والتجمعات الخاصة كالأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الرأي العام، كلها عوامل مؤسسة للسياسة الداخلية.

إضافة إلى النظام السياسي وماله من تأثير على السلوك الخارجي. ذلك أن الضغوطات الداخلية تؤدي بالدول إلى القيام بسلوكات وتبني خيارات ودوافع نحو النسق الدولي.

تجيب النظرية الكلاسيكية عن هذا السؤال بافتراض الخصوصية الجذرية للسياسة الخارجية، يقول "**ميكيافيلي**"أن الوسائل الداخلية سوف تعالج عندما تعالج المسائل الخارجية.

رغم ذلك فإننا نقر بان السياسة الخارجية، لا يمكن فصلها عن السياسة الداخلية، ذلك أن السياسة الداخلية موجهة للسياسة الخارجية لأن الدولة تتجه إلى المحيط الخارجي تعبيرا عن مصالح معينة واستجابا لظروف

[1] منير بسكرى وأمين البار، مرجع سابق، ص19.

[2] نفس المرجع و الصفحة.

داخلية، بعض الدول إلى تبرير سلوكات خارجية عامة بالرجوع لمجموعة القيم أو المبادئ السياسية التي تشكل عقيدة النظام في الدولة.[1]

ذلك يهدف إلى اضفاء الشرعية داخل الدولة أو خارجها، بالتالي فالنظر للسياسة الخارجية من منظور الخبرات التاريخية والتقاليد الايديولوجية.

إن تأثير السياسة الداخلية لها أثر كبير على السياسة الخارجية انطلاقا من عدم وجود استقرار النظام السياسي والتدهور الاقتصادي يؤديان إلى تراجع فعالية السياسة الخارجية، أي تعبر عن سياسة خارجية غير نشطة.

- **العوامل الخارجية:**

بحيث تهدف الى تفسير مخرجات التفاعل الدولي أي التفاعل بين الدول وناتج التفاعل بحيث أن**"ماكليلاند"** يركز على التفاعل بين الدول بدل التركيز على التفاعل بين الدول وأنظمتها الفرعية.

انطلاقا من أن البيئة الدولية تؤثر على السياسة الخارجية بغض النظر عن طبيعة البيئة الداخلية، ومنه فسلوك الدولة هو ماتمليه البيئة الدولية والترتيب في ميزان القوى الدولي وهو ميكانيزم هام للمحافظة على الوضع القائم.[2]

وبالتالي فإن لم تكن هناك مداخلات خارجية فلن تكون هناك حاجة الى سياسة خارجية، ومنه نستنتج أن النسق الدولي هو المحدد الاساسي للسلوك الخارجي ذلك أن النظام الدولي يجبر الفواعل على تبني سلوكيات معينة فحسب"**waltz**" فوضوية النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية.[3]

ويرى **"فريدريك شومان"**أن النظام الغربي يتكون من مجموعة من الدول ذات السيادة أو الكيانات السياسية المستقلة التي لا تعترف وتسعى لتحقيق مصالحها الذاتية.

- **النسق الدولي:**

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، 1985،ص195.

[2] رينوفان بيير ودوروزيل، جان كاتيست،**مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية** (ترجمة فايزكم نقش)، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982، ص7.

[3] جيمس دورتي، بيروت بالستغراف،**النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية** (ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت، كاظمة النشر والترجمة و التوزيع، 1985، ص318.

وينطوي عليه عدة عوامل وهي عدد الوحدات الدولية وماهيتها وبنيان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنسق الدولي والعمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف ويتميز النسق الدولي بعدة خصائص وهي:

1- فوضوية النظام الدولي:

يرى "**كينيت والتز**" أن الفوضوي في النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية للوحدات السياسية، وسعي الفواعل الى تحقيق نفس الهدف وهو الأمن، بحيث أنه في بيئة فوضوية الهدف الأول هو تحقيق الأمن. تلجا الدول حسب "waltz" إلى حفظ البقاء "**survival**" وتكييف البيئة الفوضوية مع قدرات الدولة لتضع بقاءها في المقام الأول، وبالتالي تحقيق القوة المنفعة والهدوء.[1]

2- الدولة كفاعل وحيد وعقلاني:

تنطلق الواقعية من افتراض أن الدولة فاعل أساسي ووحيد في العلاقات الدولية، بأن الدولة عندما تلجأ الى العالم الخارجي بصفتها وحدة مقلقلة، أي استبعاد التفاعلات الداخلية الفرعية بحيث يقول "**هيغل**" :"الدولة تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة والآن الارادة المستقلة تعطي لها الرغبة للاتفاقيات فيم بينهم فالدولة تتطور وفقا لقوانينها ولها واقعها الخاص وهي معزولة عن مواطنيها تسعى مقاربة الخيار العقلاني من أجل التنبؤ بالطريقة التي تتراكم فيها الخيارات الفردية لتعطينا العقل الجماعي، ومن هنا فالعقلانية تميز العملية أو المسار التي يقوم الفاعل بتعظيم المصلحة وليس المصالح في حد ذاتها.[2]

وبالتالي يمكن اعتبار الدولة مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية بحيث أن "**waltz**"أعطى العقلانية الكاملة للوحدة السياسية.

- **توازن القوى:**

[1] jemes D.FEARON**, domestiquepoliticsforgien, Policy and theories of international relation**, in st internet http://www.people.fas.havand.edu/-johonston/gvo2882/fearon=pdf p294.

[2] jemes DFEARON.op.cit,p299.

يشير إلى الوضع الراهن أو التوزيع القائم للقوى ويستخدم المصطلح للإشارة الى مجموعة خاصة ونادرة من الوقوف حيث يكون توزيع القوى متساوي وهذا الاستخدام يعود الى الذهن ومجموعة من القوى في وضع متعادل ويرى الواقعيون أن الاستقرار يتحقق عندما يكون توازن القوى.[1]

بإعتبار أن النسق يؤثر في السياسة الخارجية للدول، فوفقا لنظرية توازن القوى الدول تتأثر عند سعيها لتحقيق القوة و يتحقق الاستقرار عن طريق هيمنة قطب واحد ومتعدد الأقطاب.

فالسياسة الخارجية للدول الصغرى والمتوسطة تكون أقل تأثيرا بالنسق الدولي ذلك لقلة امكاناتها بينما الدول الكبرى لديها من القدرات ما يمكنها من التأثير في النسق الدولي.[2] حيث أن الدول الكبرى بحكم قدراتها وموقعها في التسلسل الهرمي في النظام الدولي تقوم علاقاتها الخارجية بوضع ترتيب للدول الاخرى.

وبالتالي يؤدي هذا التفاعل الى تغيير العلاقات الدولية وهيكل النسق الدولي وبالتالي بنية النظام ناتجة لسلوك وتفاعل القوى العظمى.

- **التحالفات:**

يعتبر أنصار توازن القوى أن التحالفات تعتبر من الاستقرار الدولي، و لكن تأثير الاحلاف على استقرار النسق الدولي يختلف باختلاف بنيان النسق، كما يختلف باختلاف القضايا المسيطرة على العلاقات الدولية وباعتبار أن التحالفات مجموعة من التغيرات النظامية تكون بمثابة مدخلات.

والتحالفات عموما متواصلة بمصادر السياسة الخارجية بالنسبة للدول الأطراف في التحالف بواسطة معاهدات تربط هؤلاء الحلفاء ويوجد نوعين الاحلاف البنيان والأحلاف ذات البنيان التعددية " **Pluraliste structure**"[3]

والأحلاف ذات البيانات التدرجية **hiearchicale structure** ويقصد بالنوع الأول أحلاف تأخذ القرارات فيها من خلال مناقشة عامة تنتهي بنوع من الحلول الوسط مثل الحلف الأطلنطي.

---

[1] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية للنظرية و التاريخ**، ترجمة احمد امين الجمل و مجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العامة، 1997،ص20.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص282.

[3] المرجع نفسه، ص282.

- **عامل القوة:**

تعتبر القوة اداة تفسر العلاقات الدولية حسب **مورغانتو** أن عامل القوة عامل حاسم بين الدول التي يمكن القول أنها في تفاعلات شكلت نظاما دوليا سياسيا مثل نظام الدول الاغريقية ذلك بغض النظر عن الانظمة الداخلية.[1]

وبالتالي فالعلاقات الدولية بين الدول محكومة الصراع من أجل القوة بينما يعارض الواقعيون أن الدول تملك مصالح متشابهة، هذه المصالح تضمن أمنها و تحافظ عليه كوحدات مستقلة فهم يدافعون على أن الدولة متشابهة لكن مختلفة القدرات.

المطلب الثاني: أهم النماذج المفسرة للسياسة الخارجية.

بالرغم من اختلاف المدارس والمنظورات التي تناولت السياسة الخارجية إلا أنها تشير كاتجاه عام للتعريف إلى سلوك الدولة تجاه البيئة الخارجية وهذا السلوك يتبلور في اشكال عدة وهو موجه بالأساس نحو وحدات سياسية (الدول) أو وحدات تنظيمية (الأمم المتحدة مثلا) أو قضايا (استعمار او احتلال)، ومن هذا المنطلق حاول دارسوا السياسة الخارجية محاولة بناء نماذج نظرية تملك القدرة المعرفية على تحليل وتفسير سلوكيات الدول الخارجية.

اولا: نموذج صنع القرار الخارجي لسنايدر:

- **البناء العام لصنع القرار في السياسة الخارجية:**

أن نموذج سنايدر هو أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية عام1954 حيث كانت تلك الفترة قد شهدت انتقادات لاذعة وجهها سنايدر لمختلف الأطر النظرية في اطار السياسة الخارجية لأنها حسبه لا توفر الطريقة المنهجية المساعدة على فهم السياسة الخارجية و تفسيرها.

وقد انطلق سنايدر من تقديم نموذج نظري لفهم وتحليل علم السياسة الدولي مخالف لما قدموه دارسو النظرية العامة للعلاقات الدولية (نظريات ومدارس العلاقات الدولية) حيث يعتمد هؤلاء على النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل حيث أنهم يحللون سلوك الدول تبعا لعوامل موضوعية(جغرافية، سياسية،

[1] jemesN.Ressenau, kennthw.thompson, Gavin Bayd.in cit.p294
http://www.people.fas.havand.edu/johonston/gvo2882/fearon=pdf

تاريخية).دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاط الأفراد المسؤولين عند اتخاذ القرار الخارجي، لذا ركز سنايدر على البحث في نشاطات صناع القرار الخارجي كمادة للتحليل.[1]

والحقيقة أن سنايدر ولدى تعرضه للأطر النظرية السابقة عليهفقد ميز بين نوعين من التحليل:

-التحليل الساكن:

يرتكزعلى طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين وظروف هذا التغير ولكنه لا يبحث في أسباب التغيير والكيفية التي يتم بها.

-التحليل الديناميكي:

يجمع بين الوقوف على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين أو أكثر إلى جانب الوقوف على معرفة أسباب التغير بتتابع الأحداث السلوكية ولذلك فتحليل عمليات السياسة الدولية يقتضي دراسة التفاعل بين الدول من ثنايا القرارات الخارجية(كمنهج نهائي لها)حتى نقدر العلاقة بين موقفين كما أن تحليل العمليات السياسية الدولية يقتضي دراسة عملية صنع القرار لأنها تجعلنا نفسر لماذا ظهر موقف ما بشكل معين.[2]

ميزة هذا النموذج تكمن في أنه يأخذ في الاعتبار البعد الانساني. ولتحسين النموذج اضاف **روبنسون و سنايدر**مفهوم "**صنع القرار**" والذي يشير الى خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار(وجود ازمة أو عدم وجودها).

- **الإطار النظري لنموذج سنايدر:**

فهم السلوك الخارجي لدولة ما يؤدي إلى فهم سلوك كل الدول وهذا هو جوهر نموذج صنع القرار لريتشارد سنايدرلأنه يتمثل في مجموعة القرارات التي تصنعها وحدات معترف بها وأن الدول كذلك تتصرف على أساس أنها اطراف وفواعل في حالة أو موقف دولي معين، والدول تحاول من خلال هذه القرارات الوصول إلى أهداف معينة والدفاع عن هذه الأهداف[3]، وعليه فوحدة التحليل الأساسية هي "**القرار الخارجي**" لأن نشاطات الدول في النهاية ليست إلا نشاطات صناع القرار الخارجي.

---

[1] **نماذج صنع السياسة الخارجية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مقال نشر على:
http://www.politics.dz.com/threads/nmadhg-sny-alsias-alxargi.286/(13:4-2018/02/16

[2] امين دبور، **السياسة الخارجية** 2015، ص12.

[3] نماذج صنع السياسة الخارجية، مصدر سابق .

وفي دراسته لمسار التفاعل اعتبر سنايدرأن الفعل الصادر عن الدولة (موقف سياسي، الدخول في النزاع، غلق السفارة.....)يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ عدة اشكال وهنا تحدث العملية التفاعلية التي تؤدي الى تشكل أنماط معينة ترسم أطر محددة للسياسة الدولية.

. ويركزسنايدر على مفهومين أساسيين في تقديمه لنموذجه:

1- الدوافع:

يجب تحديد ومعرفة دوافع صناع القرار في السياسة الخارجية التي قد تكون متجانسة مع دوافع الوحدات السياسية (الدول) وهي تتنوع بين:

-الدوافع الشخصية:

وهي المكتسبة من التوظيف الذي يشغله صانع القرار.فكلما زاد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.

-الدوافع السياسية:

وهي المرتبطة بسياسة الدولة أو الحزب الذي يرتبط به صانع القرار[1] أي المجتمع الدني للدولة.

2- الإدراك:

ان فهم واستيعاب الفعل (القرار) يتطلب النظر الى محيط صناعته من خلال ادراك صناع القرار لمحيطهم وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي والحيادي أي في ادراك صناع القرار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في هذا القرار، مثال ادراك الدول لسقوط الاتحاد السوفياتي[2] وهذا ما يقود إلى تحديد طبيعة المتغيرات المؤثرة في السلوك الخارجي.

إن خيارات السياسة الخارجية تبنى انطلاقا من إدراك صانعي القرار لمواقف السياسية الخارجية، ويتأثر إدراك صانعي القرار للأحداث الدولية بتصوراتهم عن العالم الخارجي وتتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن

[1] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسة المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص31.

[2] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سابق، ص31.

متأثرة بخبرات صانع القرار والعقائد العامة والتقاليد السائدة في المجتمع.[1] بالتالي يعتبر نموذج سنايدر نموذجا إرشاديا حيث قدمه بهدف اتخاذه من جانب صناع القرار مرشدا لعملية اتخاذ القرار الخارجي ويتميز هذا النموذج في أنه يأخذ في الاعتبار البعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية[2]، وهي دوافع صانعي القرار، ومدى توافر المعلومات لديهم وتأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم.

ثانـــيا:

- **نموذج روزنو للدراسة المقارنة في السياسة الخارجية:**

يعتبر روزنو جيمس من الأوائل الذين قدموا مساهماتهم بداية بوضع نموذج نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية يهدف إلى تقديم اطار نظري عام لترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدول حسب درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل.

- **متغيرات التأثير في السياسة الخارجية:**

1-متغيرات فردية:

وهي المتعلقة بالصفات والخصائص الشخصية لصانع القرار(الخبرة، القيم،الولاء، الفكر، الايديولوجيا....)تعتبر هذه العوامل ذات أهمية كبرى في تحديد السلوك الخارجي لصانع القرار[3] مثل: تأثيرالنشأة والتكوين الأسري وأيضا متابعة صانع القرار التاريخية لبعض القضايا والأحداث ومدى تأثره بها، أما القيم والمعتقدات(الدينية مثلا)فهي تأثر على استجابة وردة الفعل لدى صانع القرار.

2-متغيرات الدور:

[1] Sidneyverba ,"**Assomptionof nationality and non- nationality in models of internatio-nale**".in.ed.jemes Resenau.op.cit.p218.

[2] لويدجنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، (ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم)، جامعة تمبل- الولايات المتحدة الامريكية، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، 1989، ص48.

[3] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصدر سابق.

الدورهو السلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صانع القرار في مركزه بعيدا عن الجوانب الشخصية (أراءه وتوجهاته) أي أن الوظيفة (المركز)يلزم صانع القرار بسلوكاتومواقف وقرارات معينة يحدد بمحصلتها الدور.[1] أي ان صانع القرار مرتبط بمركزه ويريد المحافظة عليه ويحاول التصرف ضمن حدود الدور حتى وإن كان مخالفا لأرائه وتوجهاته، ويفسر هذا التباين بعامل الديمومة(الاستمرارية)لدى النظام السياسي في السياستين الداخلية والخارجية.

3- المتغيرات المجتمعية:

هي تعبرعن العوامل غير الحكومية السائدة في المجتمع وتتنوع بين قسمين:

- **مادية:**

مرتبطة بالطبيعة غير انسانية(الموقع الجغرافي، الامكانات الاقتصادية، التكنولوجيا، التنمية الاقتصادية.....)

- **غير مادية:**

مرتبطة بالطبيعة غير الانسانية كتركيبة المجتمع وثقافته السياسية، التجانس داخل المجتمع، التراث والإسهام التاريخي والوطني.

المتغيرات الحكومية:

تعكس كل جوانب التنظيم السياسي في الدولة وهي تعبر عن هيكل السلطة القائمة وتنوع العلاقات بين مؤسساتها الرسمية.

4- المتغيرات النسقية:

وهي تلك العوامل والمؤثرات التي تفرزها البيئة الخارجية وتتنوع إلى ثلاث مستويات:

- **بنية النظام الدولي:**

وهي التي تشكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي(تعاون وتكامل أو تنازع وتنافس).وأيضا محاور القوى داخل النظام الدولي(القطب الواحدام التعددية القطبية).

[1] بدوي محمد طه، ليلى امين مرسي، **مبادئ العلوم السياسية**، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2014، ص50.

- **النظام الاقليمي:**

البحث في المقوم الذي يتشكل منه هذا النظام وعقيدته وخلفيات أعضاءه وطبيعة النظام السياسي لهم وقواعدعمل هذا النظام.

- **الموقع الجيوستراتيجي للدولة:**

وهذا راجع لمدى امتلاك الدولة من مؤسسات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها بالإضافة الى السيادة الوطنية ومدى قوة نظامها السياسي وأيضا الجانب الجغرافي يلعب دورا هاما في استراتيجية الدولة حيث أنه حسب موقعها الجيوبوليتيكي تحدد قوة الدولة أي مدى تعرضها للتجاذب بين القوى الرئيسية في النظام الدولي أو الاقليمي فنابليون يقول:"أن السياسة الخارجية للدولة تكمن في جغرافيته.[1]

وفي الأخير باعتبار أن السياسة الخارجية تتميز بالتدخل والتعقيد فذلك راجع حسب انتمائها الى بيانات مختلفة، نفسية، وطنية، دولية بالتالي يبقى المفهوم مرتبط بالبيئة التي وجد فيها وفي اختلاف رؤى المتخصصين في دراسة السلوك الخارجي بالإضافةإلى ارتباط السياسة الخارجية لمقترب معين و قد أصبح الساحل الإفريقي ذات أهمية متزايدة وهو بحاجة الى تفسير أبعاده الاستراتيجية بدلا بالاكتفاء باختزالها في مشكلات معينة دون غيرها وذلك بهدف حيازة رؤية شاملة بشأن وضع هذه المنطقة في السياسات الاقليمية.

فالسياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها وتؤثر بشكل مباشر عليها كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي تعريفها على سلوكها الخارجي.

المبحث الثالث: الاطار النظري للساحل الافريقي.

المطلب الاول:جغرافيا الساحل الافريقي.

[1] محمد نصرا مهنا، **مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص252.

يعتبر مصطلح"الساحل الافريقي" مصطلحا من أصل عربي وهو يعني تقليديا الشاطئ أو المنطقة المحاذية لجنوب الصحراء ومناطق الطوارق فهو محصور بين المنطقة المحدودة بالبحر الأبيض المتوسط شمالا، موريتانيا والمحيط الاطلسي غربا وحوض البحر الأحمر شرقا والتشادجنوبا، مما يجعل منطقة الساحل بهذا المعنى تقع في عمق الصحراء الكبرى[1] كما يعرف الساحل الافريقي على أنه " قوس الأزمات" (**أنظر الخريطة–01–**).

وهناك أيضا رأي آخر يعتبر أن منطقة الساحل الافريقي تضم كلا من موريتانيا في الغرب مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر حتى شمال التشاد شرقا، أما التعريف الأوسع والأشمل للساحل الافريقي فيعتبرها أنها تلك المنطقة الشبه جافة، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى اثيوبيا شرقا[2]، والدول الافريقية الواقعة بين خطي عرض12 درجة و 20 درجة شمال خط الإستواء[3].

- **التركيبة السكانية:**

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أعقد المناطق الافريقية من حيث التركيبة السكانية نظرا لعدة عوامل من أهمها تعدد الاثنيات وتباين القبائل المشكلة لها.

هذا ما أدى الى عرقلة وصعوبة عمليات التوحد والاندماج الاجتماعي هذا ما خلف ضعف في التجانس الاجتماعي خاصة مع غياب سياسة وطنية موحدة وهذا ما ينتج عنه ازمات داخلية.[4]

تقطن منطقة الساحل الإفريقي مجموعات بشرية شديدة التنوع على المستوى العرقي فالصحراء الموريتانية وجنوب الجزائر ومنطقة أزواد تشكل فضاء للرحل من العرب والطوارق وإن كانت نوبات الجفاف دفعت بكثيرمنهم إلى المدن.

---

[1] Henri plangol et François oncle, **la Situation Sécuritaire dans les pays de la zone sahé-lienne**, France, La commission des Affaire étrangères, Assemblée Nationale, 2012, p10.

[2] **الساحل الافريقي.....مرآة تعكس تنوع القارة السمراء**، موسوعة الجزيرة، مقال نشر على الموقع التالي:
http://www.aljazeera.net(16:08-2018/01/12يوم و ساعة الاطلاع).

[3] عشور قشي، **التنافس الفرنسي–الامريكي حول منطقة الساحل الافريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام و اليات التغلغل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 46/45 شتاء–ربيع 2015.

[4] ـ امحند برقوق، **الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية في العالم الاستراتيجي**، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد07، نوفمبر 2008، ص02.

الخريطة(01): توضح دول منطقة الساحل الافريقي.

المصدر:

http://www.aljazeera.net/Pages/sahelmap/124p489-afric-lk.8741 يوم2018/03/16

ويقدر أدنى المعدلات السكانية في أهم مدن هذا الشريط بنصف مليون نسمة، غير أنها لا تتجاوز مليون نسمة كحد أقصى لها بحسب التقديرات مثل الحال في نواكشط، دكار، باماكو، نيامي، سكوتو، كانوا، الخرطوم والمناطق المحيطة بهاوالتي تقدر نسبة السكان فيها بثمانية ملايين نسمة باستثناء نيجيريا التي تقدر كثافتها

السكانية بحوالي 150 نسمة في كلم^{2}فإن أغلب الشريط الساحلي تتراوح كثافته ما بين 30 و50 نسمة أو ما بين 10 و 30 نسمة في كلم^2.[1]

ومع أن هذه الأرقام تبدو قليلة فان المنطقة تعرف تزايدا ديمغرافيا سريعا حيث أنه يتوقع بلوغ عدد السكان في 2040 نحو 150 مليون نسمة إذ تشكل نسبة السكان ذات الفئة العمرية الاقل من 15 بنسبة 45% والاقل من 20 سنة أكثر من 60 % ويبلغ معدل الفقر على الأقل 50 % بين السكان عموما وفي الوقت الذي لا يتجاوز معدل النمو في غرب افريقيا 5,5%.[2]

بالإضافة الى ذلك هناك عنصر أساسي يجب التطرق اليه، وهو التنوع الاثني الذي تتميز به منطقة الساحل الإفريقي حيث تضم المنطقة نوعين من الأجناس(الأسود و الأبيض). فالأسود بالجزء الجنوبي والأبيض بالجزء الشمالي للساحل. وهناك أيضا التعدد الديني بين المسلمين والمسيح وأصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية وكذا التعدد اللغوي بين اللغة العربية والفرنسية والانجليزية والمحلية.[3] ووجود هذه التركيبة البشرية المتنوعة والتعدد الاثني في منطقة الساحل نشأت مختلف الصراعات والنزاعات القبلية والعرقية حيث تمثلت في أزمات الجماعات الاثنية ومعضلة التنمية المحلية مما خلق مشكل عدم التجانس الاجتماعي كما أن المنطقة تشهد كذلك غياب الإرادة السياسية للحكومات مع انتشار الفساد السياسي وهشاشة الأنظمة الأمنية.

- **الساحل سياسيا:**

أما من الجانب السياسي فهي تعرف بـ"قوس الأزمات" كما سبق وذكرنا وهذا انطلاقا من الأزمات الاثنية المستعصية بالسودان (أزمة دارفور) والتشاد وصولا الى الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي وموريتانيا والتي يمكن توسعها وتفاقمها انطلاقا من توفر عدد من الحركات السببية منها: الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وعرقيا وضعف العدالة التوزيعية وأيضا تأثر الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها

[1] كريم مصلوح، **الامن في منطقة الساحل و الصحراء في افريقيا**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2014، ص45.

[2] المرجع نفسه، ص47.

[3] غدير دليلة، **الاستراتيجية الامنية الفرنسية في منطقة الساحل (دراسة حالة مالي)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علاقات دولية دراسات امنية و استراتيجية، 2014-2015، جامعة ورقلة، ص 212.

النزاعات الداخلية بالإضافة إلى هشاشة وميوعة الحدود والاهتمام المتزايد للقوى العالمية لهاته المنطقة والتي تحول الى صراع من أجل السيطرة على الثروات الموجودة في المنطقة

(النفط، الغاز، اليورانيوم، الذهب....الخ).[1]

بعد التقسيم الاستعماري لدول الساحل أدى الى فشل في تحقيق سلطتها على أراضيها وايضا انتشار ظاهرة القبلية* التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للدولة، وهذا ما يزيد من حدة الصراعات والنزاعات بين الإثنيات* والأعراق المختلفة في الساحل الافريقي وما يزيد من انتشار هذه الصراعات هو المؤشرات السياسية في مقدمتها غياب شرعية النظم الحاكمة ومشروعيتها بجانب غياب أسس الديمقراطية ومبادئ الحكم الذي يجب على كل دول العالم التحلي بها.

- **اقتصاديا:**

ومن الجانب الاقتصادي لمنطقة الساحل تعتبر من أغنى المناطق بالثروات الطبيعية من غا ز وبترول والحديد، الفوسفات، النحاس واليورانيوم ما يجعله "مجمع طاقوي" وجبهة منافسة للكثير من القوى الكبرى[2]، فنجد دولة النيجر أهم دولة تحتوي كميات هائلة من اليورانيوم في باطنها وتعتبر ثالث مصدر لهذه المادة بعد استراليا وكندا،

[1] ايمان هباز، **أزمة مالي و انعكاساتها على منطقة الساحل**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر- تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2016، ص10.

* **القبلية**: هي جماعة بشرية تتفق على مجموعة قيم و معتقدات و طقوس و تقاليد تصبح ذات دلالة عقلانية في تنظيم السلوك البشري. بعد ان كان هذا السلوك خاضعا لمعطيات داخلية تشمل علاقة الانسان و تصوره لنفسه.

* **الاثنية**: جماعات محلية " القبائل" او البنى النسبية التي تشمل تنويعات عن القبائل تتفق على اصلها المشترك، وتشكل بذلك القبيلة بنية تحتية للاثنية تشمل وظيفة مادية عينية ترى في الواقع الملموس، بخلاف الاثنية التي تشمل وظيفة اكثر رمزية تعنى بالمحصلة الانتقالية لمكانة القبائل عندما يتصل دورها بالمدى الاقليمي او الوطني للمزيد من المعلومات الاطلاع على:

غليون برهان، الاثنية و القبلية و مستقبل الشعوب البدائية في مجلة التسامح، العدد22، ربيع 2003.

[2] فايزة بن الشيخ، **دور الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: دراسات امنية و استراتيجية، جامعة ورقلة، 2015، ص13.

بنسبة 10% من الانتاج العالمي من اليورانيوم.[1] إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء ويمتد على مساحة 4128 كلم^2 بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب ينطلق من نيجيريا يصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر.

وتعتبر أيضا منطقة الساحل الافريقي من المناطق المهمة التي تطبق عليها مشاريع النفط والغاز الاستراتيجية. (**انظر الجدول–01**):

- **انتاج النفط في افريقيا ما بين 2005 الى 2030**

الدول	2005م	2030م
نيجيريا	2.719.000	4.422.000
غينيا الاستوائية	313.000	724.000
انغولا	1.098.000	3.288.000
جمهورية الكونغو	285.000	327.000
الغابون	303.000	269.000
كل افريقيا	9.936.000	16.242.000

Source :http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-externale-enterest.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن هناك تطور جذري في ارتفاع انتاج النفط حيث أن دولة نيجيريا ستحتل المرتبة الاولى في انتاجها للنفط تليها غينيا وانغولا ثم جمهورية الكونغو والغابون بنسب متفاوتة وكل افريقيا ستعرف تزايد في انتاج النفط ما بين سنة 2005 و2030.

ولكن رغم كل هذه الثروات الطبيعية الا أن دور اليورانيوم والنفط خاصة دفع بمنطقة الساحل الافريقي لأن تكون منطقة محل منافسة بين كبريات الشركات العالمية، حيث أنها اصبحت منطقة ذات أهمية استراتيجية مهمة خاصة مع وجود مختلف المعادن الهامة فيها. ففرنسا تعتبر الدولة المانحة الأولى للقارة بنسبة 55%إلى جانب

[1] عبد العالي حور، **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل و الصحراء و انعكاساتها على الامن القومي العربي**، المملكة المغربية، ص192.

الولايات المتحدة الامريكية التي تستهلك 18% من غرب افريقيا من النفط، وهذا ما جعل دول الساحل تقع في مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها حسب احصائيات 2009(**انظر الجدول –02–**):

. الديون الخارجية لدول الساحل سنة 2009

الدولة	الديون (الدولار الامريكي)
السودان	34360مليون دولار
تشاد	2134 مليون دولار
مالي	1863 مليون دولار
بوركينافاسو	1751 مليون دولار

المصدر: عبد العالي حور، مرجع سابق، ص191، بتصرف.

من خلال هذا الجدول ومن خلال ما قدمته المؤسسات الافريقية الثلاث: مجموعة البنك الافريقي للتنمية والاتحاد الافريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا لسنة 2009 أن هناك هشاشة في الاقتصاد على مستوى دول الساحل خاصة السودان التي تحتل المرتبة الأولى من حيث الديون الخارجية تليها التشاد ثم مالي وأخيرا بوركينافاسو وهذا ما أثر في واقع الساحل الافريقي وجعله افقر مناطق العالم.ومن بين أبرز الاسباب التي أدت لهشاشة الاقتصاديات في دول الساحل[1] التسيير الغير عقلاني لهذه الثروات والموارد الولية وتنهب من طرف بعض القوى الكبرى التي دخلت بحجج كثيرة منها احلال الأمن والاستقرار في المنطقة لأن استقرار منطقة الساحل يعني استقرار المصالح الغربية والأوروبية.

تتمتع دول الساحل الإفريقي بوقع جيواقتصادي جد مهم نظرا لما تملكه من موارد طاقوية ذات بعد استراتيجي إضافة الى الثروة المائية المميزة لكن مع تزايد التنافس للدول الكبرى على منطقة الساحل أدى الى تضاعف قوتها الاقتصادية .

[1] ياسمين حداد، **اثر الواقع الامني للساحل الافريقي على امن غرب المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: دراسات مغاربية و متوسطية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص93.

المطلب الثاني:الأهمية الجيوستراتيجية للساحل الافريقي.

تحتل منطقة الساحل مركزا هاما نظرا لأهميتها الاستراتيجية ومدى توفر الموارد الطبيعية والمعادن من بترول وغاز.....إلخ هذا ما جعلها نقطة تنافس دولي هام بين أمريكا وفرنسا والصين فالساحل يتميز بعمقه الاستراتيجي ففي الوقت الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية تبني مقاربة بإعادة الانتشار الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية ومنطقة الساحل تحديدا تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء الساحل في محاولة إحياء ارثها الكلونيالي.

- **التحديات الامنية والتنموية في الساحل الافريقي:**

تعد منطقة الساحل الافريقي إحدى مناطق القارة الإفريقية التي تعاني من تحديات أمنية متعددة ومختلفة وفي غاية الأهمية. وهي راجعة لأسباب عديدة منها:

– عدم الاستقرار في دول المنطقة بسبب التصارع على الموارد التي تمتلكها منطقة الساحل.

– ضعف المؤسسات السياسية في دول الساحل الإفريقي إذ أن الدراسات تتحدث عن الدول الضعيفة .

أو بالأحرى الدول الفاشلة، فضعف الدولة وشعور المؤسسات بغياب الديمقراطية ساهم في عرقلة عجلة التنمية.*

يعد العامل البيئي من أهم الاسباب التي تعيق التنمية الاقتصادية في الساحل وذلك لما شهدته المنطقة من تغيرات مناخية(التصحر، تباين تساقط الامطار، الجفاف) كل هذه العوامل ساهمت في تفاقم الفقر والمجاعة في المنطقة[1]، ولكن اهمها يتمثل فيما يلي:

أولا. تركيبة المجتمع في منطقة الساحل:

* التنمية: تعرف على انها عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد عن طريق توسيع الوظائف و القدرات الاساسية وترتبط ايضا بالتحديث و التغيير و العصرنة و تحقيق مؤشرات و تسعى التنمية الى التركيز على كل ما يعاني منه المجتمع والعمل على استغلال طاقات الأفراد بالشكل الذي يعالج الضعف و القصور في هذه القطاعات و يستفاد من التنمية في التخلص من الفقر و الجهل و توفير فرص العمل .انظر:

United nation développement program(UNPP**), humandéveloppement report 2000 "humanreight and human développement for freedom and solidarity**" new York : United oxford university presse,2000 ,p17.

[1] Cliss,**le réchauffement climatique menace le sahel,** in :morija ,AN°243, septembre2009,p02.

إن ما يميز المجتمع في الساحل الافريقي وجميع المجتمعات في الدول الافريقية بشكل عام هو تعدد الإثنيات والجماعات والقبائل مما جعل من عجلة الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، وهذا ما خلف الكثير من المشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم، هذا ما أنتج أزمات داخلية وخارجية معقدة يصعب التحكم فيها فهي في الغالب صراعات ذات طابع اثني عرقي.[1] فمثلا الطوارق المفككة توجد بنسبة كبيرة في النيجر بـ 800 ألف نسمة تليها مالي بـ500 الف وليبيا بـ 70الف وبوركينافاسو بـ 35 الف وفي المرتبة الأخيرة يطلق على المنطقة التي يتواجد فيها الطوارق اسم الأزواد. **خريطة رقم (2) توضح الطوارق في الساحل**

المصدر: شاكرظريف، **ازمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي و الصحراء الكبرى**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 42ربيع، 2014،ص94.

نستنتج من هذه الخريطة ان الطوارق تتوزع على 5 مناطق ليبيا، الجزائر، مالي، النيجر وبوركينافاسو، وقد ساهم فيها التقسيم الاستعماري بشكل كبير وكان سببا للعديد من النزاعات والحروب الأهلية* التي أثرت على دول الساحل من جميع المجالات على سبيل المثال الأزمة الصومالية و تشاد وأزمات الطوارق بمالي والنيجر.[1]

[1] ethnic groups in africain, dans : http://www.soylor.org (15/02/2018-13 :35).

* **الحروب الأهلية**: تعتبر شكل من اشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة على اسس اثنية و ايديولوجية من اجل تغيير بعض السياسات الحكومية او الاطاحة بنظام الحكمو هي أسوء أنواع الحروب و اكثرها شراسة كما أنه لا يجد من يوقف موقف المحايد كما أن الدولة تتأثر اقتصاديا لعدم الشعور اي مستثمر بالامان فتتم اصابة الاقتصاد بالشلل التم وممكن في بعض الاحيان أن تدخل الدول الكبرى والدول المجاورة على انهاء هذه النزاعات.انظر: http://www.almrsal.com/post/494226 .

كل هذا التعدد الاثني ليس فقط من حيث الطائفة أو الاثنية بل كذلك في الجانب الديني بين مسلمين، مسيحيين، ديانات محلية هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وقبليا ودينيا جعلت من المستوى الاجتماعي في المنطقة جد ضعيف وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة.[2]

ثانيا. أزمة الدولــة الفاشلة:

أن دول الساحل هي دول تعاني من سوء تسيير المؤسساتي لشؤونها السياسية من خلال هشاشة الحكم وهي تعتبر دول فاشلة تماما وكذلك يرجع الى عدم فرض سيطرتها على أراضيها حيث انها تعتبر منطقة وارثة حدودها من الحقبة الاستعمارية، وهذا الفشل هو نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها: نظام القبائل والعشائر التي لا تزال تهيمن على السياسات المحلية واضعاف سيادة الدولة بسبب الإثنيات المنتشرة بينها بالإضافة الى غياب العدالة في توزيع الموارد واحتواء معظمها للدول المسيطرة.[3] ومن الناحية التاريخية تعتبر دول الساحل الافريقي دول أو هويات جديدة مثل جميع الدول الافريقية كما أشرنا سابقا، ورثت حدودها الجغرافية من الحقبة الاستعمارية كما أدى ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد وضعف الأداء المؤسساتي للدولة وكذا سيطرة النخبة العسكرية على الحكم أدى إلى ظهور تطلعات للجماعات الاثنية لتكوين دول تضم جماعاتها فقط دون غيرها مثل ما ذكرنا سابقا في مسالة الطوارق.[4]

ومن هنا يمكن القول أن دول منطقة الساحل الافريقي فشلت في بناء كيان مستقل ضمن السيادة الموحدة الترابية لجميع الدول التابعة لها حيث يجمع الخبراء بأن هذه المناطق تعيش فترة شبه دولة، كل هذه الأسباب جعلت تدخل الدول الأجنبية في منطقة الساحل. (**أنظر الجدول**)

---

[1] وليم توردوف، (ترجمة كاظم هاشم نعمة)،**الحكم و السياسة في افريقيا**، اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص65.

[2] شاكر ظريف، **ازمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي و الصحراء الكبرى**: **"دراسة في الاسباب و الانعكاسات"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 42 ربيع 2014، ص93.

[3] شاكر ظريف، نفس المرجع، ص93.

[4] محمد العقيد محمد احمد، **تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية و الاقليمية و الدولية**، مجلة قراءات افريقية: العدد18 افريل، جوان 2011، ص46.

جدول رقم –03– : المؤشرات و المعايير التي تؤثر في فعالية و كفاءة الدولة:

مؤشرات نقص السيطرة و التحكم	متغير الظروف و الشروط المهيئة لحالة الامن
– ضعف انخراط الدولة في المجتمع	– سوء الوصول إلى موارد الحياة والمواصلات
– غياب مؤسسات الدولة	– مصادر الدخل غير الثابتة
– ضعف الهياكل والبنى التحتية(مناطق مهمشة)	– وجود الجماعات المتطرفة
– المقاومة الاجتماعية والثقافية لوجود الدولة	– وجود نوع من الظلم التاريخي في هذه المناطق
– ضعف الاحتكار لمصادر الاكراه (انتشار السلاح)	– عصابات الاجرام المنظم التي تستغل الظروف الاجتماعية في هذه المناطق وتوسع نشاطاتها
– نقص الرقابة على الحدود(حدود مخترقة)	– الفساد وتنامي الاقتصاد الموازي
– التدخل الخارجي	– انتشار نشاط جماعات الاجرام والأسلحة الغير شرعية

المصدر: شاكر ظريف،مرجع سابق، ص96، بتصرف.

انطلاقا مما سبق يمكن تحديد أسباب فشل دول الساحل الإفريقي في مجموعة من النقاط:

- ضعف العدالة التوزيعية مما أدى إلى حالات عديدة من العنف التي خلقت التمرد مثل مطالبة الطوارق النيجر الاستفادة من واردات تصدير اليورانيوم.
- انتشار الفقر الذي كان سببه الضعف في الأداء الاقتصادي واعتماد آليات قديمة في الانتاج الزراعي محرومة من البنى التحتية والتجهيزات الضرورية.[1]
- تعسف الحكومات في إدماج العديد من الجماعات في النظام الاجتماعي.[2] وأيضا ظاهرة التغيير العنيف للأنظمة السياسية القائمة كنتيجة لاتهامها في الفشل والتقصير في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية خصوصا في الدول ذات التعدد الإثني والعرقي والطائفي.[3]

[1] نسرين عبد الحميد، **الجريمة المنظمة العبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص25.

[2] علالي حكيمة،**البعد الامني في السياسة الخارجية– نموذج الجزائر–** ، مذكرة ماجستير لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2011، ص119.

[3] Annette Lokman,**Qui sont les maitre du Sahara, vieux conflits, nouvelle menace :le mali et le Sahara centrale entre les Touaregs ,**AL QAEDA et LA CRIME ORAGA-NISE(FriedrichElberth si futing, Bamako, mali, first impression),2011,p11.

قوة التهديد البيئي الذي تزداد حدته مع هشاشة البيئة ونقص سبل ووسائل الحد من الجفاف والتصحر. ما ينجم عن هلاك المواشي وتلف المحاصيل جراء ظاهرة الجراد التي يتميز به الساحل الإفريقي والذي يعتبر أخطر انواع الجراد والذي ضرب الساحل في سنة 2004-2005 والتي تضررت منها المنطقة.

- انتشار الفساد السياسي والذي يتمثل في اساءة استخدام السلطة واستغلال الوظائف العامة من أجل تحقيق المصالح الشخصية ماديا ومعنويا وذلك بمخالفة القانون والتحايل عليه وأدى إلى خروج الحكام عن حدود صلاحيتهم الدستورية المخولة لهم واستبدادهم وطغيانهم.
- عدم الاستقرار في دول المنطقة بسبب التصارع على السلطة والذي أدى الى حدوث مجموعة من الانقلابات العسكرية بحيث تحتل السودان المرتبة الأولى في عدد الانقلابات بحيث تقدر بـ**5 انقلابات** تليها موريتانيا بـ **4 انقلابات** وتأتي النيجر وتشاد

بـ **3انقلابات** ومالي في المرتبة الأخيرة بانقلاب واحد إضافة الى الحروب الأهلية والنزاعات الاثنية المستعصية.

ثالثا:الإرهاب الدولي.

بالرغم من أن ظاهرة الارهاب لم تعرف بمفهومها الشائع إلا في العصر الحديث، إلا أن لهذه الجريمة امتداد صاحب ظهور المجتمعات الانسانية منذ القدم في المجتمعات البدائية نظرا لعدم وجود نصوص قانونية تنظم هذه المجتمعات، ولقد تعددت واختلفت الظاهرة الإرهابية نظرا لإختلافأنماطها و أسبابها، وكذا المجتمعات المتضررة منها خاصة في دول الساحل الإفريقي[1] فظاهرة الارهاب أصبح يشغل بال العالم بأسره، باعتبار ظاهرة كونية لم تقتصر على الدول الغربية فقط بل طالت دول عديدة منها الساحل والصحراء التي بدأت تعاني من ويلات الارهاب منذ حوالي عقد من الزمن (2003-2013).

ومن أكبر انعكاسات الظاهرة الإرهابية على منطقة الساحل، هو زيادة حدة التنافس الدولي على المنطقة بما في ذلك تنامي التطلعات الاستراتيجية الأمريكية والفرنسية تجاه المنطقة، حيث أصبح الإرهاب ذريعة التدخل الخارجي في سيادة الدول الساحلية[2]، ولكن المشكلة الأكبر هي مشكلة الدولة الفاشلة التي تعتبر في حد ذاتها

[1] باخوية دريس، **جرائم الارهاب في دول المغرب العربي تونس، الجزائر و المغرب**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11جوان 2014، ص99.

[2] ادريس عطية، **الارهاب كمصدر جديد لتهديد الامن في الساحل الافريقي**، اولوية بناء الامن بدل استيراده، مقال نشر على: http://www.asjp.cerist.dz/en/article/1361 (يوم وساعة الاطلاع: 2018/03/24 -11:11)

دولة راعية الارهاب حيث أنها تنهار وتصبح غير قادرة عل أداء الوظائف الضرورية لأنها تعبر عن حالة فشل وظيفي تتوقف فيها الهياكل الوظيفية عن تأدية أدوارها اتجاه المواطنين وفشل مؤسساتها مما يجعل على الارهاب سهولة الدخول الى الدولة كونها غير قادرة على الرد على نفسها أو تحمل تهديدات الأمنية المضرة بها وبمواطنيها. بعدما تعرضت استراتيجية الاستحواذ الجغرافي للجماعات الارهابية إلى انحصار نسبي أثر الضغوط العسكرية الاقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي، بدت هنالك تحولات لافتة نحو العودة الى التكتيك الذي استهدف نشر هجماته على نطاق جغرافي أوسع، مثل شمال مالي، وشمال شرقي نيجيريا وليبيا، وينطوي هذا التكتيك الارهابي على مهاجمة الأهداف والاختفاء سريعا. دونالاستحواذ الجغرافي أو حتى السيطرة الميدانية على المنطقة بعينها، هدفها هو مفاجأة و إرهاق تلك القوات وإحداث خسائر مرتفعة ثم القرار الى أماكن اختباء مختلفة دون التمكن من رصدها[1] كما أن هذه القاعدة تستغل أيضا وجود مشكل القبلية والاثنية في الساحل الافريقي مما يسهل عليها تفعيل الارهاب الجوال فمثلا معظم عناصر بوكوحرام تعتمد غلى قبيلة الكانوري التي تمتد عبر الحدود الى النيجر وتشاد والكاميرون. كذلكالأمر بالنسبة للجماعات الجهادية مثل أنصار الدين الطوارقية في شمال مالي وشمال النيجر واتضح خطر أأكبر وأوسع للقاعدة في المغرب الاسلامي والصحراء وحتى تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) بينما ظهر نمط تعاطي بلدان المنطقة مع هذه التحديات الأمنية ضعفا وهشاشة كبيرة نظرا لضعف الامكانيات العسكرية لديها، ورغم ان النيجر وبوركينافاسو ومالي حاولت الاعتماد على الامكانيات الذاتية وأعلنت في 24 يناير(كانون الثاني)2016 عن انشاء قوة عسكرية مختلطة لحفظ الأمن في منطقة ليبتاكو–غورما، إلا أن هذه الجهود المحلية مازالت متعثرة وتحتاج لمساندة دولية لوجستيا وتدريبيا وعلى خلاف ذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بإنشاء قاعدة عسكرية بالنيجر بمدينة اغدايس وخصصت لها ميزانية بقيمة 100 مليون دولار.[2] وتكمن هذه المساعدات في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل والصحراء انطلاقا من القاعدة المشار اليها وهذا ما سيجعل أمريكا تهيمن على الساحل بطريقة غير مباشرة وسهلة لكن تبقى الدول الأجنبية الاخرى (فرنسا، الصين) محل تنافس على منطقة الساحل الافريقي مما سيجعل الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في غمار منافسة جديدة مع هذه الدول. كما أن هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جزءا من "قوس الأزمات" فقد تحول الساحل الافريقي الى فناء

[1] خالد حنفي، **تحولات الارهاب من الاستحواذ الى التجوال بالساحل الافريقي**، مجلة قراءات افريقية، مقال نشر على موقع: http://www.qiraatafrican.com/home/new/%8%A (ويوم الاطلاع: 2018/03/24 -11:30)

[2] خالد يايموت، **جيش جديد لمحاربة الارهاب في منطقة الساحل و الصحراء**، مقال نشر على موقع: *http://www.m.aawasat.com/home/article/970366 (ساعة و يوم الاطلاع: 2018/03/24 -13:38)*

خلفي للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي[1] الذي انتشر في الساحل الافريقي منذ صيف 2003.

إن قيام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعدة عمليات من اختطاف الرهائن وتهريب العربات والسجائر والمخدرات والأسلحة دفع البعض الى اعتبار محفزات هذا التنظيم ذات طبيعة إجرامية أكثر منها دينية أو سياسية مستدلين بمشاركة أحد قادته يدعى عبد الكريم الطرقي(نسبة للطوارق) في قائمة مهربي المخدرات 2010، كما أن مخاطر اللإستقرار تزايدت بعد سقوط نظامممعمر القذافي وفوضى السلام وعودة المرتزقة بخبرة قتالية عالية مما عزز قوة تنظيم القاعدة.[2]

ومن هنا يمكن القول أن المعركة مع الارهاب ستكون قاسية وطويلة لما توفره البيئة الجغرافية والإثنية للمنطقة من عوامل توتر وعنف، تذكيها الصراعات الحدودية وهو ما يجعل الجهود الدولية والإقليمية الخاصة بتعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية في مواجهة مباشرة مع عوامل معقدة وشديدة الحساسية، كلها تلعب لصالح الجماعات الإرهابية بالمنطقة.

رابعا:الجريمة المنظمة.

أصبح لقضية الجريمة المنظمة أهمية متزايدة في منطقة الساحل الإفريقي والتي تعاني أصلا من إنكشافات أمنية جعلت المنطقة تعاني من ضغوط كبيرة على المنظومة الأمنية للمنطقة، فقد اصبحت هذه التنظيمات الإجرامية تبحث عن المساحات التي تؤمن لها الحماية اللازمة لنشاطها خاصة في الدول الفاشلة، ولقد شهدت منطقة الساحل الافريقي خلال السنوات الأخيرة تزايدا معتبرافي الظاهرة الإجرامية بكل أنواعها: تبييض الأموال، تهريب المخدرات، الأسلحة والإتجار بالأشخاص كل هذا جعلها منطقة للأزمات المستعصية.

1. انتشار الأسلحة:

[1] Armand colin, **Les conflits Armés en Afrique** : Apports, Mythes, et limites de l'analyse économique en : http://www.jstoe.org/stable/23594231.pdf ,p35.

[2] عبد العالي عبد العالي حور، **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل و الصحراء و انعكاساتها على الأمن القومي**، مقال نشر على موقع: http://www.arabaffairsonline.org/article.php? (17:33-2018/03/25)

تعتبر افريقيا عموما ومنطقة الساحل خصوصا مرتعا لإنتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة. وهذا بكل انواعها الخفيفة والثقيلة حيث نسبة 80 ألف كلاشينكوف ما يغذي الشبكات الإجرامية والعاملة في التهريب فإلى غاية 2003 كان تهريب هذه الأسلحة شبه منعدم لكن بعد سياسة الحراك في المنطقة عرف تصاعد.

وحسب الإحصائيات الدولية هناك ما يناهز 800 مليون سلاح خفيف يروج عبر العالم سنويا تتسبب في مقتل نصف مليون شخص، 31 الف منهم في نطاق حروب ومنازعات مسلحة، كما أن هناك 16 مليار ذخيرة خفيفة تنتج سنويا و15 سلاح خفيف يصنع على رأس كل دقيقة في العالم[1] وما يزيد من تعقيد المسألة ومخارطها الأمنية هو الطابع القبلي والاثني المشكل دول الساحل الإفريقي فقد ادت الحروب الأهلية زيادة ظاهرة تهريب الأسلحة وهذا ما خلف حالة عدم استقرار سياسي في العديد من دول الساحل الإفريقي.

ولقد أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام القذافي الى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقية وقد بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين منها ما ترعاهعشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة، تنشط هذه الشبكات على حدود ليبيا البرية، مما سهل وصول السلاح الليبي لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا، السودان، افريقيا الوسطى، تونس، الجزائر وغيرها، وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح مما يعني أن افريقيا جنوب الصحراء ستظل تحت شبح التهديد لفترة زمنية مقبلة.

2- تهريب المخدرات:

تشكل ظاهرة انتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من أثارها كما ان تكاليف الاجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات تقدر سنويا بـ 120 مليار دولار فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة سنة2000جرى استكمال عمليات تهريب البضائع القانونية القائمة على أساس فروق الأسعار بين البلدان وتجنب الضرائب بتهريب

1 حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص108.

المخدرات وتجارتها نظرا للكميات الهائلة من أنواع السموم الفتاكة التي تدخل لمنطقة الساحل الإفريقي[1]، حيث أن هناك أرقام خيالية لا تصدق حول هذا المجال أي 240 طنا من الكوكايين و 820 طنا من الهيروين يتم ترويجها في العالم مرورا بالقارة الافريقية وبالضبط منطقة الساحل لا يحجز منها سوى كميات قليلة جدا من طرف المصالح الجمركيوالأمنية في مختلف دول القارة. ماساعد عصابات المخدرات على بسط نفوذها وسيطرتها في المنطقة من غسيل أموال وتجارة البشر والمنظمات الإرهابية.

حيث يفسر ارتفاع تجارة المخدرات بالمنطقة هو بسبب القمع الذي تعرضت له عصابات المخدرات في القارة الأمريكية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ما دفع بهذه الشبكات الى البحث عن مناطق جديدة تستطيع من خلالها تسويق منتجاتها الى الأسواق الأوروبية، كما تساهم نسبة الفساد والرشوة المرتفعة بالقارة الإفريقية بدخول المخدرات وبهذا أصبحت افريقيا تصنف ضمن القارات الأكثراستهلاك لمختلف أنواع المخدرات.

الأسباب التي تجعل منطقة الساحل الإفريقي مستهدفة أكثر من أي منطقة أخرى هو:الطبيعة الجغرافية للمنطقة فكونها منطقة صحراوية وشاسعة يجعل التوغل فيها سهلا لصعوبة مراقبتها والتحكم فيها بالإضافة الى ضعف المؤسسات الأمنية وكونها دول فاشلة فهي ليست مؤهلة بضبط الأمن والقيام بمهام البحث الصعبة وأيضا انتشار الفساد والرشوة في المنطقة.

ومن أهم المخدرات التي تعبر منطقة الساحل الإفريقي هي:[2]

– القنب الهندي:

يعبر القنب الهندي كل من مالي وموريتانيا وصولا الى المغرب العربي مع طرق جديدة باتجاه كل من ليبيا ومصر، ويرجع السبب انتشاره الى الأرباح الهائلة التي تحققها زراعته اكثر من المحاصيل الزراعية الأخرى حيث تساهم زراعته في تقليص مستوى الفقر الذي يعانيه المزارعين في المناطق الريفية.

. تهريب الكوكايين:

[1] كمال عريوات، **الساحل الافريقي منطقة عبور لتجارة المخدرات**، مقال نشر على موقع جزايرس، للمزيد من المعلومات:
http://www.djazairess.com/echchaab/13704

[2] سفيان منصوري، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي**، مقال نشر على موقع:
http://revues.univ.ouargla.dz/index.php/numero.23.ssh/3027-1
(يوم و ساعة الاطلاع: 2018/03/24-15:25)

أصبحت القارة السمراء تشكل تدريجيا منطقة عبور جديدة للكوكايين رغم أن الكوكايين لا يتم انتاجها في افريقيا، فقد قدرت الكوكايين التي تروج في منطقة الساحل بحوالي 1,8 مليار دولار سنة 2011. فمنذ نهاية التسعينات أصبحت تجارة الكوكايين تعرف نشاطا كبيرا في المنطقة من أمريكا الجنوبية الى غينيا عبر البحر ليتم نقلها الى السنغال وموريتانيا ثم الى المغرب لينتهي بها الأمر بأوروبا أما الطريق البري لعبورها فيمر من موريتانيا بصورة تدريجية الى سوق الجملة لتجارة الكوكايين المرسلة إلى السنغال والمغرب ليتم نقلها الى أوروبا بواسطة الحاويات المخصصة لنقل وتصدير الأسماك.[1]

وبذلك انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو قارة إفريقيا وتحديدا الى منطقة غرب افريقيا ونحو امتداداتها الجغرافية لتشمل منطقة الساحل الإفريقي ليصبح تهريب المخدرات من العوامل الأساسية التي تهدد أمن المنطقة.

3. الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية تعد ضمن التهديدات العابرة للحدود التي يتداخل فيها أمن الافراد والدولة والمجتمع، حيث تعرف بأنها عملية انتقال الانسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه الى مكان آخر بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو مرغمة والهجرة تتنوع حسب العمال نتيجة الضغوطات الاقتصادية كما أنها تعتبر أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت اليه الجريمة المنظمة عبر الدول.

يمكن القول أن الهجرة السرية أو الغير شرعية كان عبورها في الساحل الافريقي بشكل غير قانوني عبر اتجاهات غير مشروعة متعددة سواء عبر اقليم البحر المتوسط أو غرب افريقيا، والهجرة تنشط في الساحل نحو الدول الأوروبية حيث اصبح الساحل الافريقي كمساحة عبور للوصول الى اوروبا عبر دول المغرب العربي حيث هناك مائة ألف مهاجر نحو أوروبا عبر المغرب ما يقدر حوالي مليون ونصف في ليبيا و300,000 في موريتانيا والجزائر.[2] ويوجد عدة أنواع من المهاجرين: الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الاستقرار وهذا النوع يدخل ضمن الهجرة الطبيعية أما الفئة الثانية فهي التي تتخذ المغرب العربي محطة عبور وهذا يكون بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات ما جعلها تأخذ طريق غير شرعي للوصول الى العالم الآخر احد هذه الطرق هو العبور من خلال دول المغرب العربي تمهيدا لدخولهم الأراضي الأوروبية ، وهناك فئة المهاجرين المهربين التي تنشط

[1] عادل زقاغ، **وقائع الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي**، مجلة العلوم الانسانية و الإجتماعية، العدد23/مارس 2016، ص162.

[2] حنان لبدي، مرجع سابق، ص106.

في مجال التهريب بمختلف أشكاله وهم الذين يتم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب والإجرام ومثال ذلك المعطيات التي قدمها البنك الدولي للسنوات الأخيرة حيث قدرت نسبة المهاجرين في موريتانيا اكثر من 3% اي اكثر من 100,00 شخص هاجروا نحو أربع مناطق (السنغال، نيجيريا و غامبيا) دول غرب افريقيا والثانية نحو افريقيا الوسطى والثالثة نحوأوروبا(فرنسا، ايطاليا) والأخيرة نحوأمريكا الشمالية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

بالتالي على الرغم من الجهود التي تبذلها دول منطقة الساحل الافريقي في مكافحة الجريمة المنظمة، فإن التطور الواضح الذي شهدته شبكات الاتجار في المنطقة يعكس مدى عجز الجهود المبذولة في مكافحة الاجرام المنظم، هذا ما جعل تزايد وجلب الاهتمام الخارجي للمنطقة خاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي والصين مؤخرا والذي خلق نوع من التنافس والصراع حول المنطقة.

خامسا:الأزمة التنموية.

تصنف منطقة الساحل الافريقي ضمن قائمة الدول الأقل نموا الى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة حيث انه بات ان هذه المسالة هي مسالة سياسية تقوم بها الدولة بقدر ما هي مسالة اقتصاديةوتعاني المنطقة من تدهور بيئي مع تكرار موجات الجفاف وتزايد معدل التصحر.

تقع منطقة الساحل على خط مواجهة مع مشكلة تغيير المناخ مع زحف الصحراء الكبرى المتزايد باتجاه الجنوب.

وهذا راجع لأسباب أهمها:[2]

- الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة باعتبارها تقع ضمن منطقة الصحراء التي تتميز بالجفاف والحرارة.
- ضعف تأهيل اليد العاملة الافريقية وهجرة الادمغة حيث تسجل نسب عالية سنويا ويرجع السبب لبحث المعلمين عن ظروف حياة افضل.

[1] عادل زقاغ، مرجع سابق، ص168.

[2] مريم ابراهيم،**التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تاثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة خيضر، بسكرة، 2012، ص40.

- الفساد السياسي والاقتصادي الذي يؤدي الى نتيجتين مهمتين نهب الثروات والاموال وكذا كبح محاولات التغيير والاصلاح الاقتصادي ان وجد.
- التدخل الأجنبي لاستغلال ثروات المنطقة في ظل الفوضى الادارية والعجز الأمني والسياسي الذي تعيشه الدول.

جدول رقم–04–: ترتيب دول منطقة الساحل الافريقي حسب التنمية.

الدولة	المرتبة
نيجيريا	152
موريتانيا	161
السنغال	163
السودان	166
مالي	176
بوركينافاسو	181
ارتيريا	182
تشاد	184
النيجر	187 (الاخيرة)

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014(بتصرف).

يشير هذا التقرير الى الفارق الشاسع بين دول الساحل الافريقي في التنمية حيث تشير بعض التقارير إلى سبب ضعف التنمية أنه مشكلة عدم المساواة بين الافراد بين الجنسين التي بدورها تؤدي الى تدهور وضعف

النسيج الاجتماعي وتوقف عجلة الانتاجوالدول الافريقية عموما تتسم بضعف قدراتها الاقتصادية والتي هي متضررة بالأساس من أزمات الغذاء وسوء التغذية الحادة.[1]

وأيضا يساهم انتشار الامية من ضعف في التنمية البشرية في منطقة الساحل الافريقي لتصل الى نسبة 85 بالمئة في النيجر تليها بوركينافاسو 77 بالمئة. وهنا يظهر أهمية الفرد المتعلم كونه عنصرا مهما لسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

واذا كانت التنمية البشرية حسبما يعرفها المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة على انها عملية تنمية للمهارات والمعارف والقدرات[2]، فان الهدف الرئيسي لتحقيق هذه الخصائص هو النظام التربوي والتعليمي فكلما ارتفع المستوى المعرفي والتعليمي ارتفع مستوى التنمية البشرية ودفع الحركة الاقتصادية والاجتماعية إلى الامام وهذا ما افتقرت اليه دول الساحل الافريقي كما أن مفهوم التنمية ينطوي على أبعاد ومقاربات مرتبطة بمختلف مجالات الحياة الانسانية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتقنيا وإعلاميا.

وفي الأخير ومن خلال المعطيات السابقة فنرى أن منطقة الساحل الافريقي تواجه تحديات أمنية وتنموية تهدد استقرارها باستمرار وما زاد من خطورة هذه التهديدات هو انتشار الجماعات الارهابية في عدد كبير من دولها ولا يمكن أن يتحقق الأمن في منطقة الساحل الافريقي دون أن تكون هناك مقاربة جماعية إقليمية لحماية الحدود المهددة بين دول الجوار لأنه لا يمكن أن تؤسس دولة بمفردها دبلوماسية أمنية دون شراكة حقيقية.

[1] حمد ابراهيم محمود، **الحروب الاهلية و مشكلة اللاجئين في افريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد143، يناير2001، ص34.

[2] حنان لبدي، مرجع سابق، ص102.

المبحث الأول: فرنسا والمشاكل الجهوية في منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الأول: فرنسا والأزمة التشادية.

تقع تشاد وسط افريقيا تجاورها ست دول هي الكاميرون ومالي، السودان، ليبيا، افريقيا الوسطى و نيجيريا وتبلغ المساحة الكلية لتشاد حوالي 1.3 مليون كلم مربع. كما يبلغ عدد سكانها 10 ملايين نسمة تقريبا وتاريخيا كان في تشاد مملكة اسلامية قضى عليها الاستعمار الفرنسي الذي فرض سلطته على البلاد حتى نالت منه استقلالها في عام 1960 [1] وسكان تشاد غالبيتهم من القبائل العربية ويشكلون حوالي 65 بالمئة من نسبة السكان ويتمركزون في شمال ووسط البلاد، اما بقية ال35 بالمئة فهم من القبائل ذات الاصل الزنجي.*" وهذه الاقلية هي التي تصنع احداث التاريخ وفقا لخطة وضعها الاستعمار الفرنسي وتجهيل الغالبية العربية، وعندما نالت تشاد استقلالها يجد الفرنسيون من يرثهم سوى تلك الاقلية الزنجية المتعلمة فوجود فرنسا كدولة لها علاقات تاريخية قوية بالمنطقة ولها مصالح كبيرة في تشاد تتنافر مع مصالح السودان في المنطقة بشكل خطر على امن السودان واستقراره". [2]

والأمر الذي جعل فرنسا أكثر حذرا أن السودان كانت لها تطلعات ومصالح في منطقة السودان كما ان للسودان تأثير كبير على غالبية سكان تشاد من دول غرب افريقيا، وتهدف فرنسا من خلال استراتيجيتها الى منع التشاد من الانضمام الى جامعة الدول العربية للاستحواذ على لغتهم الرسمية(العربية) وجعلها لغة تابعة(الفرنسية) وأيضا تسعى فرنسا لإضعاف الهوية الثقافية العربية للتشاد وبالتالي أضعاف النفوذ السوداني في تشاد.

- **أهداف الوجود الفرنسي في تشاد:**

---

[1] غي جيريميانغاسوب،(ترجمة سامي عيسى عبد الله عثمان)، **تشاد عشرون عاما من الازمة**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الآداب– الترجمة، جامعة الخرطوم كلية الآداب، اكتوبر 2003، ص15.

* **الاصل الزنجي**: كلمة اصلها لاتيني تطلق على الساحل الشرقي لإفريقيا وهم ذوي البشرة السوداء. على موقع:. http://io.hsoub.com/eli5/60431

[2] **ابعاد الصراع الفرنسي السوداني في تشاد**، يوجد في الموقع التالي:
http://www.asqh/THREADS/2466 (ساعة و يوم الاطلاع: 15:38–2018/01/13)

انتهجت فرنسا مجموعة من الأهداف للحفاظ على وجودها في منطقة تشاد وهذا من خلال المحافظة على وجودها العسكري ومنع السودان من التأثير على شعوب الجوار المتباينة عرقيا وانجاح انتشار القوات الإيفور التي توليها فرنسا اهتماما خاصا والتي تهدف الى حماية النظام التشادي وأيضا الاستفادة من ثروات التشاد المتمثلة في الذهب والبترول بما يخدم الاقتصاد الفرنسي، بالإضافة الى خلق عازل أوروبي يمنع الصين من التوغل غربا في افريقيا. كما أن القوات الفرنسية تقدم مساعدات مالية و استخباراتية و عسكرية لقوى التمرد في القارة بما يخدم مصالحها ومنع اي تقارب وتعاون بين شمال القارة ووسطها وجنوبها على حساب النفوذ الغربي وأخيرا منع الرياح الاسلامية من الانتشار في وسط وجنوب القارة لإتاحة المجال أمام الارساليات التنصيرية".[1]

- **أهداف السودان في علاقته بتشاد:**

يهدف السودان لخلق علاقة متينة بينه و بين منطقة التشاد فحسب ما ورد في المقالة التي نشرت حول أبعاد الصراع الفرنسي السوداني في تشاد أن " **أمن الحدود الغربية واستقرار ولايات دارفور الثلاث يكمن في توفير خط دفاع أمن للجيش السوداني والذي خلق تكامل اقتصادي ينفع البلدين، توحيد المواقف السياسية بقدر الامكان، التعاون الاستخباراتي لحماية الدولتين واستقرار أنظمتها السياسية، انضمام تشاد لجامعة الدول العربية وان تلعب الدولتين دورا فاعلا منسقا ومتناسقا في منظمة الاتحاد الافريقي**".

ومن هنا نرى أن كلا الطرفين من فرنسا وتشاد كان لهما أهداف مختلفة حول منطقة تشاد وهذا لحفاظ كل منهما على مكانته في هذه المنطقة و استنزاف اكبر قدر من المصالح ولكن بالرغم من هذه الأهداف الا أن تشاد ايضا كانت لها أهداف حول علاقتها مع السودان من بينها: وقف تصدير الثورة العربية لتشاد عبر الضرب على وتر العروبة التشادية وعلى أن يكون السودان حزاما أمنيا لتشاد وأن يسمح لها باستخدام ميناء بورستودان لاستراد وتصدير بضائعها بسلام وأخيرا تبادل الخبرات في جميع المجالات.

وبالتالي هذه هي أهم الخطوط العريضة التي وراء الصراع الفرنسي السوداني في تشاد وعلى السياسيين في كل من البلدين ادراك الروابط الأزلية بين الشعبين ورسم السياسات الخارجية لبلدانهم استنادا على تلك الروابط.

[1] نفس المصدر: أبعاد الصراع الفرنسي السوداني في تشاد http://www.asqh.org

إن استنطاق تاريخ الدور الفرنسي في تشاد ينم عن وجود علاقة عضوية بين البلدين، تجسدت في التدخل الفرنسي المستمر هناك، وقد شكل هذا الثابت في ثلاثة أنماط:

- **التدخل لحماية النظام الداخلي:**

بقيت القوات الفرنسية متمركزة في الجزء الشمالي من البلاد، و لم تستجب مؤقتا الا في كانون الثاني/ يناير 1925 بعد أن طالبت الجمعية الوطنية التشادية في نيسان/ابريل1924 بجلاء هذه القوات. غير أن هذا الانسحاب لم يترتب عنه الاستقرار في البلاد فالمشاكل الاقتصادية والطبيعية، البشرية، الاثنية وطبيعة البنى الاجتماعية المتخلفة والأسلوب الذي نهجه الرئيس للاستئثار بالسلطة عن طريق تصفية خصومه السياسيين و خاصة المنتمين منهم الى الشمال ابتداءا من سنة 1923 هذه العوامل متضافرة فجرت سلسلة من الانتفاضات والتمردات احتجاجا على ترضي الأوضاع في البلاد.[1] الا أن هذا التدخل اذ كان قد سمح مؤقتا بتهدئة البلاد فان منظمة "فروليناتFROLINAT"* استغلت الانتقادات الموجهة للجنود الفرنسيين لتعبر عن وجودها الدولي.

ولقد تحكمت هذه العوامل في الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال **فيلكس ملوم**والذي أدى الى مقتل الرئيس "**تومبالباي**" فقد أعلن النظام الجديد للمصالحة الوطنية بانضمام بعض الشخصيات المعارضة دون أن يضع حدا نهائيا للصراعات التي تعيشها البلاد.[2] والظاهر أن هذه الاتفاقيات أصبحت تشكل تحولا نوعيا في التدخل الفرنسي في التشاد فقد مكنتها بتشكيل مشروع باستعمال البلاد كرابط استراتيجي يسمح لطائراتها الضخمة "**ترانسال**"* بالتوقف في تشاد عند اتجاهها نحو قواعد جيبوتي والمحيط الهندي.

- **الإبقاء على الوضع الاقليمي:**

لم يعد التدخل الفرنسي في تشاد مقتصر على مساعدة السلطة القائمة على مواجهة الحركات المعارضة بل أن شروط الصراع قد تعقدت مع تحول التشاد الى بؤرة للتدخلات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها ليبيا فقد كانت

[1] بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1986، ص178.

*__فرو لينات__: تأسست رسميا في 22 يونيو1996 خاضت معارك عديدة ضد الحكومة القائمة في البلاد و خصوصا في المناطق الشرقية و الوسطى هدفها تفويض اول حكومة وطنية للبلاد انظر: د. ابراهيم احمد نصر الدين، العلاقات الدولية الافريقية على: http://books.google.dz/books?id=bd8qdwAAQBAJ.

[2] بوقنطار الحسان، نفس المرجع، ص180.

*__ترانسال__: اسم مركب من كلمتي ترانسبورترالياتس و هي لقب مجموعة شكلتها عام 1959 شركة ايروسبسيال بهدف انتاج طائرة نقل عسكرية لاستبدال طائرة نوراكلس و ايضا لتلبية الحاجات المدنية و التصويرية أنشاتها ألمانيا تستخدمها كل من فرنسا، جنوب افريقيا و تركيا. انظر: http://www.moqatel.com/openshare/behoth/AskriaEncy/ch19/sec1907.doc-cvt.html

تعرف حالة من الاستقرار حتى أصبح الدور الفرنسي يطمح الى المحافظة على النظام الافريقي المحافظ في مواجهة عوامل الزعزعة المختلفة ومن بينها الهاجس الليبي، وواضح أن التحرك الفرنسي لم يكن دائما يملك حرية التصرف بل كان يخضع لحالة من المد والجزر للمحافظة على ضبط النظام الافريقي والحيلولة دون اختلاله بسبب التسربات المعارضة، ومن بينها الليبية الا أن اهتمام ليبيا بشؤون التشاد تركز مع التحولات التي عرفتها افريقيا 1975 و التي قسمت القارة الافريقية الى معسكرين متوازيين معسكر محافظ ومعسكر تقدمي.[1] وأمام عجز سياسة التصالح الوطني على استقطاب القادة التشاديين فقد تضاعفت عمليات الثوار الذين استطاعوا احتلال بعض مراكز القوات النظامية و كان لا بد من تدخل القوات الفرنسية واستلاء فرولينات على السلطة.[2]

فقد استطاعت ليبيا ان تفرض نفسها كوسيط بعد أن نجحت في دفع الأطراف المتصارعة الى التفاوض والتوصل الى ما يسمى باتفاق **"سبها"** وهو يقوم على الأسس التالية:

- اعتراف المجلس العسكري بجبهة فرولينات.
- حرية التنقل بالنسبة للطرفين في جميع انحاء البلاد.
- مراقبة احترام وقف اطلاق النار من طرف لجنة ليبية- نيجيرية.

الا أن هذا الاتفاق لم يبقى طويلا، فحسب المسؤولين الفرنسيين فانه كان مجرد "صفقة المغبون" مما برز تدخل القوات الفرنسية لمساعدة القوات النظامية على وضع حزام أمني لحماية المدينة.

وعلى الرغم من اعلان فرنسا عن حيادها ازاء الصراع، فانه يظهر أن هذا الموقف كان يخدم ضمنيا الوزير الأول حسين حبري، فبشكل ملموس و خلافا فطلب الرئيس فيلكسمالوم الذي دعا القوات الفرنسية بالتشاد واستجاب له الجنرال فورست.والواقع أن فرنسا لم تستفد كثيرا من هذه الحلقة الجديدة في الأزمة التشادية وبدا واضحا أن موقفها أصبح صعبا بسبب الانتقادات الداخلية وخاصة في الأوساط المعارضة ونتيجة ظهور ممثلين أفارقة جدد يحاولون استثمار ما يقع في التشاد لتثبيت وجودهم كقوى اقليمية.

- **الاشتراكيون: التدخل/السلام:**

[1] Jérôme du moulin,"**Un Relai Stratégique**", Le Matin, 02/3/1976.

[2] بوقنطار الحسان، نفس المرجع، ص182.

لا ريب في أن تتبع السلوك الفرنسي خلال هذه المرحلة يكشف عن الصعوبات التي واجهتها الحكومة الفرنسية في نهج سياسة منسجمة ومقبولة ومتميزة عن الممارسات السابقة. فمن جهة يظهر أن القيادة الفرنسية كانت على علم بالتحضيرات الليبية من أجل التدخل من جديد في التشاد بواسطة قوات "داي" الا أنها من جهة أخرى لم تبادر الى التدخل لردع هذا المخطط الليبي ولم تتحرك الا بعد سقوط فيالارجو التي لا تبعد كثيرا عن العاصمة.

وكما يذكر الدكتور **بوقنطار الحسان**أنه: "كان التدخل الفرنسي يندرج ضمن الخط التي تعاملت به فرنسا بمصالح متعددة في افريقيا، ومكانة مميزة لا يمكن لها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي تهديد يمس هذه المصالح، وأن ما يزكي هذا التدخل كونه كان ضروريا لطمأنة كثير من الدول الافريقية المعتدلة فلا جدل الى التدخل الليبي لم يعد يهدد التشاد فقط بل كثير من الدول (النيجر، السودان) انتابها قلق على مستقبلها من جراء التحرشات الليبية."[1]

ومن هنا يمكننا القول أنه اذا كان سلوك الحكومة الاشتراكية قد بقي في سياج الخيارات الأساسية لفرنسا ازاء افريقيا. فانه أبرز في الوقت نفسه حدود الممارسة الفرنسية عندما تصطدم بمتغيرات متشابكة ومتضاربة وهذا الاتجاه نلتمسه أيضا فيما يخص التوتر القائم في المغرب العربي.

- **الصراع الفرنسي حول منطقة التشاد:**

تسعى فرنسا من هذا الصراع الى جعل ثرواتها مدخرات مستقبلية لها بحيث تنتقل من دولة الى أخرى، وتحت الخفاء كان هناك صراع آخر بين الكنيسة الكاثوليكية والبروتستنتية فكل واحدة منهما تسعى للهيمنة على هذه الثروة وغيرها لدفع عجلة اقتصادها الذي على وشك الانهيار لدفع عجلة التنصير في القارة، كما صرح بذلك اكثر من مسؤول ففي مؤتمر "**روما**"*وبتاريخ:(28/10/1413هـ-1993/04/20م) أجمع "**الكرادلة**"*على وضع خطة شاملة لتنصير تشاد خاصة وافريقيا عامة حيث قالوا: "**أن تشاد منطقة هامة و أن أية فكرة تظهر**

[1] بوقنطار الحسان، نفس المرجع، ص188.

* **مؤتمر روما:** تأسس عام 1957 و يشكل نواة التكتل الاقتصادي الاوروبي . وهي تضم فرنسا و المانيا، ايطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ و هولاندا، و قد تم تاسيس المجموعة الاوروبية الاقتصادية الاولى بهدف انشاء سوق اوروبية مشتركة حتى يتم الاستفادة من المنتوجات الاوروبية و خلق تكتل اقتصادي و سياسي مندمج بين الدول الاوروبية قبل ان تتحول الى اتحاد اوروبي. انظر: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/27

* **الكرادلة:** هو هيئة جامعة و هو مركز رسمي لأسقف مسؤول في الكنيسة الكاثوليكية و يعتبر امير في الكنيسة، يتولى الكرادلة مهمة انتخاب البابا القادم في حال وفاة البابا، او الكاردينال و هو رجل دين مهمته انتخاب البابا. http://coptcatholic.net/p5322

فيها تلقى سرعة انتشار كبيرة لوقوعها في مفترق الطرق في قلب افريقيا وهي مقبلة على مرحلة جديدة من الحياة الاقتصادية وربما تصبح في عام (1427هـ 2006م) ثالث أهم منطقة اقتصادية في افريقيا".[1]

وهذا يعني أن ما تملكه منطقة تشاد من ثروات طبيعية هامة يكفي لجعلها أغنى بلد على مستوى افريقيا مما يجعلها نقطة لجذب الدول قصد احتلالها والسيطرة عليها، فمثلا بعد وصول القوات الفرنسية الى الأراضي التشادية وجدت الكنيسة الكاثوليكية موطئها على التراب التشادي ومنذ ذلك الوقت بدأت فرنسا باستغلال الثروات التشادية ووضع بعضها كمخزون احتياطي لها وفي عام 1944 اقترح وزير التخطيط الفرنسي باستخراج البترول التشادي، وبدأت بالتنقيب على البترول بواسطة بعض الشركات[2] عام 1961. وفي نهاية عام 1964 خلصت تلك الدراسات بعدم وجود البترول على الأراضي التشادية.

المطلب الثاني: فرنسا وقضية الصحراء الغربية.

نظرا للموقع الاستراتيجي لإقليم الصحراء الغربية، فقد عرف هذا الاقليم قدوم عدة شعوب اليه من الشمال ومن الجنوب وعبر المحيط الأطلسي ومن الغرب وافريقيا ومن أوروبا أيضا، حيث أن موقعها الواقع على الساحل الشرقي للمحيط الأطلنطي وكذا احتواءها على بعض الثروات الطبيعية جعل لها أهمية استراتيجية كبرى بالمقارنة مع دول الساحل.امتدادها يبدأ من الساحل الأطلنطي غربا الى مصر، السودان والسعودية شرقا تقدر مساحتها حوالي 266 كلم^2، وهي اقليم يفوق مساحته نصف مساحة اسبانيا وفرنسا، وحسب المؤرخين تعد حدودها موروثة عن الاستعمار ويعود رسمها الى بعض الاتفاقيات المبرمة في بداية القرن العشرين بين فرنسا واسبانيا[3] بالإضافة الى ثرواتها الطبيعية الهائلة مثل الفوسفات، الأسماك،الرخويات، النفط، الغاز والحديدوغيرها من المعادن الأخرى ولا ننسى أيضا الثروة المائية لأنها تعتبر منطقة ساحلية من الدرجة الأولى.

- **موقف فرنسا من قضية الصحراء الغربية:**

[1] **التنافس الامريكي الفرنسي على ثروات تشاد**، موجود على الموقع:
http://www.almoslim.net/node/84454(ساعة و يوم الاطلاع: 2018/01/13-14:36)

[2] نفس المصدر

[3] عبد النبي مصطفى، **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر1، 2013، ص22.

إن القضية الصحراوية دخلت معتر الحسابات الجيوستراتيجية لدى القوى الكبرى وبالأحرى فرنسا، ولأن فرنسا تعتقد أن تسوية الملف الصحراوي يعتبر تهديدا حقيقيا لمصالحها في المنطقة المغاربية ككل، من منطلق ان استقلال الصحراء الغربية يعني في نهاية المطاف ازالة الحجرة الكبرى في طريق قيام اتحاد المغرب العربي من جهة وهو ما لاتريده فرنسا بل تزيد التعامل مع كل دولة على حدى[1] وقد اتسم موقف فرنسا تجاه القضية الصحراوية بنوع من التنافس فهو لا يعترف بالسيادة المغربية على الأراضي الصحراوية من جهة ويدعو الى حل النزاع في اطار الأمم المتحدة من جهة أخرى.

تعد مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أبرز المشاكل الاقليمية و أكثرها تعقيدا وتأثيرا في الوضع المحلي والدولي وهذا التأثير يدعو الى تداخل المواقف العربية والدولية تبعا لطبيعة المواقف السياسية أو الاطماع والمصالح المنتظرة ومن بين المواقف الي تصدت لهذه المشكلة هو الموقف الفرنسي، فسياسة الحياد التي كانت تدعيه فرنسا ازاء القضية الصحراوية هي مجرد سياسة كاذبة إذ سرعان ما وجدت نفسها متحالفة مع أطراف النزاع وعبرت عن تحالفها هذا في أكثر من موقف سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري. ويذكر أن أول الاتصالات الاوروبية بإقليم الصحراء الغربية كانت فرنسا إذ نزل الفرنسي جون بتنكور **Jean Béthencourt** في ساحل بوجدور وهجم على قافلة تجارية لقبائل التقنة.

ففرنسا كانت على تطلع تام حول ما يجري في الصحراء الغربية فقد كان لها دور هام في القضية فمعظم علاقاتها تأخذها من علاقاتها التقليدية بالمنطقة، حيث أن الدول الثلاث ذات الصلة كانت مستعمرة من أطرافها كما أنها احتفظت بعلاقات جيدة معها وهي تخفي ميلها الظاهر للمغربوتساهم للتغيرات السياسية في الحكم الفرنسي من اليمين الى اليسار في التردد الحاصل في الموقف من نزاع الصحراء الغربية وقد حاولت فرنسا اظهار حيادها من القضية خلال ايقاف تدخلاتها العسكرية في المنطقة واعترافها بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2] الا أنها بقيت تتجاهل جبهة البوليساريو مقتنعة بالطرح المغربي، وذلك أن فرنسا ترفض انشاء دولة جديدة قليلة السكان للنزاع هما المغرب والجزائر.

[1] الذهبة ام الشيخ امبارك، **عمليات حفظ السلام الأممية دراسة حالة بعثة المينورسو في الصحراء الغربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أزاير بن يوسف بن خدة، 2007، ص129.

[2] احمد سيد احمد، **مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات**، مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي، مصر، 01اكتوبر 2002، ص 03.

تعتمد فرنسا في تعاملها مع قضية الصحراء الغربية في محاولة اعتماد سياسة توازنية في تعاملها مع المنطقة المغاربية فمن جهة هي لا تنكر اعترافها بأن صداقتها مع الجزائر شكلت احدى ثوابت السياسة الفرنسية، فالمرحلة الاستعمارية الطويلة وكذلك الامكانات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر ومكانتها في العالم الثالث كانت من ضمن البواعث التي حفزت اعطائها هذه الأولوية ولم تجد أحسن من الجزائر معبرة عن هذه التطلعات، الا أن هذه المغالاة في تفضيل الجزائر كان من شأنه أن يدفع الدول الأخرى(تونس و المغرب) الى البحث عن تحالفات جديدة (أمريكية في الغالب) الأمر الذي كان كفيلا بإدخال المنطقة في حلبة الصراع.[1] ورغم حرص فرنسا على هذا التوازن في المغرب العربي الا أنها تركز مجملا بحرصها على ابقاء القضية الصحراوية طي الاشتعال كي تضمن ذريعة التدخل في شؤون الدولتين معا المغرب والصحراء الغربية.

وقد أدركت فرنسا فرصتها في تمديد مصالحها بالمنطقة وأنها تكمن في التوصل الى حل القضية الصحراوية يقنع به المغرب والجزائر باعتبارها جوهر الخلاف بينهما وقد دعمت حل الحكم الذاتي الموسع للصحراويين كحل مرحلي يمكن الصحراويين فيما بعد من التفاهم مع المغرب سياسيا، وقد يتخذ شكل كنفدرالية أو اتحاد.

وقد ظل غرض فرنسا هو اغلاق الباب على أمريكا لعدم نفاذها الى شمال افريقيا والى جنوب الصحراء، لاسيما بعد أن اعتبرت هذه الأخيرة بؤرة يمكن أن يتجذر فيها الارهاب[2] وقد ساندت فرنسا المملكة المغربية، ودعمتها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية بل وأكثر من ذلك شاركت في عمليات عسكرية ضد جبهة البوليساريو[3] لجذب أنظار المغرب اليها وجعلها جزء لا يتجزأ منها كما أن الروابط التاريخية بين المغرب وفرنسا والمصالح الجيوستراتيجية للمنطقة سهل عل فرنسا الدخول اليها وحفظ مكانتها خاصة مع التنافس الأمريكي المتنامي في المنطقة، سواء كانت الحكومة يمينية أو يسارية التي تداولت على الحكم في فرنسا وقد ظلت فرنسا ثابتة ومساندة للمملكة المغربية.

---

[1] حشمان مباركة، **تأثير النزاع في الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية، سعيدة، 2014، ص58.

[2] هادية نصيرة، **قضية الصحراء الغربية 1975-2000م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الوادي، 2014، ص86.

[3] عبد النبي مصطفى، رجع سابق، ص172-174.

لكن موقف فرنسا مع القضية الصحراوية كانت مؤيدة للقضية وهذا واضح من خلال فتح مكتب البوليسايو في باريس منذ سنة 1982، ومن جهة أخرى قامت فرنسا بتوطيد علاقتها مع المغرب كما سبق وذكرنا وهذا من خلال تزويدها بمختلف الأسلحة، لكن نجد أن المجتمع المدني الفرنسي ظل مؤيدا لقضية الصحراء الغربية من خلال تأسيس جمعية تسمى فرنسا– الحريات والتي نددت بسياسة العنف التي تمارسها السلطات المغربية في اقليم الصحراء الغربية وانتهاك حقوق الانسان في المدن الصحراوية.[1] كما أن سياسة فرنسا نحو القضية لعبت دورا هاما و أساسيا في تسريع عملية ابرام اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975 والتي تنص على تقسيم اقليم الصحراء الغربية بين كل من المغرب واسبانيا وموريتانيا، مما دفع الاعلام الرسمي الجزائري الى توجيه اتهامات لفرنسا بالتدخل العسكري المباشر في الصحراء الغربية، واعتبار العمليات العسكرية الفرنسية ضد مقاتلي مهمة البوليساريو بمثابة السياسة الاستعمارية الجديدة في منطقة شمال افريقيا.[2] ومن هنا يبدو أن فرنسا حاولت لعب دور الوسيط في النزاع وهذا رغم الفترة التي ميزت وصول الاشتراكيين الى الحكم ومحاولات التقارب مع جبهة البوليساريو.

الأمر الذي أدى بممثل جبهة البوليساريو بفرنسا **السيد فاضل اسماعيل** الى القول:"**ان العلاقات الحسنة والصداقة القائمة بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك وملك المغرب الحسن الثاني، تؤهل لفرنسا للعب دور ممتاز من أجل الوساطة بين الطرفين ويجعل المغرب يغير من موقفه تجاه القضية**".[3]

استغلت فرنسا موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة واستعملت حق النقض حسب الفصل السابع من الميثاق في القرارات المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية وعرقلة مسار التسوية عبر إجراء استفتاء لتقرير المصير ومحاولة فرض حل للتسوية واخضاع الاقليم تحت السيادة المغربية وحصوله على الاعتراف الدولي[4] وهنا يجدر بنا القول أن الاعتقاد أن فرنسا تعترض على مسار التكامل المغاربي لهذا فهي تحرص دوما على تأجيج العداوة بين الفاعلين الاقليميين البارزين (الجزائر، المغرب) لأن تجسيد مشروع الاتحاد المغاربي وتشكيل سوق اقتصادية مشتركة بشكل تكتل قوي ومنافس حقيقي لا يخدم المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة.

---

[1] هادية نصيرة، مرجع سابق، ص 90.

[2] حسين بوقارة، **اشكالية مسار التكامل في المغرب العربي**، دار هومه، الجزائر،2009، ص81.

[3] فاضل اسماعيل، **صوت البوليسلريو**، العدد03، افريل 1996.

[4] Yahia Zoubir, **Stalenate in wastenSahara.Ending International the gality**, Middle East Policy. Vol xiv.N°[4],winter 2007, p168.

ويبررون اجراء استفتاء لتقرير المصير والذي بطبيعة الحال يعلمون أنه سيكون لصالح الصحراويين سيؤدي الى ضرب استقرار المملكة بالإضافة لدعمها لنظام المخزن على الصعيد الاقتصادي، السياسي والعسكري، فقد ذهبت فرنسا لأبعد من ذلك بابتزاز الدول الافريقية الضعيفة والفقيرة بسحب اعترافها بالجمهورية الصحراوية مقابل حصولها على مساعدات على غرار الدول التالية[1]: بنين، بوركينافاسو، التشاد، الكونغو، برازافيل، التوغو الذين خضعوا لضغوطات فرنسا في اقناع الجزائر عن التراجع في دعمها للصحراويين وذلك خلال العشرية السوداء مقابل حصول الجزائر على مساعدات مالية واقتصادية من فرنسا وأوروبا.

- **موقف المجتمع المدني الفرنسي:**

ان موقف المجتمع المدني الفرنسي ازاء الصحراء الغربية يختلف عن الموقف الرسمي، ففي هذا الصدد قام بعض النواب من الجمعية الوطنية الفرنسية، على رأسهم النائب **دانيال بول Daniel Paul** بتأسيس مجموعة برلمانية للاهتمام بنزاع الصحراء الغربية ويكمن دورها في محاولة التعريف بالقضية الصحراوية للمسؤولين والشعب الفرنسي بصفة عامة، كما تعمل هذه المجموعة على تهيئة الاجواء لاستضافة بعض المسؤولين الصحراويين لزيارة فرنسا.[2]

وقد قامت زوجة الرئيس الفرنسي السابق **فرانسوا ميتران** بتأسيس جمعية تسمى فرنسا- الحريات حيث قامت هذه الأخيرة بالتنديد بسياسة العنف التي تمارسها السلطات المغربية في اقليم الصحراء الغربية، وانتهاك حقوق الانسان في المدن الصحراوية، ولقد صرحت رئيسة جمعية فرنسا- الحريات خلال سنة 1996، أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في الدورة(52) بأن: "**مسيرة الاستفتاء تبقى حبيسة التصرفات المغربية الرامية الى الاسناد و أن الحكومة المغربية تستمر في نقل العديد من السكان المغاربة الى اقليم الصحراء الغربية من أجل التأثير على العملية الانتخابية.**[3] وفي نفس السياق وبالضبط في نهاية الثمانينات حصلت الجمهورية الصحراوية على اعتراف 47 دولة عبر العالم، أغلبها الافريقية وأمريكا اللاتينية ولكن في سنة 2000 الى غاية اليوم 32 دولة سحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية، وفي افريقيا لم تعد سوى اعتراف 17 دولة اليوم وذلك منذ تراجع زامبيا في 2011 والبورندي في 2010.

[1] Yahia Zoubir, op. cit, p17

[2] عبد النبي مصطفى، مرجع سابق، ص179.

[3] Thomas Saint Maurice, **Saharaoccidentale1991-1999,** l'enjeu du référendum d'autodétermination, Paris, le harmattan 2000, p153.

وفي الأخير، نخلص الى أن الموقف الفرنسي ازاء تنظيم الاستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية يبقى مبهما للغاية ومتأثرا بالتصريحات المتناقضة للمسؤولين المعبر عنه عبر وسائل الاعلام. وبالتالي يمكننا القول أن فرنسا فقدت دورها كمحايد في المنطقة وأصبحت تساند صراحة المغرب في تطبيق المقترح المتمثل في الحكم الذاتي الموسع.

المبحث الثاني: صراع نفوذ القوى الكبرى في المنطقة.

لطالما كانت منطقة الساحل الافريقي تعد واحدة من المناطق المهمشة استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا طيلة حقبة الحرب الباردة، الا أن التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة استراتيجية دولية، وقد أعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي شهدتها القارة الافريقية وبذلك أصبحت المنطقة تحظى بأهمية كبرى ضمن أولويات واهتمامات القوى الدولية التقليدية في المنطقة مثل فرنسا والقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الامريكية والصين.

المطلب الاول: نموذج امريكا.

الولايات المتحدة الامريكية تمتلك ميزة خاصة كونها دولة لا يربطها أي ماض استعماري مشترك مع القارة الافريقية فمنذ ظهور الدولة الأمريكية على الساحة الدولية، وحتى الحرب العالمية الثانية تميزت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القارة الافريقية بالتجاهل وعدم الاهتمام وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت مسألة محاصرة المد الشيوعي في قائمة اهتمامات السياسة الخارجية الامريكية في افريقيا.[1]

فلم تشكل القارة الافريقية أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد الا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتحديدا فترة نهاية التسعينات وفترة بعد 11 سبتمبر وفي الوقت الراهن أصبحت مصلحة الولايات المتحدة الامريكية في افريقيا عموما ومنطقة الساحل خصوصا يتركز في بعدين مكملان لبعضهما البعض وهما البعد الاقتصادي والبعد الأمنيوعلى الرغم منأن الولايات المتحدة الأمريكية ستحافظ على هيمنتها الا أن هذه القوة لم تعد كافية في امكانية محاربة الأخطار الحقيقية على انتهاز الفرص الجديدة على الوجه الأمثل فقط بالتعاون مع

[1] **منطقة الساحل الافريقي في اطار التوازنات و الصراعات الدولية: التنافس الفرنسي الامريكي**، وكالات الجزيرة ، موجد على الموقع التالي:http://www.tsaidali.wordpress.com

(يوم و ساعة الاطلاع: 2018/02/10-15.12)

الدول الأخرى و تنسيق السياسات والمشاورات. استهلت الولايات المتحدة الأمريكية مسلسل مبادراتها في الساحل والصحراء مع طرح مبادرة "**إيزنستات**"* بهدف تقوية الروابط التجارية

مع شمال افريقيا تحضيرا لدمجها في اقتصاد السوق، الا أن مطلع الألفية الثالثة تزامن مع اعلان الاستراتيجية الأمنية الجديدة، مما يعني دخول افريقيا ضمن نطاق الأمن العسكري والنفطي الامريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي مثلت تهديدا لمكانة الولايات المتحدة الامريكية كقوة دولية واتجهت ادارة بوش نحو بلورة ثلاث اتجاهات لسياستها في الساحل والصحراء، تعمل أبعاد أمنية طاقوية واقتصادية والعمل على دمج المغرب العربي في مشروع الشرق الأوسط الكبير حيث هدفت الى حشد التأييد الدولي لمكافحة الارهاب عبر الوطن وتخفيف منابع الاجرام العالمي.[1]

تزايد المنافسة على القارة الافريقية أدت الى اعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو افريقيا واعادة ترتيباولوياتها وأهدافها خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقد تغيرت الرؤى والتصورات في الادارة الامريكية بشان المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعينة في افريقيا مثل الجنوب الافريقي ومنطقة البحيرات العظمى وشرق افريقيا فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق نظرا لما تتوفر عليه من موارد طبيعية خاصة النفط.[2]

منافسة أمريكا على المنطقة لم تكن هكذا فقط بل كانت من خلال تدخلاتها في تحقيق تواجدها وتأثيرها على منطقة الساحل لتأمين مصالحها المختلفة واستغلال ما تحتويه المنطقة من ثروات طبيعية من ذهب و يورانيوم و النفط بالإضافة الى تأمين ممرات مائية لسيطرتها وفرض مراكز نفوذها وضمان تدفق النفط الافريقي اليها دون أي عقبات أو مشاكل.

---

*ايزنستات: هي مبادرة تشمل حاليا ثلاث دول من شمال افريقيا، تونس، الجزائر و المغرب و هي تهدف الى وضع خطة الانفتاح التجاري و الاقتصادي و توسيع حجم المبادلات التجارية و رفع العراقيل الجمركية وصولا الى منطقة تجارية حرة في الامد المتوسط ووصف المبادرة بانها عملية استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية تخدم مصالح الدول الاربع و فرصة جديدة للمضي قدما في مشروع الوحدة المغاربية من اجل توحيد المنطقة اقتصاديا. بتصرف:

http://arwah-motamarida.ahlamontada.com/t5364-topic

[1] جميلة علاق، **استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 338، 19 ديسمبر2014، ص11-12.

[2] **التنافس الدولي في افريقيا.....الاهداف و الوسائل**، الاستقلال، من الموقع:

http://www.estiqlal.com/article.php (يوم و ساعة الاطلاع: 2018/02/10-15:45)

تتصدر الولايات المتحدة الامريكية قائمة الدول المستوردة للبترول، بالرغم من ذلك فإن الادارة الامريكية غير عازمة على الحد من الاستهلاك بل تسعى في المقابل الى تنويع مصادر العرض، ولقد تم تحديد أهداف وتحديات استراتيجية الطاقة للسنوات القادمة في التقرير الذي أعد بإشراف "**ديك تشيني**" والصادر في ماي 2001 وفقا لهذا التقرير، فانه في غضون العشرين عاما المقبلة، سيزداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 33 بالمئة كما شدد التقرير على ضرورة تقليل التبعية الأمريكية لنفط الخليج الفارسي الذي يمثل 20بالمئة من الواردات الامريكية.

وبما أن عمليات التنقيب في روسيا و آسيا الوسطى تواجهها عدة عقبات جيولوجية كانت أم سياسية وأمنية، فان افريقيا وبشكل اكثر تحديدا "**خليج غانا**"* الذي أضحى من أولويات واشنطن.[1]

أصبح خليج غينيا في السنوات الأخيرة، والذي تتركز فيه معظم احتياطات افريقيا جنوب الصحراء أحد أبرز المناطق في الساحة النفطية العالمية، بحيث تصل احتياطات النفط المؤكدة في جميع بلدان المنطقة و التي تتألف أساسا من نيجيريا، انغولا، غينيا الاستوائية، التشاد، الكونغو، برازافيل، الغابون، السودان والكاميرون الى ما يقارب 55 مليار برميل أو ما يعادل 4.8 بالمئة من اجمالي الاحتياط العالمي.[2] وبعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها تهدف أيضا الولايات المتحدة الأمريكية الى فتح اسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية في مناطق مختلفة من العالم، من أبرزها القارة الافريقية التي تضم اكثر من 850 مليون نسمة. بالإضافة الى وجود فرص هائلة للاستثمار في مجال البنية التحتية.

وحسب قول وزير التجارة الامريكي في منتصف عام 1998: "**ان افريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين وفيها امكانيات كبيرة وواعدة، ولقد سبق أن ترك رجال الأعمال و**

*__خليج غانا__: هو "الساحل الرقيق" الذي يغطي المناطق الساحلية و هو يعرف اليوم بساحل العاج و غانا و البنين و الطوغو وكذلك النيجر، جغرافيا هو ساحل المحيط الاطلسي الذي يمتد من السنغال الى انغولا، مؤسسيا فهو يشمل الدول الاعضاء في لجنة خليج غينيا التي تم انشاؤها في 1999 و هي8 دول: نيجيريا، انغولا، الكاميرون، الكونغو، الغابون، غينيا، الاستوائية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساوتومي و برنسيب.http://mawdoo3.com

[1] جميلة علاق، نفس المصدر، ص 14-15.

[2] قاسي فوزية، **الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب: منطق الأمننة في الساحل الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية و الامن الدولي، جامعة وهران، 2012-2013، ص104.

المال الأمريكيون الأسواق الافريقية لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسيها الأوروبيين"[1] لذلك فالسياسة الاقتصادية الأمريكية أصبحت تتجسد في ما قاله لأن أمريكا تعلم أن تحالفاتها مع الدول الاخرى اقتصاديا ستكون من أولويات سياستها الخارجية وأن التجمعات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية بالنسبة الى القرن القادم. ومن خلال التقرير الذي صدر في عام 1997 بعنوان **"تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع افريقيا"** عملت الادارة الأمريكية بدأب شديد على ادماج افريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال: [2]

- تشجيع الدول الافريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة تخلق في النهاية فرص أفضل للتجارة و الاستثمارات الأمريكية في القارة وكذلك العمل بقانون النمو والفرص في افريقيا الذي وافق عليه الكونغرس في اطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول افريقيا وأيضا العمل على منع النزاعات وانهاء حروب التطهير العرقي، لتحقيق الاستقرار والأمن، وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

وقد كان الدافع من الاهتمام من هذه المبادئ هو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بمنطقة الساحل من خلال السيطرة عليها خاصة على النفط الافريقي واحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة خصوصا الاتحاد الاوروبي والصين.

- **المبادرات الأمنية الامريكية في منطقة الساحل الافريقي:**

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل جعلها تعتمد مجموعة من المبادرات التي اتخذت بعدا أمنيا وعسكريا نظرا لتوسع الظواهر الاجرامية عبر كامل المنطقة وهو ما تعده الادارة الامريكية اكبر تهديد لها، فاعتمدت بدورها على مبادرات تحمل الصفة الأمنية منها ما هي خاصة بالساحل الافريقي كمبادرة (**بان ساحل**) ومبادرة (**مكافحة الارهاب عبر الصحراء**) ومنها مبادرة تشمل القارة الافريقية كلها في اطار البعد العسكري تسمى (**القيادة الامريكية العسكرية الخاصة بإفريقيا: الأفريكوم**)

1- مبادرة بان ساحل: مبادرة مكافحة الارهاب في دول الساحل الافريقي 2002م:

مبادرة "بان الساحل" هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد

[1] قاسي فوزية، نفس المرجع، ص115.

[2] التنافس الدولي في افريقيا....الاهداف و الوسائل: مصدر سابق.

وموريتانيا تهدف للقضاء على الإرهاب حسب العقيد في الجيش الأمريكي

VECTOR NELSON المسؤول عن برنامج "بان الساحل".**أنظر خريطة رقم02**

- **خريطة توضح المنطقة التي تتضمنها مبادرة بان ساحل**

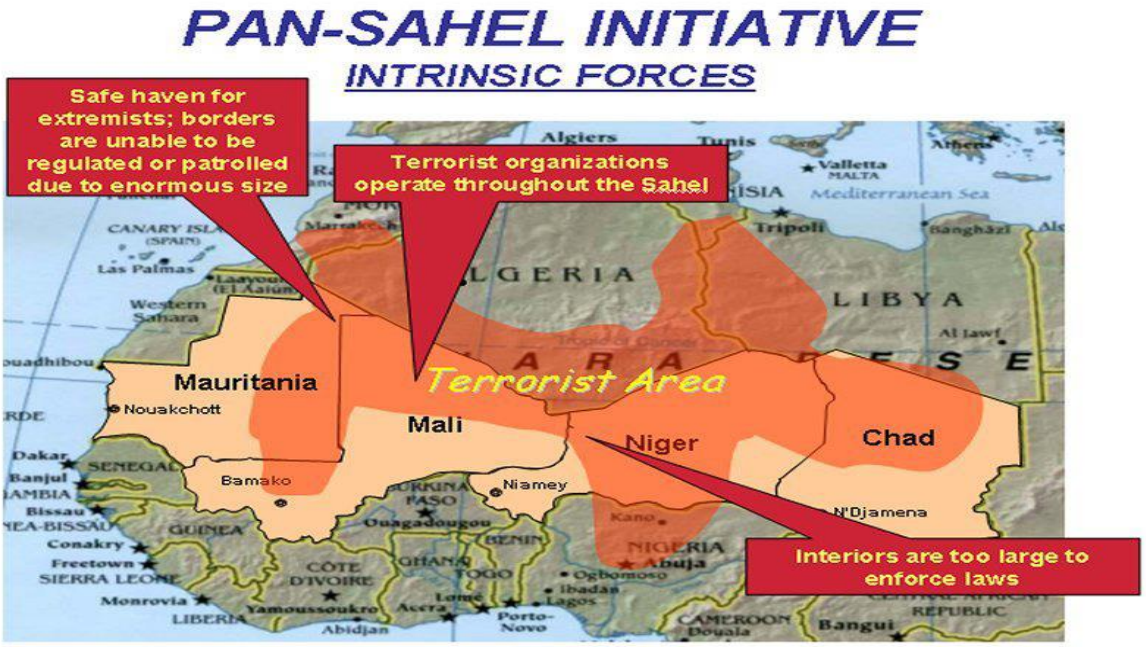

محمد نجيب السعد، الأطماع الأمريكية في إفريقيا، ما سر الاهتمام الأمريكي المفاجئ بدول جنوب الصحراء في:

http://www.alwatan.com/articles-124/amiricafric-567rf12/1243html يوم 2018/03/26 ص 5

أعلن عنها في 10جانفي 2004وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب نواكشوط العاصمة الموريتانية، ويضم الفريق 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد، تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب الجنود لكل دولة من الدول الأربعة المشاركة من أجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها، تتم هذه العمليات تحت مسؤولية **EUCOM** وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا، يقع في نطاقها 91 دولة من بينها 41 دولة افريقية، وإن كان قد تم تخصيص ميزانية قدرها 6.25 مليون دولار موزعة بين 3.5 مليون**لمالي**، 1.7 مليون للنيجر، 500 ألف دولار لموريتانيا، 500 ألف دولار **تشاد**.[1] لملاحقة الارهابيين في الاراضي الافريقية غير المراقبة وذلك في كل من (تشاد، النيجر،

[1] حمدي عبد الرحمن "أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا" من الرابط:

مالي، موريتانيا) وهذا لمساعدة دول منطقة الساحل الافريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الارهاب عن طريق تدريب جنود الدول الاربعة، وحسب العقيد في الجيش الامريكي (**فيكتور نيلسون**) فان" **مبادرة بان ساحل هي أداة مهمة في الحرب على الارهاب**

و فعلت الكثير لتعزيز العلاقات في المنطقة كنا نتجاهلها الى حد كبير في الماضي"[1]

1- مكافحة الارهاب عبر الصحراء:

أنشأت عام 2005م امتدادا لمبادرة بان ساحل مع توسيع نطاق المبادرة تهدف الى هزيمة التنظيمات الارهابية من خلال تعزيز القدرات الاقليمية لمكافحة الارهاب، وترسيخ قدرات التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الارهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة، كما رغبت الادارة الأمريكية ان يكون مقرها في احدى دول الساحل بالإضافة الى الحاح الولايات المتحدة أن يكون مقرالقيادة في الجزائر، وتعرف هذه القيادة باسم **قيادة أفريكوم**.[2]

- **مشروع افريكوم:**

لقد ظهرت الأفريكوم نتيجة تغيير اداري داخل البنتاجون من أجل معالجة إحدى الترتيبات التي أصبحت من مخلفات الحرب الباردة، أو حسب كلام السفير "**روبرت لوفتيس**"الأفريكوم لقد أنشئت بسبب أن افريقيا تعتبر أكثر أهمية لنا استراتيجيا، وتستحق أن ينظر اليها من خلال العدسة الخاصة بها، تلك العدسة هي القيادة الموحدة الجديدة. **أنظر الخريطة**.

لقد تم تأسيس القيادات الموحدة والقيادات العسكرية القتالية خلال الحرب الباردة لإدارة القوات العسكرية على وجه أفضل في مواجهة مسلحة محتملة مع الاتحاد السوفياتي والدول التي تدور في محوره أما اليوم فهي عبارة عن مواشير زجاجية يرى البنتاجون العالم من خلالها، وكل قيادة مسؤولة عن تنسيق وتكامل وإدارة كافة إمكانيات وزارة الدفاع وعملياتها في نطاق المسؤولية المحددة لها طبقا لخطة القيادات الموحدة، وهي الخطة التي تراجعها إدارة واشنطن وتعدل فيها بحسب الحاجة وتقررها بصورة دورية[3] ومن خلال ارتباط أمني مستدام مع المؤسسات العسكرية الإفريقية

---

http://www.islamouline.net/servlet/satellite.(23:25 -2018/03/25)

[1] عمر فرحاتي، **انعكاسات التهديدات الامنية المختلفة في منطقة الساحل على الامن في المغرب العربي في ظل سيناريوهات التدخل العسكري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013م، ص17.

[2] فايزة بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص 33

[3] سمير قلاع الضروس، **التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل**، موجود على موقع:

(ساعة و يوم الاطلاع : 2018/02/10- 17:20) http://www.Qiraatafrican.com/home/new/new

تقوم بدعم المصالح القومية الأمريكية وأولويات الرئيس وأهداف الشركاء الأفارقة في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل.[1]

وقد قام البنتاجون بتقسيم التغطية الإفريقية بين ثلاث قيادات موحدة:

القيادة الأوروبية (**يوكوم –EUCOM**)* والقيادة المركزية (**سنتكوم – CENTCOM**)* وقيادة الباسيفيك او المحيط الهادي (**باكوم–PACOM**)*هذا ما يخلف صعوبات متعددة في التغطية الشاملة لكل الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة، خاصة مع تركز أغلب بؤر الأزمات في العالم حاليا في كل من الشرق الأوسط وافريقيا مما تحتاج قيادة خاصة بالقارة[2]

- **خريطة رقم (05)توضح المجال الذي كان مقترحا لقاعدة أفريكوم.**

[1] **افريكوم**، ص1 على الرابط:

(ساعة ويوم الاطلاع: 2018/02/10- 17:22) http://www.Africom.mil/tsctp.asp

* قيادة أوربا EUCOM:هي قيادة الجيش الامريكي مسؤول عن معظم اوروبا يمتد نطاقها الجغرافي من السواحل الشرقية للو.م.أ عبر الأطلسي مرورا بالجزيرة البريطانية حتى شرق أوربا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي مدعومة بالأسطول السادس ويقع في نطاقها 90 دولة منها 41 دولة افريقية إضافة إلى إسرائيل. و هي التي تدير التعاون في المجال العسكري بين اسرائيل الولايات المتحدة الامريكية في عدة مجالات.

* القيادة الوسطى الامريكية CENTCOM : هي قيادة مقاتلة موحدة تابعة لوزارة الدفاع الامريكية تاسست عام 1983 تقع حدود مسؤوليتها بلدان الشرق الاوسط، شمال افريقيا و آسيا الوسطى وهي ايضا مسؤولة عن المصالح الأمنية الأمريكية في27 دولة تمتد من القرن الافريقي حتى أواسط آسيا .

* قيادة المحيط الهادئ PACOM: تعد أكبر وأهم قيادة موحدة أمريكية، مقرها في هاواي و هي وحدة عسكرية محاربة مجهزة بأثقل الاسلحة و هي تحتوي على 375 الف عسكري و 200 سفينة حربية و الف طائرة حربية يمتد قطاع مسؤوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للو.م.أ وأمريكا الجنوبية حتى السواحل الشرقية لقارة افريقيا ويقع في نطاق مسؤوليتها الجغرافية 46 دولة منها الصين، اليابان، الكوريتان البحرية في ذلك النطاق وهي مدعومة بالأسطول السابع.(اعداد الطالبة).

[2] بلهول نسيم ، **المبادرة العسكرية الأمريكية في افريقيا**، الجزائر، دفاتر السياسة و القانون، العدد 9جوان 2013، ص78.

المصدر:رسولي أسماء، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2011 ،ص 128.

. ولأن مشروع أفريكوم كان لا يزال في مراحله الاولى فقد اختيرت قاعدة شتوتغارت الألمانية كمقر مؤقت لها الى حين ايجاد المكان الملائم، غير أنه أمام تنامي وتيرة العنف والفوضى في الدول الإفريقية الضعيفة وامتداد شبكة القاعدة في الساحل والصحراء ما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية الاستراتيجية كلها اعتبارات دفعت قيادة البنتاجون تسريع البحث عن مركز جديد للأفريكوم يكون من داخل القارة الإفريقية.

وأمام رفض الجزائر نقل هذه القيادة الى افريقيا فمن المحتمل اختيار استقبال المغرب لهذه القيادة فهو مبدئيا مستعد لاستقبال قاعدة الافريكوم وهذا بالنظر الى عراقة العلاقات المغربية الامريكية بحكم الموقع الاستراتيجي والجيوسياسي للمغرب وكونه حليف تاريخي لأمريكا في عدد من القضايا الدولية الى جانب العلاقات العسكرية المتميزة بين الطرفين[1] بما في ذلك علاقة المغرب مع الحلف الاطلسي.

- **مشروع الشرق الأوسط الكبير:**

برز هذا المصطلح مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة ويشمل منطقة تشكل امتدادا للشرقين الأدنى والأقصى وهي أغنى المناطق في العالم بالنفط والمعادن وتتمتع بمركز استراتيجي هام بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وافريقيا. كما أنه يشرف على أهم الممرات المائية كقناة السويس ومضيق باب المندب وخليج العقبة

[1] مونية رحيمي، **سياقات تأسيس افريكوم**، ص2، متوفر على الرابط:
http://www.studies.aljazeera.net/bookervision/2013/12/201312481704124.htm
(ساعة و يوم الطلاع : 2018/02/10-17:32).

ومضيق هرمز، كما قامت أمريكا بالدور الأساسي لإرساء معالمه بالتنسيق والتعاون الكاملين مع بريطانيا وفرنسا وشرعوا بمساعدة هذا الكيان الصهيوني عسكريا واقتصاديا وسياسيا.[1]

منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي منطقة متنوعة تحمل امكانيات نمو لم تتجسد بعد وعلى الرغم من التحديات الجغرافية والسياسية التي تواجهها هذه الدول فهي تتمتع بإمكانيات عظيمة خاصة في قطاع الموارد الطبيعية مثل الطاقة وغيرها... وقد جاء هذا المشروع ليؤكد على ضرورة التغيير في المنطقة عوضا عن استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم التي كان معتمدا سابقا بعد أن بات هذا التغيير وفق الرؤى الأمريكية ضرورة ملحة لأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية.[2] وبدعوى الحرب على الارهاب تحاول الادارة الأمريكية بسط السيطرة على النظام الدولي. وهذا المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية كان لتطويرالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة من خلال نشر الديمقراطية وتحقيق التقدم والاستقرار من خلال القضاء كل أسباب التخلف التي تقف عثرة في وجه التقدم والتطور وهو يمثل المصلحة الأمريكية الوحيدة من المشروع وذلك لحماية أمن الولايات المتحدة الأمريكية(USA) والمواطن الأمريكي بصفة خاصة. وقد عمل هذا المشروع على انشاء مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من اجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا تهدف هذه المبادرة الى:[3]

- ✓ دعم التكامل الاقتصادي الاقليمي لخفض التشتت الاقتصادي وتسهيل اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية.
- ✓ تشجيع تشارك وشمول النمو الاقتصادي من خلال سياسات ترمي الى دعم اللامركزية والمزيد من الاستثمار في البنية التحتية والتنويع الاقتصادي والانتاجية وشمول أكبر للنساء و الشباب.
- ✓ دفع تنمية الدول التي توجد في وضع هش أو وضع نزاع من خلال التشارك في المعرفة والممارسات السليمة و الدعم في تنفيذ الاصلاحات.

وفي الأخير تعددت الاليات التي جسدت الاهتمام الامريكي بمنطقة الساحل الافريقي، والتي أخذت طابعا امنيا عسكريا بالدرجة الاولى، وذلك بصفة أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ترجعه الولايات المتحدة الامريكية الى

---

[1] غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية و الامبريالية الأمريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2005، ص11.

[2] نبيل السهلي، مشروع الشرق الأوسط، على موقع:

(24/03/2018)http://www.aljazeera.net/knowledegate/books/2007/06/28

[3] منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، شبكة السياسات العالمية، سبتمبر 2016، ص6-5.

أسباب ودوافع أمنية نظرا لما تتوفر عليه منطقة الساحل الافريقي من تهديدات أمنية أخطرها تغلغل تنظيم القاعدة في المنطقة وهو ما تعتبره الولايات المتحدة أكبر تهديد لمصالحها وأمنها القومي داخل المنطقة وخارجها.

. المطلب الثاني: نموذج حول فرنسا في منطقة الساحل الافريقي.

يعود الوجود الفرنسي في القارة الافريقية الى العهد الاستعماري. حيث كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة، وبعد استقلال دول هذه المناطق بقيت مرتبطة ارتباطا سياسيا وايديولوجيا وثقافيا بالكيان الفرنسي، وهذا من خلال الاتفاقيات السياسية والأمنية والتاريخية مما سمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية لدرجة رسم القرار وصنعه بما يتوافق وتوجه الدولة الفرنسية وسياستها.

- **الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي بالنسبة لفرنسا:**

لقد خضعت دول الساحل للاستعمار الفرنسي واستقلت (النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا) في السنة نفسها 1960م. تقوم التركيبة الاجتماعية في هذه الدول الافريقية على النظام القبلي والاثني، و توجد فيها المئات من العرقيات و الاثنيات المتصارعة، حيث عملت فرنسا على تطبيق سياسة (فرق تسد)، ولا تزال هذه الصراعات قائمة الى يومنا هذا واعتمدت فرنسا لضمان بقائها وبقاء التبعية التاريخية والسياسية لها في هذه البلدان على غرس الروح الفرنكوفونية حتى اصبح بعض من دوائر القرار الفرنسي يسميها (الساحل الفرنكفوني)، فكونت نخبا سياسية تدين بالولاء لفرنسا باعتبار أن هذه الأخيرة يغطي عليها مبدأ المصالح تجاه هذه البلدان[1].

فقد سيطرت "**الف**"**Elf***الفرنسية على البلدان الانغلوفونية ولقد سمح التأثير التي احتفظت به فرنسا على مستعمراتها الافريقية السابقة بفرض هيمنتها بشكل دائم على الأنشطة البترولية في هذه البلدان[2] وأن تواجد شركة الف الفرنسية في الدول الافريقية الفرنكوفونية تضيفه الى ضمن سياق السياسة الفرنسية في القارة السمراء واستراتيجيتها في مجال الطاقة فبغرض مواجهة اعتمادها الكلي تقريبا على الواردات النفطية.

---

[1] مصدر سابق http://www.Qiraatafrican.com/home/new

* **الف**: هي شركة المحروقات الرئيسية في فرنسا قام بإنشائها ديغول عام 1965 هدفها كان ضمان استمرار حصول فرنسا على النفط و الغاز الافريقي الحيوي لاستقلالها في مجال الطاقة و لم تكن مهمتها الوحيدة هي الوصول الى النفط فحسب لكن من خلال ارتباطها الوثيق بأجهزة المخابرات، استخدمت "الف" كأداة للحفاظ على الوجود الفرنسي في افريقيا و تسميتها اختصارEssence et Lubrifiants de France، انظر: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/1/14

[2] Philippe copinschi et Pierre noël, "**L'Afrique dans la géopolitique mondiale du pétrole",** In Afrique contemporaine, vol,4,N°216,2005,p109.

اختارت فرنسا ديغول تأمين هذه الأخيرة على أساس مقاربة تختلف تماما عن تلك الليبرالية التي تميزت بها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد فضلت المقاربة الفرنسية عدم الثقة بالسوق والسيطرة مباشرة على سلطة الدولة المنتجة للنفط، بغرض تجنب الانخراط في نظام الطاقة العالمي الذي يخضع للنفوذ الأمريكي بالتالي سعت فرنسا الى بناء فضاء حيوي طاقوي مستقل بينها وبين الدول الصديقة كما سمتها الافريقية المنتجة للنفط وعلى رأسها الغابون، الكونغو، برازافيلوالكاميرون.[1]

لقد ولت فرنسا افريقيا الغربية أهمية خاصة، بالنظر الى الحضور الفرنسي القديم فيها والذي يمتد الى القرن السابع عشر بحضور اول شركة فرنسية في المنطقة وهي الوكالة الفرنسية لسان لوي، التي مدت فروعها على مصب نهر السنغال لاستغلال اليد العاملة والتجارة في المادة المهمة أنذاكوهي الصمغ[2] تطورت العلاقات الفرنسية بدول الساحل الافريقي بعد انتهاء المرحلة الاستعمارية وأخذت منحنى آخر هو التعاون في شتى المجالات وعبر عدة آليات من بينها: التعاون في المجال الأمني والنقدي(**CFA**) التعاون العسكري عن طريق المساعدات التقنية(**AMT**)، برنامج تعزيز قدرات الدول الافريقية لحفظ السلام(**RECAMP**) وعبر كل هذه المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالتعاون الامني العسكري[3] يعد من بين الآليات التي تربط فرنسا بدول الساحل الافريقي ما يجعلها تحافظ على وجودها العسكري في القارة الافريقية وذلك منذ تصفية عملية الاستعمار وهذا راجع لعدة اتفاقيات متعددة تم ابرامها مع المنطقة لتمكن فرنسا من البقاء كشريك مميز لهذه الدول. فإن الوجود العسكري الفرنسي في افريقيا كان يهدف الى حماية المناطق الاستراتيجية الفرنسية وخاصة الغرب فقد كان لفرنسا شخصيات فنية مساعدة مختلفة وأيضا وجود القوات المسلحة الفرنسية في بعض الدول الحليفة مثل السنغال والغابون.[4](**انظر الخريطة**)

خريطة رقم (**03**) **توضح التواجد العسكري الفرنسي بمنطقة الساحل الافريقي.**

[1] قاسي فوزية، مرجع سابق، ص109.

[2] كريم مصلوح،**مرجع سابق**، ص185.

[3] Philippe hugon, **la France et l afrique : vers une nouvelle equation stratégique ?**, In : les défis stratégique african :exploration des racines de la conflictualité, (éditeur :jean dufoucq) chiers de IRSEM, p126.

[4] DrisAbdessamad, **le pragmatisme Franco-Magrébine et la question du Sahara occidental**, université de Saida, p2.

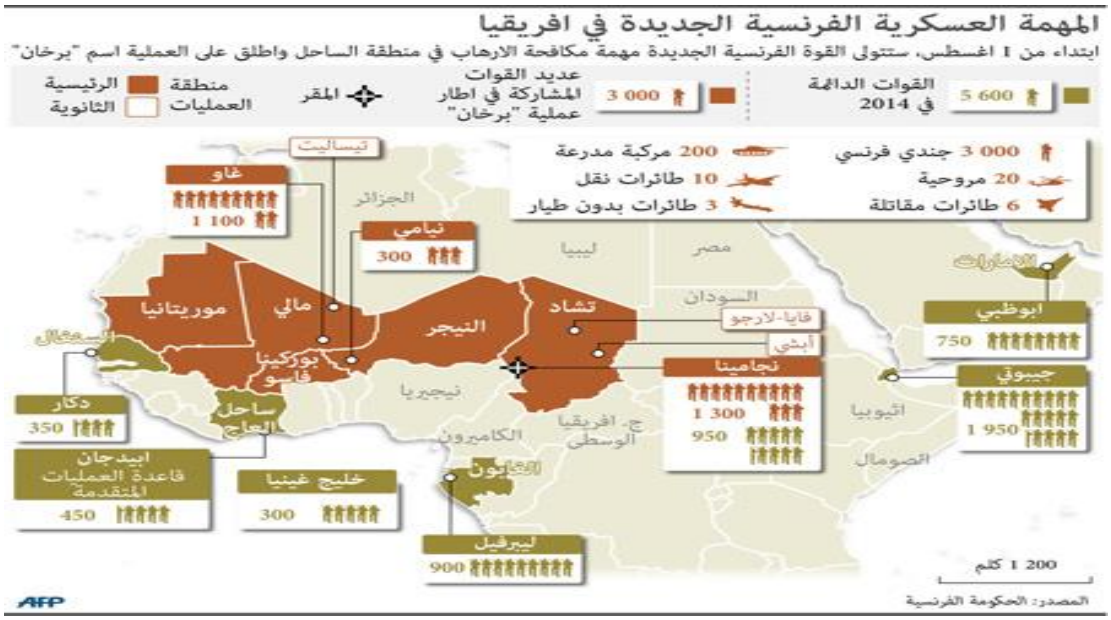

المصدر: نبيل بوبية،"المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر-3- ،2013،ص111.

- **الساحل الافريقي في الحسابات الفرنسية:**

بعد الأزمة الاقتصادية التي كانت عام 1929 تراجع دور فرنسا في الساحة الدولية ما جعلها تتراجع نحو مستعمراتها لحماية اقتصادها وتجارتها الخارجية من تداعيات هاته الأزمة، فقامت بتوفير منطقة الفرنك سنة 1939 التي تم انشاؤها في 1945 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بهدف عدم تأثر قيمة الفرنك على اسواق الممتلكات الافريقية لفرنسا في تلك الفترة[1] مركزة على: حرية حركة رؤوس الأموال بين فرنسا ومنطقة الفرنك، تثبيت التكافؤ بين اليورو والفرنك **CFA**، حرية التحويل من الفرنك الى اليورو كما أنها عقدت مجموعة من الاتفاقيات منها: اتفاقياتالتعاون العسكري والأمني مع معظم دول المنطقة(موريتانيا، النيجر، مالي والتشاد) ولتفعيل هذه الاتفاقيات تم اتخاذ اطار جديد للعلاقات الفرنسية يتمثل في برنامج تعزيز القدرات الافريقية لحفظ السلام كمشروع مشترك لتحقيق الأمن الجماعي[2] وقد ركز على:

[1] La France CFA, **Un outil de contrôle politique et économique sur les pays de la zone France**, 22 mars 2010, Disponible sur : http://www.survie.org/franceafrique/colonialisme/article/lafrance-CFA-un-outil-decontrôle.

[2] يوناس بول دي مانيال، **الدور الفرنسي افريقيا.....تاريخه و حاضره ومستقبله**، قراءات افريقية، العدد 11 مارس 2012، ص63.

تأييد اقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الافريقية وفق مبادئ ديمقراطية فرنسية ودعم العلاقات بمختلف أنواعها، اعداد نخب سياسية واعية في الدول الإفريقية بما يعني خدمة المصالح الفرنسية وكذلك دعم برامج التنمية والاصلاح السياسي والاقتصادي وإعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في افريقيا[1]، بحيث يرتكز على الجانب التقني بتوفير خبراء ومستشارين في مجال التدريب والتطوير.

- **منطقة الساحل الافريقي بالنسبة للإدارة الفرنسية:**

تسعى فرنسا من خلال تدخلها العسكري المباشر الى وضع حد لنفوذ القاعدة في المنطقة وخصوصا في شمال مالي من خلال عملية سيرفال وتهدف أيضا الى الحد من قدرات القاعدة في التوسع والانتشار جغرافيا وبشريا وبناء قدرات عسكرية قتالية عالية، إضافة لاسترجاع سلامة دولة مالي.وتحاول فرنسا من خلال هذه المقاربة أن تضع حدا لكل الأنشطة الإجرامية المهددة لمصالحها الحيوية أو التنقل بالأموال والسيارات الرباعية الدفع في منطقة الساحل الافريقي كما تهدف المقاربة الفرنسية الى الضغط على الأوعية التنظيمية لحركات التمرد و تسعى كذلك حسب لوران فابيوس لإنهاء الاضطراب في البلاد في بعده الأمني والسياسي.[2]

- **مظاهر السياسة الفرنسية في منطقة الساحل:**

استمرت فرنسا في ممارسة النفوذ والوصايا على الكثير من مستعمراتها السابقة، وذلك من خلال تجديد سياستها تجاه تلك الدول عبر اتفاقيات الدفاع المشتركة سواء كانت في شكلها الثنائي أو المتعدد الأطراف مع دول غرب ووسط افريقيا مثل السنغال وموريتانيا وساحل العاج. وقد نجحت فرنسا في الحفاظ على قواتها العسكرية حتى اليوم، في كل من تشاد وبوركينافاسو في دول القارة الإفريقية تجسد ذلك في تنظيم العديد من المناورات خاصة المناورات العسكرية التي تمت مع السنغال في عام 1998 وفيما يتعلق بالساحل الافريقي فإن فرنسا اعتمدت على انتهاج سياسة التدخل العسكري من أجل توسيع نفوذها والمحافظة على مصالحها في المنطقة.[3]

وقد نظرت فرنسا في هذا الصدد أن الصحراء مجال تقاطع حساس تجب ادارته وفقا لمنهجية ادارية-عسكرية للتحكم في المجالات تتقاسم فيها الحدود مع عدد متنوع من الأطراف، وبناءا على هذا قامت بعزل قطعة

[1] ياسمين حداد، مرجع سابق، ص106.

[2] سمير قلاع الضروس، نفس المصدر.

[3] عاشور قشي، **التنافس الفرنسي-الأمريكي حول منطقة الساحل الافريقي**، دراسة في منطلقات الإهتمام و آليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 45/46، شتاء-ربيع، 2015.

الصحراء التي تم ضمها الى مركز مدينة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط و طبقت الخطة ذاتها على صحراء الضفة الجنوبية وأجرت تقسيما اداريا لكل قطعة الى مجموعة ولايات تخضع لإدارة رؤساء عسكريين، ولهذا الغرض عرفت المنطقة خطتين تنظيميتين تركتا أثرهما.[1]

- **خطة شارل دوفوكولد:**

وهي خطة قامت على تقطيع الصحراء الوسطى الجزائرية منها خصوصا المجالات الإدارية والعسكرية للتحكم فيها.

- **التنظيم الجماعي للمناطق الصحراوية:**

ويعد هذا التنظيم تطورا لمجموعة من القرارات التنظيمية في المنطقة، وقد شكل تنظيم الاستفادة مع الموارد الجديدة التي تم اكتشافها في الصحراء ومنها غاز الجزائر.

لقد شكل حدث الادارة السياسية الفرنسية لهذه الصحراء أهم أمر عرفته الصحراء الافريقية وهو الممثل بانتشار الاسلام فيها ويبدو أن سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا، ففرنسا الرسمية والشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب ويفسر هذا التحول في الأولويات التالية:

أولا: إحياء ارثها الكولونيالي في القارة، فقد باتت تنازعها قوى أخرى للولايات المتحدة الأمريكية، الصين وايران ومثل التدخل العسكري في مالي، فضلا عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالح فرنسا الاستراتيجية.

ثانيا: أن الاهتمام الأوروبي للمنطقة وتداخلها المحوري مع افريقيا الشمالية وصولا الى البحر الأحمر وبأن استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية ممثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في اوروبا.

ثالثا: يمثل الساحل احدى أهم الشواغل الأمنية الأوروبية والفرنسية التي أرادت من خلال عملياتها العسكرية في مالي ان تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة

[1] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص185.

تحت النفوذ الفرنسي[1] (النيجر، التشاد، بوركينافاسو وموريتانيا)' وقد نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي حيث بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا ودول الجوار فحسب بل المجموعة الدولية بأسرها، مما يوفر غطاءا شرعيا وضروريا لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث أغلبها تحت إشراف فرنسي.

- **أهداف فرنسا من التواجد في الساحل:**

ومما سبق ذكره حول التواجد العسكري لفرنسا في الساحل وحول تعاملها اداريا مع القارة الإفريقية تخلص لمجموعة من الأهداف كانت السبب الرئيسي لتواجد فرنسا في منطقة الساحل يتمثل الهدف الأول في الوصول الى الموارد الأولية الإستراتيجية من نفط ويورانيوم وتقديم فرص متميزة لشركات متعددة الجنسيات الفرنسية مثل شركة توتال **TOTAL*.

وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي من خلال التجارة البينية مع الدول الإفريقية وكذا إنشاء شبكة مواصلات تربطها بهذه المنطقة[2] حيث أن المصالح الفرنسية تتركز في القارة من الناحية الاقتصادية في البحث في الأسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية خصوصا أن فرنسا تعاني نقصا في هذه الموارد داخل أراضيها، وتعتبر فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية في القارة الا أن فرنسا أصبحت تواجه منافسة حقيقية بعدما منحت حكومة النيجر العديد من تصاريح التشغيل للشركات الكندية، الصينية، الاسترالية، الروسية، الهندية ومن جنوب افريقيا.....، مما سبق لقطع فرنسا المراسلات السابقة ودفعها لتأمين أفضل امتدادها من اليورانيوم في البلاد.[3] ومن الناحية السياسية تهدف الى جعل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي الى حركة سياسي، وذلك بإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني يؤخذ به في الساحة الدولية و بالتالي إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلو سكسوني- الأمريكي، كما تسعى فرنسا في هذا الإطار الى الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية

---

[1] دلاوي أحمد، **الوضع الأمني في منطقة الساحل و الصحراء و أثره على الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص دراسات مغاربية، جامعة سعيدة، 2016، ص 54-55.

* **توتال**: هي شركة نفط فرنسية تأسست في 1924، مؤسسها ارنست ميرسيه و تعد واحدة من أكبر ستة شركات نفطية في العالم يقع مقرها في باريس مهمتها تنقيب و إنتاج الغاز الطبيعي و النفط، تجارة و نقل الغاز الطبيعي، تكرير النفط، الكيماويات.انظر:

http://alyaoum24.com/640779.html (03/03/2018).

[2] Thomas Deltombe, **Quand la France Afrique pass au privé,** In :Recherche Internationales,N°85, janvier/mars 2009, p41. Disponible sur : http://www.recherche-internationale.fr/R185pdf/R185-deltombe.pdf

[3] ياسمين حداد، مرجع سابق، ص107.

وذلك بتوظيف أدوات إقتصادية و ثقافية و تبادل اقتصادي وتكنولوجي لدعم تنمية الفرانكفونية[1] أما من ناحية سياستها الخارجية فهي تهدف للحفاظ على دورها في الساحة الدولية وكذا الحفاظ على مراكز قوتها في النظام الدولي مما يجعلها مسيطرة على كل النواحي الخارجية لضمان هيبتها بين الدول والحفاظ على وسطها الاقتصادي بين الدول. كما تسعى في الوقت الحالي لاحتواء النفوذ الامريكي وخاصة الصيني المتزايد في منطقة الساحل الافريقي كونهما قوتين متنافستين على الساحل الافريقي، كما أنها تسعى أيضا للحفاظ على قواتها العسكرية المنتشرة عبر طول منطقة الساحل الافريقي.

نستنتج مما سبق أن الوجود الفرنسي ومحاولات تموقعه في الساحل تفسره العديد من الاعتبارات فهذه المنطقة تنام على ثروات باطنية عظيمة وخاصة (النفط، الذهب، اليورانيوم) وفرنسا تقر بأهمية المنطقة جيوستراتيجيا وتاريخيا وترى فيها سلتها الاقتصادية وسوقها الاحتياطيوبوابة كبرى للدخول للعمق الساحلي الافريقي.

- **نموذج الصين في منطقة الساحل الافريقي:**

وسط القلق المتنامي حول نفوذ جمهورية الصين الشعبية الأخذ في الانتشار عالميا تتجه أنظار بكين الى القارة الافريقية وهو ليس بالأمر الجديد ففي ستينات وسبعينات القرن الماضي تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية ومحاصرة الامبريالية الغربية. وفي أعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية الى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار والطاقة، حيث باتت تنظر القارة في العقود الاخيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة. ومع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهدا جديدا في ملف علاقاتها مع افريقيا وانتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الايديولوجية الى منهج براجماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات.[2]

- **الاستثمارات الصينية في المنطقة:**

[1] يوناس بول دي مانيال، مرجع سابق، ص63.

[2] جميلة علاق، مصدر سابق، ص20.

لقد باشرت الاستثمارات الصينية الكثيفة في القارة السوداء خلال العقدين الاخرين بالنمط الجديد في العلاقات الاقتصادية بين بكين والدول الافريقية، كما تجدر الاشارة هنا الا أننا سنركز على الاستثمارات الصينية خارج قطاع النفط.

أصبحت افريقيا منطقة نفوذ للاستثمارات الصينية في سياق استراتيجية عولمة شركاتها الكبرى المشجعة من طرف حكومة بكين ففي 2004 أعلن الرئيس الصيني هيوجينتاو:"أن العولمة تشكل محورا أولويا للاقتصاد الصيني وافريقيا بشكل خاص موضعا مشجعا للاستثمار للشركات الصينية"[1]، فمنذ ثلاثين سنة أكد الفكر الاقتصادي على أن تنامي الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دورا استراتيجيا في تنمية اقتصاديات دول الجنوب. ورغم ان افريقيا تعرف ضعفا في الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تقدر بـ 1% التدفقات العالمية اي 17 مليار دولار سنة 2001 مقابل 10%لأمريكا اللاتينية 20% بالنسبة الى آسيا وترجع السبب الى الاستقرار السياسي والحروب الأهلية وغياب الشفافية المؤسساتية.[2]

الشركات الصينية تملك أفضلية لا نقاش فيها في مجال التكاليف مقارنة بالشركات الغربية خاصة الفرنسية التي تكلفها الاستثمارات في افريقيا أكبر من 50% من العرض الصيني وبنفس المواصفات تقريبا وتتركز الاستثمارات الصينية في افريقيا في مجال البناء والاشغال العمومية والعمارات والبنايات الحكومية مثل مجموعة البناء الحضاري بكين ومثل بناء الملاعب والمستشفيات والاقامات الرسمية رغم ذلك فإن النفوذ الفرنسي مثلا ما يزال يتفوق على النفوذ الصيني في كثير من الدول الافريقية. **انظر المخطط –01–**

[1] Valérie Niquet, "**L'offensive Africaine de la chine**", disponible sur http://www.IFRI.org/frontdispatcher/IFRI/publication/lignepdf

[2] Tom Amadou, disponible sur : http://www.Seck-l'ouvredu-nouveau-partenariat-pour-l'Afrique chines embassy.org.uk/Fra/Topics/hjtcef/t1935htm-19k.

مخطط1: يوضح مقارنة النفوذ الفرنسي مع النفوذ الصيني في افريقيا

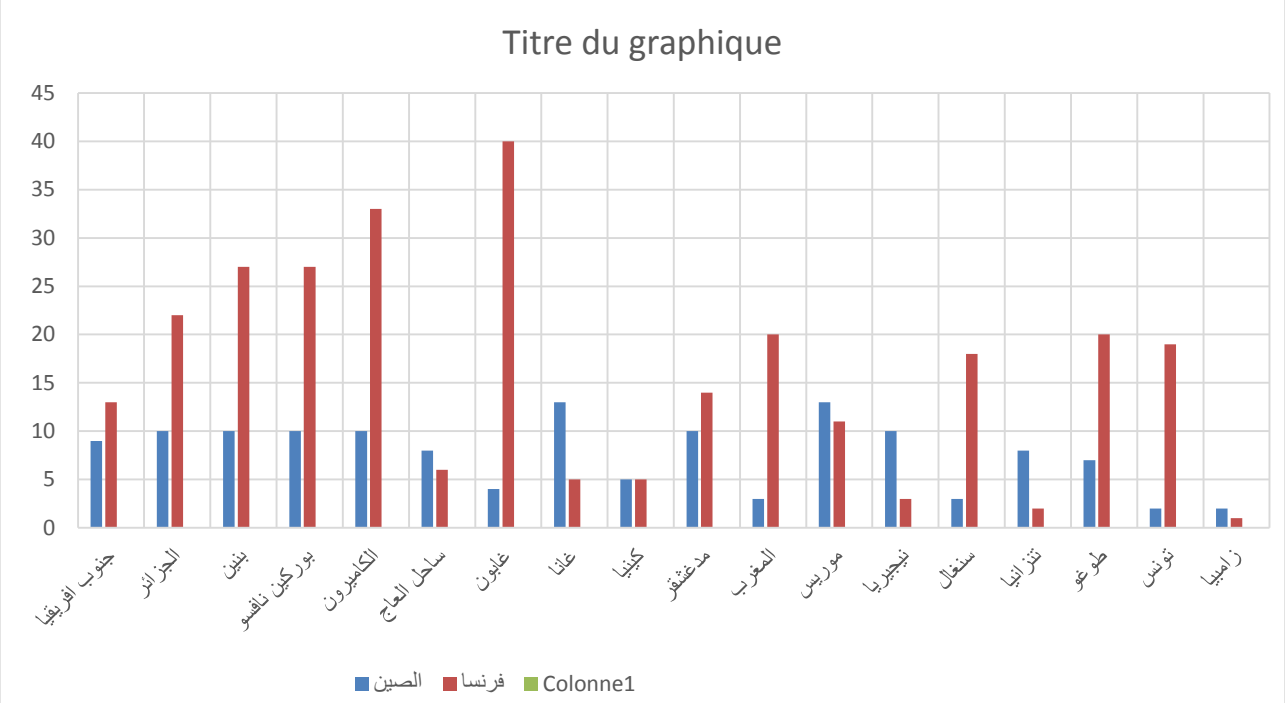

. الشكل من اعداد الطالبة.

تلقى الاستثمارات الصينية في افريقيا منافسة محدودة مع الغرب بعد الحرب الباردة، وذلك لأن الصين تختار مناطق خالية. أين يغيب الأمن لهذه المشاريع مثل هذا الوضع سهل بشكل كبير هجوم بكين فهي تحملت مخاطر لم تستطع الشركات الغربية تحملها فالصين لها القدرة على المغامرة في خوض استثمارات تعجز الكثير من الشركات العالمية الأخرى مجاراتها فيها ومن هنا فإن الشركات الصينية في القارة السوداء أقل تعرض الى المخاطر الأمنية عند شواي من نزاعات وهجومات ارهابية فهي تستهدف الشركات الغربية بالدرجة الأولى.

نستنتج أن الصين تعتمد على شركاتها الخاصة والعمومية التي تستثمر بقوة في افريقيا فهي من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها بكين لإرساء نفوذها في القارة، كما يثير هذا الهجوم الصين للاستثمار في القارة الافريقية مزاحمة شديدة مع الشركات الغربية وهذا قد يخلق فرصة للقارة المفاضلة بين هذه الشركات.

- **رهانات و أفاق السياسة النفطية الصينية في منطقة الساحل و افريقيا:**

بعد تقليل الصين اعتمادها الكبير على نفط الشرق الأوسط بدأت تتجه نحو افريقيا وخاصة منطقة خليج غينيا. الا أن هذه السياسة تشهدها دول القارة الافريقية بنسب متفاوتة فالجزائر والمغرب ومصر مثلا لا تعتمد بشكل كلي في تجارتها مع الصين على تزويدها بالنفط[1] فبعد الحرب الباردة أصبحت المسألة النفطية موجهة للسياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا.

زيادة على انتاج افريقيا من البترول الخام الذي يمثل 10%من الانتاج العالمي، ومن بين 11 دولة عضو وحتى سنة 1992 ظلت انغولا المزود الافريقي الوحيد بالنفط للصين لكن في سياق العام الموالي أي 1993 بدأت الصين بتطبيق سياستها فارتفعت وارداتها من انغولا 24480 برميل لتصبح في المركز الرابع بين الدول المزودة بالوقود للصين.

وفي الأخير الملاحظ أن اختراق منطقة الساحل الافريقي شهد تنافسا كبيرا منذ بداية الألفية الثالثة من طرف الدول الكبرى حيث يبرز في هذا الإطار فرنسا المستعمر السابق والتي تعتبر في افريقيا وخاصة منطقة الساحل مكانا طبيعيا لممارسة نفوذها خاصة وأنها مهيمنة على المنطقة تاريخيا، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية لتنافسها وتتدخل في المنطقة بهدف حماية أمن المنطقة الساحلية من خلال محاربة الارهاب والمساعدة في نشر الديمقراطية، لكن يتدخل العملاق الصيني ويدخل حلبة المنافسة لتثبيت اقدامه في المنطقة من خلال عدة استراتيجيات ومنافسة الدول الأخرى في جميع المجالات.

المبحث الثالث: الدور الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي.

وجدت فرنسا في الحرب على الإرهاب حجة قوية لتبرير تدخلها سياسيا وعسكريا في دول افريقية تمر بأزمات. وليس خافيا أن المصالح الاستراتيجية هي السبب الحقيقي وراء اندفاع فرنسا واصرارها على أن تكون حاضرة بقوة في قلب الحدث الافريقي رغم خطورة الوضع ورغم ضعف الدعم الخارجي لها ومن هنا سنحاول في هذا المبحث أن نتطرق لأهم الأزمات التي وقعت في منطقة الساحل الافريقي من خلال مطلبين الأول (الأزمة المالية) والثاني (الأزمة الليبية).

المطلب الأول: التدخل الفرنسي في الأزمة المالية.

[1] Les Relation économique entre la chine et l'Afrique, disponible sur : http://www.oboulo.com/relation-chine-Afrique.premier-nouvellepolarité-monde-17046.html

سعى المستعمر الفرنسي لتحقيق مبتغاه بانتهاج العديد من السياسات لعل أبرزها رسمه لحدود القارة الافريقية العشوائية المصطنعة بالإضافة الى تفضيل جماعات اثنية معينة على غيرها واعطائها نصيبا أكبر في الحكم من خلال سياسة فرق تسد كل هذه السياسات كانت سببا لمختلف الصراعات و النزاعات في افريقيا بشكل عام ومالي بشكل خاص. ويشير التاريخ القريب الى هناك أزمات عديدة مرت بها دولة مالي فأول تمرد حدث في عام 1962، وثاني تمرد في 1190 والثالث في عام 2006، أما الأزمة الحالية التي تعرفها الدولة انطلقت شراستها الأولى بعد الهجوم الذي قامت به جماعة متمردة تسمى حركة الوطنية لتحرير الأزواد وقد بدأت أزمة مالي فعليا على أثر حدثان رئيسيان وقعا في نهاية شهر مارس وبداية أفريل من عام 2012، ادخلا البلاد و منطقة الساحل الافريقي في أزمة كبيرة هما:[1]

1. الانقلاب العسكري* على حكومة الرئيس امادو توماني توري.

2. سيطرة قوات حركة تحرير الأزواد مع ثلاث حركات جهادية أخرى(القاعدة لبلاد المغرب الاسلامي وانصار الدين والتوحيد في غرب افريقيا).

إن أزمة مالي تقف خلفها الحركة الوطنية الأزواد"**MNLA**"وهي حركة علمانية سياسية ومسلحة تتألف من قبيلة الطوارق*، تستقر في الأزواد الذي يمتد من النيجر جنوبا حتى حدود الجزائر شمالا، يحدها من الغرب شنقيط ومن الشرق أزواج وتشمل معظم ولايات مالي الشمالية.

- **أسباب الأزمة:**

[1] ياسمين حداد، مرجع سابق، ص133.

*حدث هذا الانقلاب العسكري في باماكو عاصمة جمهورية مالي في 21 مارس 2012 من طرف احد قادة الجيش النقيب اماندوسانوجو على الرئيس امادو توماني حيث جاء الانقلاب قبل حوالي شهر من موعد الانتخابات الرئاسية في البلاد، اعلن وقتها الرئيس المخلوع انادو توري عدم ترشحه فيها لإتمامه المرحلة الثانية من الحكم، حيث أنه لا يجوز له بموجب الدستور الترشح لفترة ثالثة، للمزيد من المعلومات انظر: قضية مالي و مستقبل المنطقة: قراءات افريقية، العدد 16، افريل جوان 2012، ص02.

* الطوارق يعني بلغتهم "كيل تماهق" و يسمون انفسهم "موهاج" أمام اسم الطوارق الذي عرفوا به فقد جاء مع الفتح العربي الاسلامي لمنطقة المغرب و شمال افريقيا و قبل بأن الاسم جاء لكونهم تركوا الاسلام في البداية، فسمو "التوارك" و قيل لأنهم تركو المسيحية الى الاسلام فسموا بهذا الاسم و هي تنقسم الى قسمين "طو" و تعني شعب و "رق" تعني اسم مكان، و يقال أن اصلهم يمني و أنهم خلف لقبيلة ليبية قديمة تدعى أوبرياني، أصولهم تعود الى صنهاجة و هم أساس دولة المرابطين و مسلمون سنة على المذهب الملكي و يعيشون الآن في المنطقة الممتدة من ساحل الأطلسي غربا حتى تشاد وليبيا شرقا. و طوارق مالي يتحدثون لغة "التماشق" الأمازيغية و ينقسمون الى مجموعتين طوارق الغرب(تمبكتو، ومركزيره) و الثانية طوارق الغرب(قبائل اموشق، و افوقاس) للمزيد من المعلومات انظر الى: أحمد عبد الدايم محمد حسين، تاريخ القضية الازوادية و تطورها، على موقع: http://www.qiraatafrican.com/home/new

يرجع التدخل العسكري الفرنسي* في مالي 11 جانفي 2013 للعديد من الأسباب تنوعت بين أسباب معلنة صرحت عنها الحكومة الفرنسية رسميا من خلال وزرائها وممثليها السياسيين، وأخرى خفية لم تعلنها فرنسا بشكل رسمي إلا أنها كانت دافعا بارزا وراء هذا التدخل.[1]

- سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا أواخر 2011 وهو ما أدى الى تدفق الأسلحة في يد المقاتلين غير الحدود الى الساحل والصحراء .
- الصراع التاريخي بين جماعات البربر والطوارق وحكومات بعض دول الساحل الافريقي وهو الصراع الذي أتخذ شكل حركات التحرر الوطني في شمال مالي.
- الأزمة المالية والاقتصادية التي عانت منها اوروبا واتباع سياسة التقشف مع غياب برامج التنمية خاصة في الشمال وزيادة نسبة الفقر.
- الحدود المصطنعة جراء تقسيم افريقيا في مؤتمر برلين حسب مصالح الدول الأوروبية.

أولا: السياسة العسكرية الفرنسية.

بلغ عدد القواعد العسكرية الفرنسية بإفريقيا سنة 1960 نحو 100 قاعدة اختزلت الى 5 قواعد عسكرية توزعت على دول افريقية عديدة، وابرز القواعد الفرنسية (قاعدة جيبوتي، قاعدة في داكار في السنغال، قاعدة ليبرفيل في الغابون، قاعدة نجامينا في تشاد، قاعدة يوريون في ساحل العاج)[2] القواعد العسكرية في جيبوتي يتمركز فيها 1700 جندي هم من أكثر العناصر الفرنسية خبرة عسكرية، وتعد اكبر قاعدة لفرنسا خارج حدودها عددا وعتادا ويطلق عليها العسكريون الفرنسيون مدرسة الصحراء حيث يتلقى العسكريون تدريبات على

* عام 1964 هبطت القوات الفرنسية في ليبرفل، الجابون بعد محاولة الانقلاب على النظام في ذلك الوقت من 1968 وحتى 1972، ساهمت القوات الفرنسية في المعركة ضد التمرد في منطقة تبستي في شمال تشاد. و في 1979 في جمهورية افريقيا الوسطى قام جنود المظلات الفرنسيين باطاحة الامبراطور "جان بيدلبوكاسا" أثناء العملية "باراكودا" من 1983-1984 في تشاد، قامت فرنسا بالعملية " مانتا" المكونة من 3000 جندي لمواجهة المتمردين التي تساندهم ليبيا في 1990، أما في عام 2008 عزز التدخل الفرنسي نظام حكم الرئيس اريس ديبي و تم إجلاء الأجانب أثناء اعتداءات المتمردين في السودان في مارس 2011 في ليبيا كانت للقوات الفرنسية الصدارة في قصف قوات القذافي بعد تصويت الأمم المتحدة للتدخل في ليبيا لحماية المدنيين المحاصرين اثناء التمرد ضد القذافي. انظر: شليغم عبير، التدخل الفرنسي في مالي مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2014،89.

[1] ياسمين حداد، **مرجع سابق**، ص136.

[2] احمد عسكر، **افريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية**، مقال نشر على:

http://www.Fekerolin.com/readarticle.php.id=87 (18/01/2018)

المهمات الشاقة في الظروف المناخية والبيئية الصحراوية وتليها في الأهمية القاعدة العسكرية في السنغال نحو 350 عنصرا[1] تعكس التدخلات العسكرية الفرنسية المباشرة في افريقيا.

واعتماد فرنسا على ثلاث استراتيجيات للمحافظة على نفوذها أولها العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الانظمة والحركات السياسية. وثانيا استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلا وتوسيعها و تعميقها.[2] وثالثا الاستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطور في حال الأزمات الى تدخل عسكري مباشر.

- **التدخل الفرنسي في أزمة مالي:**

قال رئيس الحكومة الفرنسية ان التدخل في مالي يهدف الى تحقيق ثلاثة أهداف: إيقاف زحف المجموعات الارهابية نحو الجنوب والحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية والتحضير لنشر قوة التدخل الافريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن، وأن الهدف الرئيسي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية وتهدف أيضا من تدخلها الى فرض عملية دومينو معكوسة تقلب تماما الاتجاه بضرب الحركات الارهابية في المنطقة ودرء اي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكشفة ولا ريب أن التخوف من استقرار الجماعات الارهابية في الساحل لوقت طويل (مالي، النيجر، موريتانيا.....)يشكل هاجسا امنيا لفرنسا.[3]

خريطة توضح الأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية بمالي.

[1] اماني الطويل، **دور عسكري فرنسي في افريقيا...و تحفظ امريكي**، موسوعة الحياة، مقال نشر على الموقع: http://www.Alhayat.com/m/opinion (يوم و ساعة الاطلاع: 2018/01/19-14:38)

[2] جون جاك روش،(ترجمة مصطفى بن رباح)، **مالي من الدعم الى المشاركة 2012**، مقال نشر على موقع: http://www.chaos.Internationale.org.1pac.76lang/ar (ساعة و يوم الاطلاع: 2018/01/19-14:49)

[3] عبد النور بن عنتر، **التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص2.

المصدر: أنوها فريدوم، التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة، على موقع:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013 (03/03/2018- 13:20)

وتعد فرنسا أكثر اللاعبين الدوليين والاقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012 وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا، حيث عملت على تدويل الأزمة و حشد الدعم الاقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، اضافة الى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب افريقيا مع دعمها لوجستيا وماليا واستشاريا.[1] وقد نفذت الطائرات الفرنسية أولى عمليات قصف ضد المجموعات الاسلامية المتطرفة التي كانت بصدد الزحف نحو جنوب مالي في 11 جانفي 2013 وأرسلت بعد ذلك قوات برية تعدادها 2500 جندي شاركت معها وحدات الجيش المالي وقوات من دول المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا وصل عددها الى 3000 جندي. وقد جاء التدخل العسكري الفرنسي في مالي تحت ذرائع عديدة وفي معظمها ذرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي أو القضاء عليها كليا في منطقة الساحل وبلاد المغرب العربي استنجاد الحكومة المالية بفرنسا لحمايتها من الهجوم عليها، ثم ذريعة التدخل

[1] عزمي بشارة، **ازمة مالي و التدخل الخارجي**، موجود على الموقع:(ساعة و يوم الاطلاع :2018/02/12-13:05)
http://www.Azwad.com/ar

لحماية المدنيين من خطر الجماعات المتطرفة وكل هذا انطلاقا من قرار مجلس الأمن رقم 2085 المستند على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة[1]، ومن ناحية أخرى يمكن تفسير التدخل الفرنسي في مالي بتواجد احتياطات مهمة من النفط، اليورانيوم، الغاز والفوسفات و كل هذه الثروات تزيد من رغبة فرنسا واهتمامها شمال البلاد خصوصا اقليم الأزواد* الذي أصبح في قلب اهتماماتها الاستراتيجية.

- يمكن القول أن سرعة قرار الفرنسي بالتدخل العسكري في مالي جاء من اجل هدفين:

جاء التحرك السريع في السيطرة على دولة مالي عل تحديد عدة أهداف للعملية العسكرية بوقف اعتداءات المتمردين، وتأمين العاصمة "باماكو" والحفاظ على وحدة أراضي تلك البلاد وتحرير الرهائن المحتجزين فيها الأمر الذي يعطي قوة للتنظيمات المسلحة التي تنشط في منطقة الساحل والصحراء.

بما يهدد المصالح الفرنسية في تلك المنطقة الحيوية[2] الا أن خلفيات التدخل الفرنسي لا يمكن اختزالها في خطر الجماعات المسلحة فقط، و إنما يقف وراءها أيضا مصالح اقتصادية إذ تمثل مالي و شمال غرب افريقيا على نحو عام، موردا مهما لليورانيوم، النفط، الغاز، الذهب، اللؤلؤ والكوبالت وتخشى فرنسا من أن تحول الجماعات الأصولية في شمال مالي دون الاستثمار الواسع في تلك المنطقة التي لم تستغل كاملا بعد ويكفي الاشارة الى رغبة فرنسا في تعزيز وجودها حفاظا على مصالحها الواسعة في المنطقة المجاورة لمالي، وخصوصا في النيجر، حيث تتزود بنحو 80% من اليورانيوم الخام[3] وهذا ما قد يخلق توترات تنجم عنها أزمات فيما بين الدول المتجاورة مثال ما حصل بين السودان وتشاد ما يخلق حالة اللأمن في الفضاء الساحلي ككل.

---

[1] ساعور حورية، غريب محمد، **موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية (قسم العلوم الاقتصادية و القانونية)، العدد 18-جوان 2017، ص247.

* **اقليم الازواد:** هي الدولة التي اعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بشمال مالي عن قيامها في 6 ابريل 2012، تتجاوز مساحة أزواد مساحة فرنسا التي تتصدر مشهد الحرب القائمة عليها الآن و لها إمتدادات كبيرة و علاقات متسعة بالمناطق المجاورة، خصوصا العربية و قد طالب سكانها بالإنفصال منذ استقلال البلاد 1960 مشعلين صراعا سياسيا و عسكريا مع الحكومة المركزية ، عرف اعلاميا بقضية الأزواد للمزيد من المعلومات انظر: أحمد عبد الدايم محمد حسين، مصدر سابق.

[2] Le Ministre de la défencerecontre des militaires engagés dans l opération Serval, Ministre de la défense, Dossier de presse, vendredi 25 janvier 2013, p3.

[3] شريف شعبان ميروك، **أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي**، مقال نشر على وقع:

http://www.ar.qawin.net/index.php?option=com (ساعة و يوم الاطلاع: 2018/02/12- 14:58)

والعسكرية الفرنسية تمتلك سلسلة من التواعد الكبرى في المنطقة كرابط العلاقات الفرنسية الافريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال و هي تستخدم هذه القوات للحفاظ على أمن بعض النظم الموالية لها بحجة محاربة الارهاب أو من أجل دعم المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية فالعملية الفرنسية في المنطقة سيصاحبها على الأغلب وقوع خسائر بشرية كبيرة على عكس الحال في العملية التي سبق نفذتها في ليبيا والتي لم تحظ مع ذلك بدعم شعبي ويرى جانب من المحللين أنه اذا كانت ليبيا وصمة عار ساركوزي فإن مالي ستكون وصمة هولاند نظرا للتهديدات التي تواجهها البلاد، فقد عملت فرنسا على رفع مستوى التدابير الاحترازية الأمنية من تشديد المراقبة في المواقع الحساسة خصوصا في العاصمة.

- **عملية سيرفال:**

تم التمهيد السياسي لعملية سيرفال في أواخر شهر ديسمبر عام 2012 بزيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا اولاند الى الجزائر. وقد بدأت العملية في 11 يناير2013 بتنسيق عسكري بين القوات الجوية والبحرية والبرية الفرنسية. إذ تمت عمليات القصف الجوي انطلاقا من القاعدة العسكرية الفرنسية في انجامينا عاصمة تشاد أما القوات البرية فكانت تصل منقولة بحرا بالسفن الفرنسية عن طريق ميناء داكار عاصمة السنغال التي تطل على مياه المحيط الأطلنطي إذ أن التشاد والنيجر ومالي دول داخلية لا تطل على بحار، أما السنغال فهي دولة الجوار الغربي لمالي فهي دولة ساحلية لديها اطلالة متميزة و قد حظيت هذه العملية بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.[1]

وقد اعتمدت فرنسا في هذه العملية على مجموعة من الأهداف:

أولا: استرداد شمال مالي و منع الانفصاليين من الوصول الى باماكو عاصمة مالي[2] وهوما يعني الرغبة في السيطرة بشكل كامل على كل أراضي دولة مالي، الأمر الذي يعطي قوة للتنظيمات المسلحة التي تنشط في منطقة الساحل و الصحراء.

[1] خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في افريقيا المصالح العليا و التحركات العسكرية دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، دار الكتاب الحديث، ص79.

[2] نفس المرجع، ص80.

ثانيا: تأمين استقرار باقي النظم الموالية لفرنسا في منطقة الساحل و الحفاظ على وحدة أراضي تلك البلاد، وتحرير الرهائن المحتجزين فيها ويصبح بها نظام سياسي راسخ ولكن وقائع الامر يؤكد وجود مخاوف فرنسية وأوروبية من اقامة دولة ارهابية على أبواب اوروبا وفرنسا.

ثالثا: تأمين حقول اليورانيوم في منطقة الساحل وعلى وجه الخصوص حقول اليورانيوم العملاقة في صحراء شمال النيجر بما يسمح باستمرار تحديث الترسانة النووية الفرنسية مشير الى أن أهم تلك المصالح الاقتصادية يتمثل في استخراج اليورانيوم من النيجر، والذي تديره شركة "**أريفا**" الفرنسية و الذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة " **أو دي اف**" للكهرباء في فرنسا المستغلة و التي أبرمت مؤخرا اتفاقية استغلال مشترك لليورانيوم في مالي مع شركة"**روك جيت**" الكندية[1] ولكن مالي تقع على تقاطعات استراتيجية بلغة الأهمية بالنسبة لفرنسا وبرأيه أن تمدد النزاع في مالي الى شمال النيجر كان سيعني تهديد تموين الشركات الفرنسية من اليورانيوم الخام الذي يتم توجيهه لتشغيل المفاعلات الفرنسية.

وفي الأخير يمكن القول ان فرنسا تعمل على ربط مركزها مع المستعمرات الافريقية على أسس تاريخية ووجودها في الساحل الافريقي عامة و في مالي خاصة يعني ضمان استقرارها واستقرار نفوذها في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية تحت شعار المساعدات الانمائية وفض النزاعات كل هذه الآليات تستعملها فرنسا لتحقيق مفادها ومصالحها القومية.

المطلب الثاني: الأزمة الليبية.

تشكل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهده المنطقة حيث أنها أثارت ردود أفعال متباينة القوى الدولية على المستويين الإقليمي والدولي، وموقف كل طرف مشتق من طبيعة المصالح التي تربطه بليبيا و الإدراكات الأمنية والسياسية حول القوى الليبية القديمة والجديدة والعلاقات التاريخية، الجغرافية والدور الاقليمي أو الدولي الذي يبحث عنه كل طرف، وبعض الأطراف متأثرة بواسطة المصالح الحيوية على الإقليم الليبي المحددة أساسا في النفط و بالطبع فهذا يخص على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية والشركات النفطية التي تبحث عن الاستثمارات في مجال الطاقة و مشتقاتها.

[1] اميرة محمد عبد الحليم، **بعد التدخل: التداعيات الداخلية و الاقليمية للحرب في مالي**، السياسة الدولية، مقال نشر على موقع:
http://digitale.ahram.org.eg (يوم: 2018/03/26 -19:74)

- **أسباب التدخل الدولي في الأزمة الليبية:**

أدى القصف الجوي لقمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية الى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية و الى ظهور مأساة انسانية و ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

أولا:الأسباب التاريخية والسياسية للتدخل في ليبيا:

عرفت ليبيا العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجهل في الأوساط الدولية و نتيجة لتعاطيها مع تلك الأحداث بمنطق الدولة القوية و التي لها رأي على الصعيد الدولي مما أسفر من عقوبات أسرعت من عملية التدخل الدولي و الإطاحة بالنظام و يمكن حصر هذه الأسباب في:[1]

1- طبيعة نظام الحكم:

يعد نظام قذافي من آخر الديكتاتوريات الموجودة في العالم و يرجع ذلك الى المؤسسات التي يخلو منها النظام السياسي الليبي وكذا الممارسات السياسية التي يتم من خلالها رسم الخطوط العريضة لتوجهات النظام السياسي إذ تميزت توجهات القذافي بعدم الثبات وكثرة العداءات للخارج مما جعل القضاء على القذافي ونظامه من أهم الأسباب السياسية التي استخدمها الغرب كدافع للتدخل في ليبيا.

2- كيفية التعامل مع الانتفاضة الشعبية:

عدم اللجوء الى الحلول السلمية من قبل القذافي كان سببا في لفت الأنظار الدولية أي الأحداث في ليبيا وايجاد حلول لها وأدى ذلك الى استخدام القوة الدولية.[2]

3- إخفاق النظام في حل الأزمة:

تحول المظاهرات من سلمية الى حالة الحرب المفتوحة نتيجة استخدام العنف والأسلحة لمواجهتها من طرف النظام استدعى التدخل من أطراف خارجية لحل الأزمة.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية لليبيا:

[1] تيسير ابراهيم قديح، **التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا2011**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة الأزهر، غزة، 2013،ص،ص، 140-139.

[2] حنافي فايزة ، **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي (الجزائر نموذجا)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجلفة، 2016، ص115.

باعتبار أن ليبيا تضخ حوالي ثلث الحاجيات النفطية اليومية التي تحتاج اليها على سبيل المثال كل من فرنسا والمانيا وايطاليا ونظرا لأهمية النفط الليبي[1] الذي تكمن في جودته ونوعيته، فإن كل الدول تسعى لتأمين مصالحها النفطية في ليبيا لذا فالأسباب الاقتصادية دافع أول للتدخل الدولي و خاصة فرنسا.

- **تداعيات الأزمة الليبية على الساحل الافريقي:**

شكلت الأزمة الليبية جراء أوضاعها الداخلية مجموعة من الآثار والانعكاسات على دول جوارها الاقليمي مما جعلها مصدر خطر وتهديد على الأمن في المنطقة.

- **التهديدات الصلبة:**

تعتبر ليبيا من بين الدول المشهورة بتجارة الأسلحة على المستوى الافريقي و هذا ما أضحى يشكل عائق في تنامي الأنظمة وتشير بعض التقديرات تهريب ما يقارب أكثر من عشرة آلاف قطعة سلاح وقذائف **RPJ**. وقد امتدت تجارة السلاح الى الساحل الافريقي خاصة مالي.[2]

وبعد أن دخلت ليبيا حالة من عدم الاستقرار الذي تحكمه الميلشيات وسلطة السلاح مما ساهم في تشتت وانقسام القوى السياسية في تأجيج الأوضاع وهذا ما زاد من صعوبة تكوين منظومة أمنية نظامية تسهر على أمن البلاد خاصة مع ضعف المراقبة على الشريط الحدودي مع الجزائر، تونس ومصر.

كذلك فإن مشكلة أمن الحدود تشكل ضلعا أساسيا في التهديدات الأمنية لدول الجوار بصفة عامة ومنطقة الساحل على وجه الخصوص سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات.

- **وقائع التدخل الفرنسي في ليبيا:**

جاء اعلان باريس في 20 تموز2016 عن مقتل 3 جنود فرنسيين من جراء تحطم مروحية في شرق ليبيا كاشفا عن الدول المتدخلة عسكريا في الأراضي الليبية ليس فقط الفرنسي فقد كانت بعض التقارير الصحفية الغربية تشير الى وجود قوات ايطالية بجانب القوات الفرنسية.

وقد نشرت صحيفة "**لوموند**" الفرنسية في 24 شباط، تقريرا ذكرت فيه أن هناك عددا من القوات الخاصة الفرنسية تقوم بعمليات سرية في شرق ليبيا وهو الأمر الذي استدعى قيام وزارةالدفاع الفرنسية بفتح تحقيق مع الصحيفة الفرنسية على خلفية اتهامها بشبهة افشاء أسرار عسكرية.[1]

---

[1] حنافي فايزة، نفس المرجع، 116.

[2] خالد حنفي، الجوار، **تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الاقليمية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 88، افريل 2012، ص118.

ولازالت الأراضي الليبية تشكل بنية خصبة للتدخل الأجنبي خاصة من جانب الدول التي ترتط بمصالح حيوية معها وابرزها فرنسا التي تشهد انقساما حاليا واضحا بين بعض مؤسساتها حول مشروعية وأهمية التدخل العسكري.[2] فنجد أن وزارة الدفاع الفرنسية تؤيد وبشدة التدخل العسكري خاصة بينما نجد أن وزارة الخارجية الفرنسية تؤيد المساعي الدبلوماسية فقط حيث تعارض مثل هذا التدخل من خلال رفضها أولا للتدخل وثانيا فكرة دعم طرف على حساب الآخر.

وقد كان لهذا التدخل الفرنسي في أن الاستخدام المفرط وغير المقبول للقوة ضد المدنيين في ليبيا والمطالبة بالوقف الفوري لعمليات العنف وتنحية القذافي حيث أنها أرسلت نحو ليبيا ما يقارب 100 طائرة مطاردة طراز "رافال" ووضعت القوى الحربية في كورسيكا وتشاد في حالة استنفار اضافة الى ارسالها حاملة مروحيات وغواصة مهاجمة نحو السواحل الليبية.[3]

- **نتائج التدخل في ليبيا:**

أولا: سياسية وعسكرية.

- موت محمد القذافي وسقوط مدينة سرت واعلان التحرير

وقد ساهم هذا التدخل في:[4]

- نشر الفوضى على الحدود حيث أصبح تأمين الحدود من أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا.
- أصبحت ليبيا مكان مناسب لأسواق السلاح والمخدرات الى جانب الإتجار غير المشروع لمواد الوقود و البضائع.
- أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة آمنة لتسليح ومرور الشبكات الارهابية التي تشكل خطر على المنطقة الاقليمية والعالمية.

---

[1] هشام بشير، **وقائع التدخل الفرنسي في ليبيا**، صحيفة الأيام، العدد 7390،أوت 2016.

[2] هشام بشير، مرجع سابق.

[3] حنافي فايزة، مرجع سابق، ص120.

[4] محمد خوجة، **حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا**، مقال نشر على:
http://digital.ahram.org.eg/article.aspx?serial

ثانيا: اجتماعية و انسانية:

- خسائر بشرية نتيجة الضربات الجوية التي قام بها حلف الناتو منها خمس ضربات جوية قتل فيها مالا يقل عن 60مدنيا.
- كثرة عمليات الخطف والقتل من طرف القوات المعارضة من المدنيين خاصة أن فيهم أنصار القذافي.

انعكست الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي ما أدى الى التدخل الفرنسي وهذا ما وقفنا علية في هذا المطلب فالأزمة لم تصدر مخلفاتها على دول جوارها الاقليمي والافريقي بل كان لها بعد دولي خاصة من جهة النفط الدولي كما أن هذه الأزمة رصدت تهديدات خطيرة على الساحل الافريقي من خلال انقسامها الى تهديدات صلبة ذات طابع عسكري وتهديدات لينة تمثلت في امتداد الأزمة خاصة بعد سقوط نظام القذافي وهذا ما جعل هناك تدخل دولي مثل فرنسا.

المبحث الأول: الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي.

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية والأمنية الفرنسية في المغرب العربي.

يرتكز اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الاستراتيجية للمنطقة بكل ابعادها الجيوبوليتيكية الأمنية و الاقتصادية ....الخ، فخصوصية علاقة فرنسا بالمغرب العربي تضيف لها عوامل تعني الفرنسيين دون غيرهم، أهمها عامل القرب الجغرافي، وأيضا البعد التاريخي نتيجة الروابط الاستعمارية التي حكمت فرنسا وعلاقتها بدول المغرب العربي.

أولا: الاقتصادية.

يشكل المجال الاقتصادي اكثر المجالات أهمية في منطقة المغرب العربي باعتبارها منطقة سوقا ومردا اقتصاديا هاما ومجاور لأوروبا وفرنسا تحديدا.

- **المبادرات التجارية لدول المغرب العربي:**

يظهر من خلال الأرقام الخاصة بالمبادلات التجارية الفرنسية أن أهمية حجم هذه المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي خاصة وافريقيا عامة تبرز مع فرنسا بحكم السبق التاريخي الاستعماري للعلاقات الفرنسية مع دول هذه المنطقة وعامل القرب الجغرافي ايضا، يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لدول المغرب العربي، إذ تغطي دول الاتحاد أكثر من 66% من مجموع المبادلات التجارية صادرات وواردات للدول المغاربية الجزائر- تونس والمغرب حسب الاحصائيات 2001 للاتحاد الاوروبي حيث تشكل المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي 61,4% من واردات دول المغرب العربي و72,3% لأمن صادراتها.[1] كما أن منطقة المغرب العربي تستمد أهميتها الاقتصادية من مواردها الطبيعية الاستراتيجية أهمها الغاز والنفط التي يشكلان المحرك الرئيسي في توجيه الاهتمامات الاقتصادية الفرنسية نحو هذه المنطقة، كما تعتبر دول المغرب العربي من أبرز الشركاء التجاريين لفرنسا في افريقيا ويتعلق الأمر تحديدا بالدول الثلاث التي تربطها علاقات تقليدية مع فرنسا والتي تغطي مجتمعه نسبة 50% المبادلات التجارية.

موقع فرنسا في التجارة الخارجية مع الدول الثلاث:. الجزائر-

[1] Eurostat Relations, de l. ue. Avec les 12 pays partenaires, Méditerranée(juillet 2003), p2

حسب احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية تعتبر فرنسا أول شريك تجاري للجزائر حيث تحتل المرتبة الاولى في قائمة ممولي الجزائر في التجارة الخارجية.

. نسبةالصادرات الفرنسية نحو الجزائر.

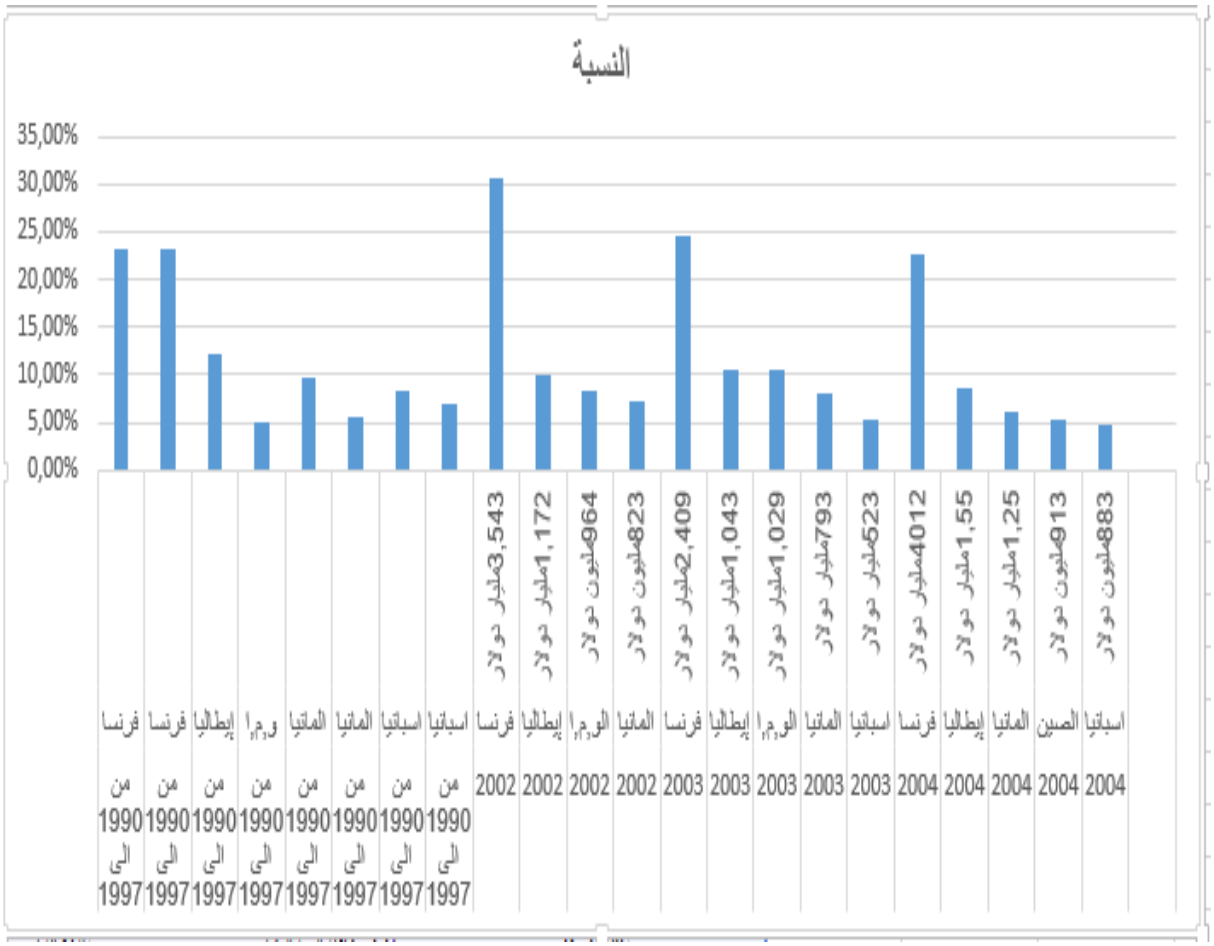

المصدر: احصائيات المركز الوطني للإعلام و الاحصاء للجمارك الجزائرية(CNIS)، موقع قسم المبادلات الاقتصادية في السفارة الفرنسية بالجزائر(بتصرف): على الموقع:

http://www.missionce.org/algerie/document.new.asp

من خلال هذا الجدول ظلت فرنسا محافظة على المركز الأول كبلد ممون للجزائر خلال فترة العشر سنوات الاخيرة بنسبة تقدر بـ23 بالمئة تليها ايطاليا والولايات المتحدة الامريكية بمعدل اسبانيا بنسبة 8,9% والمانيا

بـ6,8% وأيضا باقي الدول الاخرى كالصين وتركيا ولوكسمبورغ بنسبة تقل عن 4% ومن هنا فإن فرنسا احتلت المرتبة الأولى في المبادلة التجارية نحو الجزائر.

-المغرب-

المبادلات التجارية بين فرنسا و المغرب 2007/1990 مقدرة بمليون يورو:

- **بالنسبة للصادرات :**

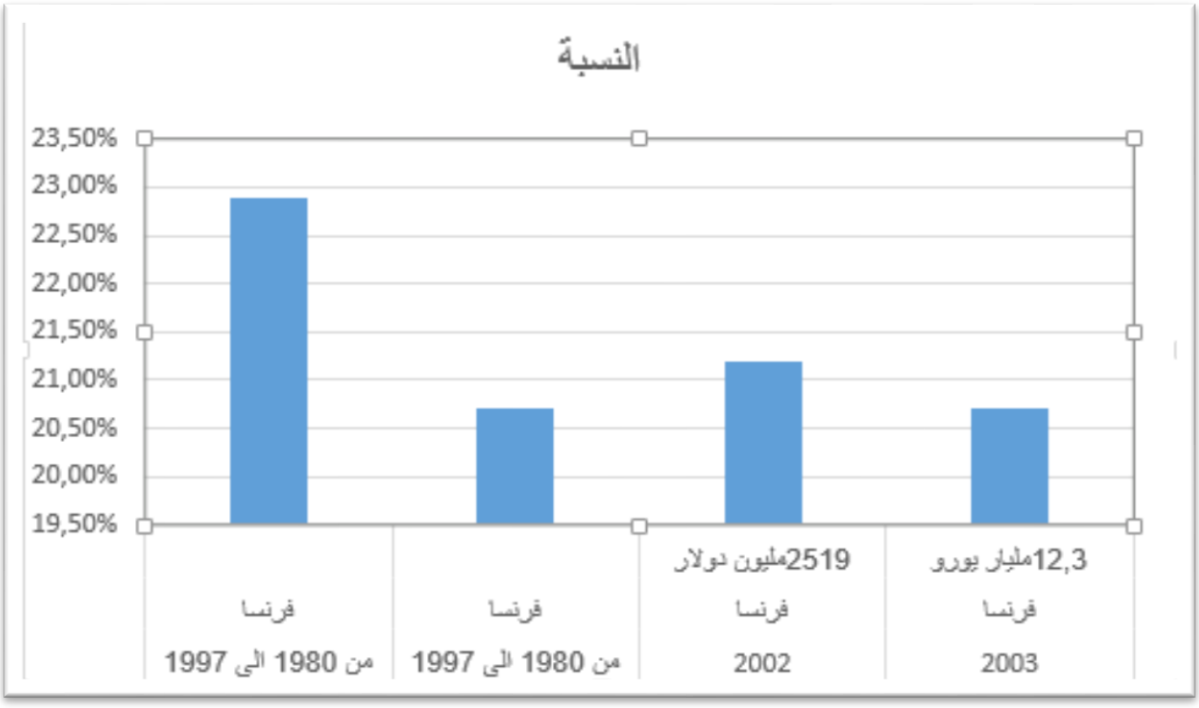

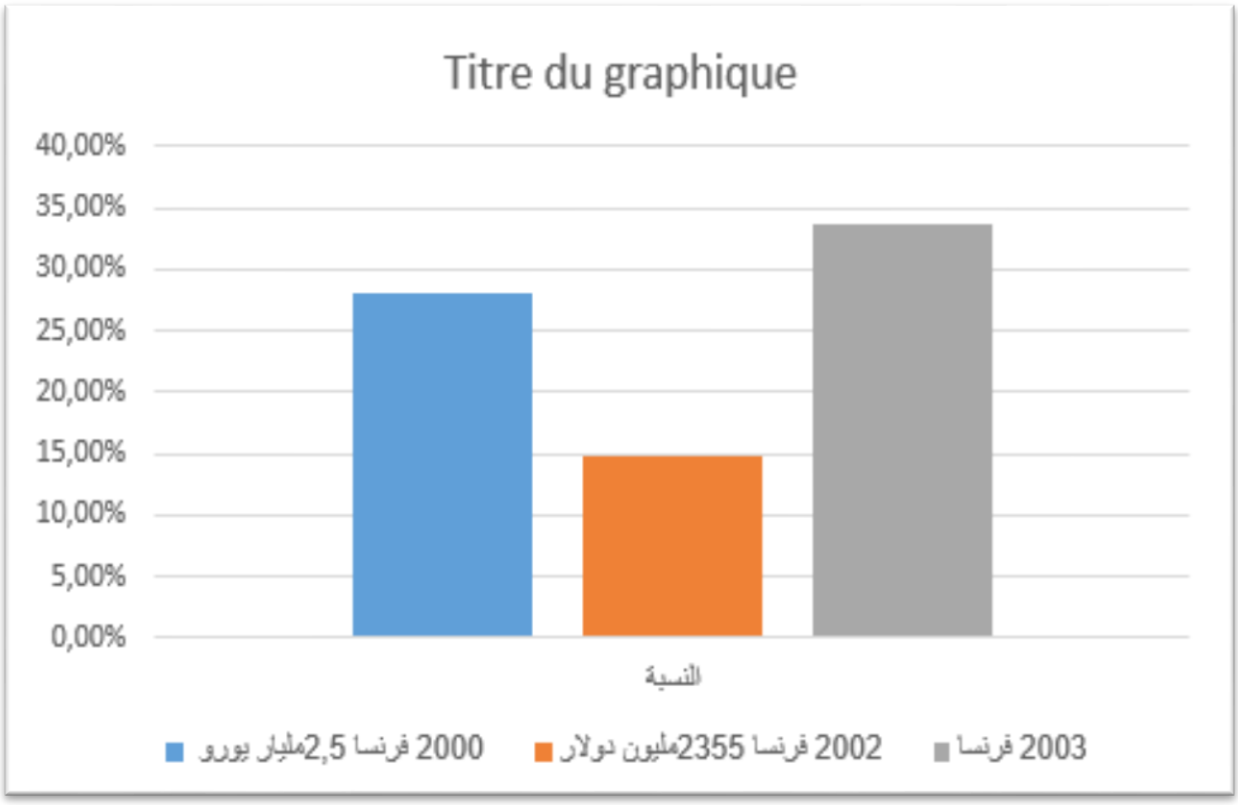

Source : les relations économique et financière France-marocaines, p02 dans :http://www.financesméditérranée.com/pdf/pays/fm-dree-maroc-relationECO-fin-pdf

من خلال هذا الجدول احتلت فرنسا مرة ثانية المركز الأول كما هو الحال بالنسبة للجزائر في المبادلات التجارية المغربية منذ سنة 1190 الى غاية 2003 كما هو مبين في الجدول تبقى فرنسا تتصدر المرتبة الأولى عن باقي شركاء المملكة المغربية متبوعة في المركز الثاني اسبانيا ثم ايطاليا بنسبة 6.4 %وبريطانيا502 والمانيا4.6%لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة في المركز السادس بنسبة 3.6%.[1]

- **موقع فرنسا في التجارة الخارجية التونسية:**

تحتل فرنسا في التجارة الخارجية التونسية الشريك التجاري الأول لتونس، حيث تحتل المرتبة 23 كزبون و21 كمورد لفرنسا بالإضافة الى أن فرنسا تحتل المركز الأول في التموين وذلك منذ التسعينات[2] بنسبة تتراوح ما

[1] موقع المبادلات الاقتصادية بالسفارة الفرنسية في المملكة المغربية: على موقع:
http://www.missioneco.org/maroc/index.asp (2018/03/27)

[2] les échanges commerciaux France-tunisiens" dans : http://www.ambassad-france-tun.org/france-tunisie/spip.php?article422.

بين 27.9% عام 1990 و23.8%عام 1997، ليتعزز بعد ذلك مركزها سنة 1998 ببلوغها نسبة 27% من حصة الواردات التونسية وقد حافظت فرنسا على نفس المركز في قائمة ممولي تونس لعام2002 أما الصادرات فبلغ حجمها 2.08% مليار يورو، وفي سنة 2003 بالرغم من تراجع الصادرات الفرنسية لتونس بنسبة 7.2% عن عام 2002، الا أنها احتفظت بالمركز الأول في قائمة ممولي تونس، الا أنها رجعت وتحسنت سنة 2004 بنسبة تغطية تعادل 25.1%.

وبالتالي يمكن القول أن فرنسا كانت لها أهمية استراتيجية عظمى عن باقي دول العالم في المبادلات التجارية لمنطقة المغرب العربي حيث أنها كانت تحتل المرتبة الأولى وبدون منازع طيلة السنوات الأخيرة منذ 1990 الى غاية 2007 ما جعلها زبون أول ومميز لدول المغرب العربي. وتعتبر أيضا مستثمر فعال من العلاقات التجارية مع الدول الثلاث والدليل على ذلك أن الميزان التجاري غالبا ما يكون موجب لصالح فرنسا على حساب هذه الدول، مما يزيد من غنى فرنسا وتبعية الدول المغاربية لها.

- **السياسة المالية في المغرب العربي:**

سعت فرنسا لتكريس التبعية المالية لهذه الدول من خلال ادراجها ضمن منطقة الفرنك الفرنسي هذه التبعية المالية التي استمرت مع صدور العملة الأوروبية المشتركة "اليوروEuro" فبرغم من تبني هذه الدول لعملية التقييم المركب للعملات المحلي مقارنة مع العملات الصعبة تتوسطها بقية القيمة المقارنة للعملة المحلية مع الدولار الأمريكي منذ سبعينات القرن الماضي، الا أن الدول الثلاث تميل الى استخدام العملة الفرنسية كمرجعية قياس وتقييم نقدي، مما جعل من العملات الوطنية للدول المغاربية مربوطة بالعملة المرجعية الفرنسية، كما أن هذه الأنساق النقدية ذات الصفة التبعية تعرقل من قدرات الدول المغاربية في فرض الرقابة على الصرف أو وضع قيود على الدول أو شروط تنظيمية لعمليات تحويل الأموال للخارج.[1] كما أن فرنسا قامت بتقديم اعانات مالية للجزائر في إطار عام لاتفاقيات Evian ثم اتفاقية 1965 في شكل قروض ومساعدات ضمن ما أسمته سياسة تعاونية لتنمية الدول الفقيرة. وكان الهدف الأول والأخير منها هو المحافظة على مجال نفوذها التاريخي ضمن " منطقة الفرنك" الا أنها شهدت تضائلا حتى سنوات السبعينات ، حين قامت الجزائر بالتأميمات (أنظر الجدول).

[1] شريط عابد، **أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية و العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، لبنان، العدد 38، ربيع 2007، ص48-49.

– الجدول يبين المساعدات الفرنسية للاستثمارات في الجزائر(مليون فرنك).

السنة	1961	1962	1962	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
اعانات نهائية	1386	1326	657	598	415	262	230	227	139	140
مساعدات خام	651	713	176	131	24	6	11	36	147	108
المجموع	2037	2039	833	729	439	268	241	263	286	248

Source : Salah Mouhoubi, la politique de coopération Algéro-français : bilan et perspectives, p86

من خلال الجدول نلاحظ أن الإعانات تتناقص على عكس القروض الممنوحة كل سنة، وهذا راجع الى سياسة التأميمات التي اتبعتها الجزائر، حيث نرى في 1961 كانت عدد مجموعها 2037 أم في 1970 فقدرت بـ 248 مليار فرنك[1]، لكن رغم تناقص هذه المساعدات الا أنها لم تصل الى حد الانقطاع خاصة خلال عشرية الثمانينات حيث أصبحت هذه المساعدات المالية أكثر ضرورة من الوقت الماضي.

وهكذا تكون فرنسا قد ارست قواعد اقتصادية مالية متينة مع الجزائر ضمانا لمصالحها الحيوية في المنطقة حتى ولو اختلف في شكلها من فترة لأخرى.

أما المغرب وتونس أيضا من الدول المستفيدة من المساعدات المالية لفرنسا وهذا لتغطية العجز المالي في ميزانيات الدولتين وتقديم القروض الضرورية لدعم المشاريع التنموية في المنطقتين خاصة في مجال التربية، التعليم، الصحة والتكوين المهني، بالإضافة الى شروط التحول نحو الديمقراطية واصلاح قطاعي الإدارة والعدالة....الخ[2]، وتقدر حصة المغرب 1502.4 مليون فرنك فرنسي، أما تونس فقد حظيت ب 596.5 مليون فرنك فرنسي في سنة 2001 وفي سنة 2007 فقد قدرت قيمة المساعدات المالية المقدمة للمغرب الأقصى 460 مليون يورو، أما تونس فقد كانت حصتها 94 مليون يورو. وقد انعكست هذه السياسة المالية سلبا على هذه الدول، حيث وجدت نفسها محاصرة بدين خارجي كبير قدر سنة 2008 بالنسبة للجزائر 604.19 مليون يورو، والمغرب

[1] بلعيد منيرة، **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992–2002**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص219.

[2] بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة باتنة، 2009، ص144.

الأقصى 1224.93 مليون يورو أما بالنسبة لتونس 924.20 مليون يورو[1]. وهذا ما زاد من تبعية هذه الدول لفرنسا، فهذه الدول الثلاث يجب ان توفي بديونها مع الفوائد أو تعوض فرنسا مقابل مشاريع استثمارية.

- **الاستثمارات الفرنسية في المغرب العربي:**

1. في الجزائر:

لقد شهدت حركية الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ازدهار كبيرا، وذلك في السنوات الأولى من الألفية الجديدة مقارنة بالدول المغاربية الأخرى وذلك نظرا لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، هذا بالإضافة الى خوض الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية بغرض الانتقال الى اقتصاد السوق، حيث تم الشروع التدريجي في وضع الإطار القانوني والتنظيمي لرفع كل الحواجز في المفروضة في السابق على الاستثمار الأجنبي مع أخذ التدابير اللازمة لتشجيعه. فقد كان لفرنسا دورا هاما في الجزائر حيث عرفت هذه الأخيرة انتعاشا كبيرا منذ سنة 2001-2002 عندما بلغت قيمة 600 مليون يورو، لتشهد بعد ذلك هذه الاستثمارات نموا متزايدا، سجلت سنة 2003 ارتفاع الى 1 مليار يور لتصل سنة 2005، 4 مليار يورو[2]، وذلك في قطاعات النقل، الكهرباء، المحروقات، التجهيز الصناعي، البناء...الخ وبذلك تعد فرنسا ثاني مستثمر في قطاع المحروقات في الجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا بموجب اتفاقيات ايفيان التي حدد احتكار النشاط في قطاع المحروقات نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان. ولقد اعتبر أنذاك قطاع المحروقات بمثابة القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية طبقا للاستراتيجية التي اتبعها الرأس المال الفرنسي[3]. وتعتبر شركة "توتال" الفرنسية المجموعة البترولية الفرنسية الوحيدة التي كانت لها وجود مباشر في الجزائر قبل عام 2000، فبعد تأميم مصالحها في بداية عام 1970، سجلت هذه الشركة البترولية الفرنسية عودة ملحوظة في قطاع المحروقاتالجزائرية خلال السنوات الأخيرة.

[1] Encours des créance de la France sur les Etats étrangers au 31 décembre 2008, dans : http//ww.minefe.gouv.fr/directions-Services/dgtpe/international/encours_creances071231 (25/03/2018)

[2] les relations économique franco- algérienne, dans : http://www.ambafrance.dz.org/article.php3?id-article (30/03/2018)

[3] رغيب شهرزاد، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، واقع و أفاق**، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، فيفري2005، ص10.

كما أن الجزائر تعتبر أحد أقطاب الطاقة لامتلاكها على النفط ما جعلها تستقطب المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي- البنك العالمي) سنتي 1994-1995 وجعل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منافس لفرنسا للاستثمار في الجزائر من خلال مشاريع جديدة للتنقيب والإنتاج في مجال النفط. زيادة على ذلك هناك أيضا استثمارات في السيارات فبالرغم من وجود ماركات مختلفة الا أن السيارات الفرنسية تستحوذ على 70% من سوق السيارات في الجزائر حيث تغطي الجزائر نسبة 24% من اجمالي الصادرات الفرنسية للجزائر[1] والتي تملكها الشركات الفرنسية رونو وبيجو سيترواين، حيث تعتبر شركة رونو أول ممون للجزائر سنة 2004 في مكان بيجو التي تربعت على العرش منذ الاستقلال، لكن فرنسا وبالرغم من كل هذا لم تترك الجزائر ولو للحظة حيث أنها تستثمر ايضا في مجال التغذية بمبلغ 91 مليون يورو بنسبة اكثر من 60% من الاستثمارات. بالإضافة الى ذلك قطاع الأدوية وبالتالي فرنسا المستحوذة على الاستثمار في الجزائر أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الاستثمارات الفرنسية في تونس:**

طبعا ودائما دون منازع تحتل فرنسا المرتبة الأولى من حيث الاستثمار حيث أنها تعد أيضا من البلدان المستثمرين الأوائل في تونس فمنذ الفترتين 1992-2007 احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 10.4% من تدفق الاستثمارات الفرنسية في المنطقة وذلك بعد الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، ولكن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث المشاريع الصناعية في تونس، فمع نهاية 2007 بلغ عدد الشركات الفرنسية في تونس 1200 شركة[2] وعلى الرغم من هيمنة هذه الشركات على تونس الا أن الساحة التونسية تشهد تواجد ماركات تجارية فرنسية كبيرة وفي كل المجالات نذكر منها: في قطاع الملابس:la Coste , Guichard-rouleau.....الخ، أما في قطاع المالية والبنوك نجد: .Caisses d'épargne, Bnp Paribas. أما التجارة نجد كلمنcarrefour

وفي قطاع السياحة نجدclub Med, Fran, Accor. [3] والجدول التالي يوضح فيه.

. الاستثمارات الفرنسية في تونس حسب القطاعات الاستثمارية.

[1] l'industrie automobile français au Maghreb : caractéristique des marches et stratégies des acteurs pour une stratégie renforçant les synergie entre chaque acteurs, p06, dans : http://www.industrie.gouv.fr/pdf/etudeauto.pdf.

[2] بيرم فاطمة، مرجع نفسه، ص121.

[3] hayet chergui, **la politique Méditerranée de la France,** entre diplomatie collective et leadership, paris, éditions l'harmattan, 1997, p215-216.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالي الاستثمارات الفرنسية(مليون يورو)	106	132	55	86	60	92	92	312.2
قطاع الصناعة	57.8	36.1	76.2	75.9	84.4	73.5	76	89.8
قطاع الزراعة	2.7	0.5	1.4	1	0	5.9	1.6	3.8
قطاع السياحة	16	2.8	11.3	7	8.1	1.6	1.9	1.2
قطاع الخدمات	5.8	60.7	11.1	16.1	7.5	11	3.7	187.8
قطاع الطاقة	17.7	0	0	0	0	7.9	16.8	29.6

المصدر: بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص124

تأتي المؤسسات الفرنسية وفروعها في مقدمة الشركات والفروع الأجنبية بتونس بحصة 1046 مؤسسة وفرع فرنسي(40% من مجموع الشركات والفروع الأجنبية بتونس)، حيث تشتغل المؤسسات الفرنسية في تونس مالا يقل عن 84000 عامل (أكثر من تلك اليد العاملة التونسية المشتغلة في المؤسسات الأجنبية في تونس). كما أن فرنسا تتمركز اكثر في قطاع النسيج والألبسة و أيضا في الصناعات الالكترونية، الإعلام الآلي والاتصالات[1] وهذا ما يجعل فرنسا تمثل وضمن دول الاتحاد الأوروبي أول المستثمرين في تونس من حيث حجم الأموال والشركات المتواجدة في المنطقة خلافا عن الاستثمارات للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وايطاليا المركزة على قطاع الطاقة فقط في تونس.

الاستثمارات الفرنسية في المغرب:

في المغرب تعتبر فرنسا ثاني المستثمرين الأجانب بمجموع قدر بـ 9.8 مليار درهم عام 2003 مقابل 2.2 مليار درهم عام 2002، كما أن المغرب يحتل المركز 22 في قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات الفرنسية في العالم وفي عام 2003 بلغ حجم الاستثمارات في المغرب من حيث المشاريع الفرنسية المصادق عليها بمليار

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص120.

درهم، كما أنه يوجد بالمغرب 500 فرع للشركات الفرنسية بحيث تشغل مالا يقل عن 75000 عامل[1]، ويتعلق الأمر بشركة توتال، يونيفيرسال، سويز، رونو، الكاتيل وغيرها من الشركات الفرنسية التي يعود تواجدها بالسوق المغربية الى عقود طويلة. ومن جهة أخرى تتبع الاستثمارات الفرنسية منطق طلبات السوق المغربية وذلك من الأدوية، الاتصالات، السياحة، مواد البناء وأيضا في المجال الغذائي. وقد حصلت شركة رونو الفرنسية في المغرب اسم رونو المغرب على المرتبة الأولى في المغرب سنة 2004 من حيث رقم مبيعات السيارات الجديدة بقيمة 19.9% من اجمالي المبيعات، وذلك بزيادة قدرها 34.8% في سنة 2003.

ثانيا: الأمنيـــة.

في بداية الأمر كيفت الأزمة الأمنية في منطقة المغرب العربي على أساس أنها حرب أهلية بين أنظمة مستبدة لذلك لم تشغل بال الدول الكبرى لكن منذ أحداث 2001، أصبحت منطقة المغرب العربي محط أنظار الدول الأجنبية واحداهم المحاور الرئيسية في العلاقات الفرنسية المغاربية، نتيجة لتهديدات مختلفة منها وقد حاولت فرنسا جذب انتباهها بمحاولة احتوائها واحتواء الأثار التي يمكن أن تنجم عنها، وذلك سواء بطرق فردية في اطار علاقات ثنائية مع الدول المغاربية أو في اطار جماعي بحكم انتمائها الى الاتحاد الأوروبي.

- **الأزمة الأمنية في دول المغرب العربي:**

تمثلت فرنسا في تركيزها على المفهوم الجماعي الاقليمي حيث طرحت السياسة الأمنية الأوروبية–المتوسطية والتي تهدف الى محاربة الارهاب والهجرة غير الشرعية نتيجة أن منطقة المغرب العربي تشكل منطقة استراتيجية للأمن الأوروبي خاصة، وأنها امتداد جغرافي لغالبية الأراضي والشواطئ الأوروبية.[2]

أصبح الأمن الفرنسي في المنطقة المتوسطية لا يخضع لمنطق توازن القوى التقليدي أو النووي بل يخضع أكثر لتوازنات جديدة فرضت نفسها، هذه التوازنات هي نتاج تحولات معقدة خاصة بتلك المتعلقة بتحول نظام ادراكات التهديد وبعد بروز ما يسمى تهديدات الجنوب، التي اصبحت تشكل قاعدة لبناء اقليم أمني معرفي في الجهة المتوسطية فقد كان الأمن الأوروبي عامة والفرنسي خاصة مبنيا على قاعدة أساسية عسكرية لأن النظام الشيوعي كان حاملا للتهديدات.

[1] بيرم فاطمة، مرجع نفسه، ص122.

[2] أمين البار، منير بسكرى، مرجع سابق، ص67.

وقد اعتمدت الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في مواجهتها للتهديدات الأمنية الموجودة في منطقة المغرب العربي على مقاربة الأمن اللين اكثر من اعتمادها على الوسائل العسكرية وذلك نظرا لطبيعة هذه التهديدات، وكل هذا في اطار تحقيق السياسة الخارجية التي ترجع ركائزها الى فترة حكم الجنرال شارل ديغول. كما أن هذه المنطقة تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة السلاح وصولا الى تنامي ظاهرة الهجرة السرية وانتشار الفقر.

- **الارهـــــاب:**

منذ سقوط شمال مالي بيد التنظيمات المسلحة في أفريل 2012 ازداد الحديث عن التهديدات الأمنية الصلبة الزاحفة من منطقة الساحل والصحراء حيث تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي نقطة ارتكاز وتقاطع، فهي تجسد بموقعها قوة الجغرافيا ورسوخ المنطق الاستراتيجي. وكانت ظاهرة الارهاب ولا زالت أهم الظواهر التي عانت من ويلاتها وبطشها الأعمى دول المغرب العربي فدول هذه المنطقة وشعوبها اصبحت تواجه صراعا حضاريا بل صراع الكراهية والعنف والمعتقدات الزائفة ما تؤثر سلبا على السلم والأمن، لأن الحرب على الظاهرة الارهابية ليس بالأمر الهين وليس معناه زوال التهديد بين عشية وضحاها فالاضطرابات الأمنية التي شهدتها المنطقة من اجراء العمليات الارهابية في أواخر القرن الماضي انما هي نتاج ممارسة سياسة اريد بها التحول الفوضوي في اغلب الأحيان الى نظام يسوده الديمقراطية (التعددية الحزبية، حرية الاعلام...الخ) عامة وبعد تمدده بصورة واسعة في ليبيا على خلفية الصراع الدائر بين الاخوان في طرابلس والحكومة الشرعية بطبرق وخاصة أن دول المغرب العربي بها مناطق مكتظة بالتنظيمات الارهابية على الحدود المشتركة[1] فقد بات واضحا حالياأن مرتكزات الاستراتيجية الأمنية في المغرب تغيرت بشكل كبير فبدل أن تتوجه افقيا نحو اوروبا فهي تبحث عن تثبيت اقدامها جنوبا خلال السنتين الاخيرتين من خلال محاولة ايجاد قدو أمني في جنوب الصحراء ومنطقة الساحل لمراقبة الوضع المتفلت، خاصة بعد انهيار نظام القذافي.

بالإضافة الى مراقبة تنظيمات القاعدة في هذه المنطقة وما تنتجه من مخاطر اضافة الى الحدود مع موريتانيا والتي اصبحت مصدر قلق مع تصاعد ظاهرة التهريب[2]، لكن مع ذلك فرنسا تتدخل وهذا لما لها تزاوج عميق بينهما وبين المغرب العربي وهي أقوى من المناطق الأخرى في شمال افريقيا والشرق الأوسط حيث أن جهاز فرنسا

[1] محمود علي، **بعد احداث فرنسا الدامية.....المغرب العربي هدف "داعش"** على موقع:
http://elbadil.com/2015/11/%d8%A7 (2018/03/28)

[2] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص147.

لمكافحة الارهاب يركز على اعمال ونشاطات كل من الشرطة الوطنية وخاصة من قبل وحدة التنسيق لمكافحة الارهاب، أجهزة الاستخبارات الداخلية وعن طريق المديرية العامة للأمن الخارجي، بالإضافة الى أجهزة ومديريات مختصة في قضايا الجمارك والمسائل المالية كمصلحة الاستخبارات ضد تحويل رؤوس الأموال غير الشرعية.

ولكن فرنسا لم تعتمد على الأجهزة فقط و لكنها استعملت وسائل وقائية لحماية المدنيين والحفاظ على السلامة الاقليمية الفرنسية و التي شملت:

- رصد ومراقبة و كشف وتحديد تدفق الاشخاص والسلع المشكوك فيها.
- العمل على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة.

وكانت أهم الاتفاقيات: اتفاقية التعاون في مجال الأمن في باريس 30ماي2000 ركزت هذه الاتفاقية على التعاون في مجال مكافحة الارهاب وغيرها من أشكال التهديد[1]، واتفاقية التعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة بين الجزائر وفرنسا في 25 اكتوبر2003.

- **اسباب تطور هذه الظاهرة في المغرب العربي:**

- في الجزائر:

بعد سقوط النظام الاشتراكي تفككه سارعت معظم الدول الى تبني النظام الليبرالي والجزائر وكغيرها من الدول الاشتراكية قامت بإصدار ترسانة من النظم القانونية الممهدة لعملية الانتقال من نظام اشتراكي الى نظام ليبرالي حر وقد كان من أبرز القوانين دستور23 فبراير 1989 والقانون رقم 11-89، المعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي والذي أقر التعددية الحزبية كمظهر من مظاهر الديمقراطية التي يقوم عليها الفكر الليبرالي الرأسمالي[2] وما زاد من حدة الأمر هو ظهور الاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحت الشارع الجزائري 1988 خاصة ظل تلازم هذه الأحداث لأزمة منطقة القبائل، وما زاد الوضع سوءا هو ظهور الحركات الاسلامية بداية التسعينات ودخول الحركات للمعترك السياسي مستغلة بذلك حالة الاحتقان التي سادت المجتمع الجزائري في تلك الفترة.

[1] اتفاقية التعاون بين المغرب و فرنسا، الجريدة الرسمية رقم 4955 الصادرة يوم الاثنين 26 نوفمبر 2001، على موقع: http://adala.justice.gov.ma/production/convention/ar/bilaterales/france (12:00-2018/03/21)

[2] باخوية دريس، **مرجع سابق**، ص102.

وقد نظمت أول انتخابات تشريعية تعددية في تاريخ الجزائر26 ديسمبر 1991 التي قد حققت فيها الجبهة الاسلامية للإنقاذ FIS الفوز بالأغلبية الساحقة بالمقارنة مع نتائج الاصوات التي تحصلت عليها بقية الأحزاب والجدول الآتي يوضح ذلك:

. نتائج تشريعات 26 ديسمبر 1991 للأحزاب العشرة:

الأحزاب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	حصة المصوتين%	حصة الحزب في المسجلين%	نسبة الأصوات المعبرة%
الجبهة الاسلامية للإنقاذ	3262222	188	41.677%	24.590%	47.265%
جبهة التحرير الوطني	1612947	16	%20.619	%12.165	%23.384
جبهة القوى الاشتراكية	510661	25	%6.528	3.852%	7.403%
حركة المجتمع الاسلامي	368697	0	4.713%	%2.852	%5.345
التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية	200267	0	%2.560	1.510%	2.903%
حركة النهضة	150093	0	1.919%	%1.132	%2.176
الحلركة من اجل الديمقراطية في الجزائر	135882	0	%1.737	1.025%	1.970%
حزب التجديد الجزائري	67828	0	0.867%	%0.512	%0.983
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	48208	0	%0.616	0.364%	0.699%
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	**23638**	**0**	**0.366%**	**%0.216**	**%0.415**

المصدر: بلعيد منيرة، مرجع سابق، ص57

من خلال الجدول يبدو جليا أن حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ تتحصل على أغلب الأصوات وبنسبة 47.265% و 188 مقعد مما يسهل عليه الوصول الى الحكم رغم رفض بعض الأطراف، مما يفتح على الجزائر مشكل سياسي المتمثل في شرعية الحكم[1] ومهما تعددت المشاكل والأسباب فالنتيجة واحدة فمشكلة شرعية النظام السياسي مشكلة النمو الاقتصادي وبروز العدد من مشاكل العنف التي اجتاحت البلاد، مما جعل مشكلة النظام الجزائري عالقة ما أدى الى اثار ردود فعل وطنية ودولية عديدة في مقدمتها فرنسا.

- **في تونس:**

مع بداية الثمانينات القرن الماضي دخلت تونس في أزمة اقتصادية عميقة وقد تم إعلان التعددية الحزبية كمحاولة للضغط من الضغط السياسي ولكن بالرغم من إقرار التعددية غير أن الحركات الاسلامية اقصيت من الساحة السياسية في محاولة استباقية لإجهاض كل محاولة للوصول الى السلطة من قبل هذه الحركات[2] ومع تزايد تأثير الحركات الاسلامية عملت الحكومة التونسية على تنظيم حملات تحسيسية وتشديد اجراءاتها الأمنية مستعينة في ذلك بالاتحاد الأوروبي.

كما تجدر الاشارة الى دخول تونس الى مرحلة وجود مجموعات مرابطة بجبالها يعد مؤشرا خطيرا على حالة الارتخاء صاحبت عمليات التسلل الى تلك المواقع ضرورة ان الجماعات الارهابية كثيرا ما احتاجت الى حالة الفوضى والارتخاء الأمني حتى تتمكن من أحكام قبضتها على رقعة جغرافية و لو صغيرة من الأرض، يصح اعتبارها منطلقا لفكرة الرباط.

. بيانات هام حول المتهمين بالإرهاب

حسب ولايات السكن:

	العدد الرتبي	الولايات	العدد	النسبة
	1	ولاية تونس	181	18.78%

[1] خميس حزام والي، **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص20.

[2] باخوية دريس، نفس المرجع، ص103.

المجموعة الأولى	2	سيدي بوزيد	138	14.32%
	3	أريانة	61	6.33%
	4	جندوبة	53	5.5%
	5	القصرين	52	5.39%
	6	مدنين	51	5.29%
	7	بنزرت	50	5.19%
المجموعة الثانية	8	سوسة	49	5.08%
	9	نابل	43	4.46%
	10	القيروان	39	4.05%
	11	بن عروس	35	3.63%
	12	منوبة	31	3.22%
	13	الكاف	27	2.8%
	14	المنستير	24	2.49%
	15	قفصة	23	2.39%
	16	زغوان	21	2.18%
	17	قبلي	19	1.97%
	18	تطاوين	18	1.87%
	19	صفاقس	16	1.66%
	20	المهدية	13	1.35%
المجموعة الثالثة	21	قابس	8	0.83%
	22	باجة	6	0.62%
	23	سليانة	5	0.52%
	24	توزر	1	0.1%

المصدر: عبد الرحمن الهذيلي، الارهاب في تونس، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اكتوبر2016، ص21

تمثل تونس المرتبة الأولى من حيث عدد المتهمين القانطين بها نسبة تقارب 19 % أما سيدي بوزيد فمن الرغم من الثقل الديمغرافي لها إلا أننا نجدها في المرتبة الثانية من حيث عدد الارهابيين.

حسب الجنسيات و التنوع الاجتماعي:

الجنسية	العدد	النسبة
تونس	988	98.8
الجزائر	6	0.6
ليبيا	5	0.5

المصدر:نفس المصدر، ص28

تكشف هذه النتيجة حداثة الظاهرة الارهابية في تونس لما تجعل من تونس أولوية قتالية إذ لم يتم التركيز على توجيه المقاتلين الأجانب اليها إلا أن الملفات القضائية أثبتت أن الأدوار التي لعبها الارهابيون الأجانب وخاصة منهم ذوي الجنسية الجزائرية تعد أدوار قيادية ومن درجة أولى خاصة بالمعسكرات التي تم إنشاؤها أما الارهابيين الليبيين فإن أدوارهم في التراب التونسي كانت أغلبها المشاركة في شبكات تهريب السلاح.

حسب النوع الإجتماعي:

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة
الذكور	965	96.5%
الإناث	35	3.5%
المجموع	1000	100%

المصدر: نفسه، ص30

من خلال هذا الجدول نرى أن المرأة الارهابية قد ساهمت في تون الى الالتحاق ببؤر التوتر للمشاركة في الجهاد دون أن تعلم طبيعة الأنشطة التي تباشرها هذه الجماعات الارهابية. كما تجدر الاشارة الى أن دخول تونس الى مرحلة وجود مجموعات مرابطة بجبالها يعد مؤشرا خطيرا على حالة الارتخاء صاحبت عمليات التسلل الى تلك المواقع، وضرورة هذه الجماعات الارهابية كثيرا ما احتاجت الى حالة الفوضى والارتخاء الأمني حتى تتمكن من احكام قبضتها على رقعة جغرافية و لو صغيرة من الأرض.

- **في المغرب:**

شهدت المملكة المغربية منذ ستينات القرن الماضي صدمات عنيفة ما بين ما يعرف بحركة الشبيبة الاسلامية والنظام الملكي أسفرت عن زوال هذه الحركة وميلاد حركتين هما، حركة "العدل والإحسان" وحركة "الاصلاح و

التجديد" واقرار التعددية الحزبية في المغرب انتشرت الجماعة الارهابية نتيجة للصراع بين التيار الاسلامي في المغرب والنظام الملكي وقد قامت هذه الجماعات بعدة عمليات داخل الأراضي المغربية أهمها التفجيرات الارهابية التي هزت مدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003 [1] حيث أنها سجلت أعلى نسبة لعدد القضايا الارهابية والتي بلغت 2364 قضية بينما عرفت السنوات اللاحقة انخفاضا في عدد مثل هذه القضايا لتعود وترتفع في سنوات معينة على ضوء توسع الحديث عن تحديات الارهاب وخصوصا في المنطقة العربية. حيث أنه حوكم أكثر من شخص مطلوبين في تهم تتعلق بالإرهاب واكتشاف وجود جماعتين هما: الجماعة السلفية الجهادية، الجماعة المقاتلة الاسلامية المغربية، لذلك أصبحت تطلق تسمية تنظيم القاعدة في المغرب والتي تعتبر من أخطر معاقل الجماعات الارهابية في العالم ، مما جعل منطقة المغرب تصنف كمنظمة خلفية لأنصار السلفية.

- **آليات المكافحة القانونية الداخلية للإرهاب في المغرب العربي:**

في الجزائر:

لم تكتف الجزائر في إطار محاربة الإرهاب بإصدار النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الظاهرة ما بعد ارتكاب الجريمة الإرهابية، فأصدرت المرسوم التشريعي رقم:92-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب[2] فقد عانت الجزائر فراغا قانونيا كبيرا فيما يتعلق بمحاربة الظاهرة الارهابية، غير أن الأحداث المأساوية التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينات دفعت بالمشرع الجزائري الى إتباع استراتيجية وطنية محددة المعالم للقضاء على الظاهرة الارهابية بمختلف أشكالها.ويمكن تقسيم هذه الاستراتيجية الى ثلاث مراحل:[3]

المرحلة الأولى: تبنى من خلالها المشرع الجزائري آليات تشريعية استثنائية ومختلفة لمواجهة الإرهاب حيث تم الإعلان على حالة حصار في الجزائربموجب المرسوم الرئاسي رقم 91/196 في 4 جوان 1991 يهدف للحفاظ

[1] أنس سعدون، **التجربة المغربية في مكافحة الارهاب**، المفكرة القانونية، مقال نشر على:
http://legal.agenda.com/article.php?id=1094(27/03/2018-19 :29)

[2] باخوية دريس، مرجع سابق، ص108.

[3] حساني خالد، **الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب. الأطر و الممارسات**، على موقع:
http://www.djazairess.com/echchaab/61031 (28/03/2018)

على الأمن وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية وإعلان حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992 بموجب المرسوم رقم 44/92، وتشريعات أخرى زجرية وردعية لمواجهة الظاهرة الارهابية في 30 سبتمبر 1992 تهدف الى مكافحة التخريب والارهاب في اي مخالفة تستهدف أمن الدولة سواء بث الرعب في أوساط السكان ، الاعتداءعلى المحيط، عرقلة عمل السلطات العمومية وغيرها....

المرحلة الثانية: فقد قام المشرع الجزائري من خلالها اللجوء الى تبني تشريعات تشجيعية لمكافحة الارهاب بسبب عجز مختلف القوانين الزجرية عن الحد من تزايد الجرائم الارهابية.[1]

المرحلة الثالثة: تمثلت في سن المشرع الجزائري قانونا خاصا بمكافحة تمويل الارهاب هو القانون رقم 05/01 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتها، يتكون هذا القانون من 36 مادة مقسمة على 6 فصول يتضمن الفصل الأول(01الى 05) احكاما عامة تتعلق بمفهوم جريمة تبييض الاموال وتمويل الارهاب.

والقانون رقم 95-11 المعدل بقانون العقوبات، والذي أقر عقوبات قاسية ويعاقب مخالفها بالسجن المؤبد بالإضافة الى الحجز والحرمان من الحقوق الوطنية لفترة تتراوح بين سنتين(02) وعشر (10) سنوات[2] كما أن الاهتمام بتجريم الارهاب في اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي كن كبيرا جدا ويتجلى ذلك من ديباجة الاتفاقية التي أكدت أن الشراكة المزمع إنشاؤها لن تكون ممكنة التحقق ما لم يتم محاربة الارهاب والجريمة المنظمة، ثم أبرزت الاتفاقية أهمية محاربة في مادتها 90. مؤكدة على ضرورة التعاون من خلال تبادل الخبرات فيما يتعلق طرق ووسائل محاربة الارهاب[3] فقد سعت الجزائر في مختلف المحافل الدولية والاقليمية على التنبيه بمخاطر هذا الابتزاز، معتبرة ذلك من أهم مصادر تمويل الارهاب والجريمة المنظمة لتطالب الجزائر ايضا الدول بالعمل على تجفيف منابع التنظيمات الارهابية والاجرامية.

وفي الأخير من الطبيعي أن تلجأ الجزائر الى حماية حقوقها والاعتداء عليها عن طريق العقوبة الجنائية لذلك فإنها تعمد الى تجريم الأفعال الواقعة عليها وهي ما يطلق عليها الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة.

---

[1] حساني خالد، نفس المصدر.

[2] باخوية دريس، مرجع سابق، ص108.

[3] ما هي الاستراتيجيةالأمنية الاقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الارهاب؟ ، على موقع:
http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=545838

- **في تونس:**

تعتبر تونس حسب بعض المنظمات غير الحكومية أن قانون مكافحة الارهاب في تونس يشكل خطرا على حقوق الانسان ويفتقر الى الضمانات الضرورية ضد الانتهاكات يمنع القانون قوات الا من السلطات الواسعة للقيام بالرقابة على الأشخاص وقد قالت المنظمات أن على البرلمان التونسي الحد من خطر الانتهاك الذي يسمح له هذا القانون الجديد عبر تعديل مجلة الاجراءات الجزائية على سبيل المثال بما يضمن لجميع المحتجزين حق الاتصال بمحام مباشرة بعد الاعتقال[1]، وكذلك قبل الاستجواب وأثناءه و سعت تونس الى تعزيز قوانينها في مجال مكافحة الظاهرة الارهابية فقد أصدرت قانون 2003-75 المتعلق بمكافحة الارهاب ومنع عمليات غسيل الأموال، ولكن بالرغم من القوانين التي أكدتها تونس فقد كانت جد ضعيفة فمشكلة الارهاب في البلاد التونسية تخطت ظاهرة العنف فقد أصبحت أزمة استلاب عقول الشباب بمقولات الفكر المتطرف والعدائية باسم الدين.[2] وبالتالي فإن الخيار الأمني لا يكفي للتصدي واجتثاث الخطر الارهابي من النسيج المجتمعي دون تكاثف الجهود من جميع الأطراف (السلطة، الشعب، المجتمع المدني) لاتباع استراتيجية وطنية شاملة تكرس حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الأحياء و المناطق الأكثر تهميشا المتسببة في ارتفاع الحركات الارهابية.

- **في المغرب:**

كلما زاد انخراط المغرب في استراتيجية مكافحة الارهاب والتطرف ازدادت المخاطر الارهابية التي تحدق بأمنه الداخلي، ذلك لأن سياسة مكافحة الارهاب لها ثمن هو التحرش المستمر للتنظيمات الارهابية بالأمن الوطني للمغرب ومحاولة زعزعة استقراره، وبدورها اقرت مجموعة من القوانين الرادعة للحركات الإرهابية فقانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب[3] ويشمل افعال الاعتداء والتخريب والاختطاف واستعمال الأسلحة حيث افرد عقوبة قاسية تتراوح ما بين السجن من (10) سنوات الى (20) سنة وترفع العقوبة الى المؤبد. كما أن المشرع المغربي قدم مساعدات لمرتكبي الأفعال التي سبق ذكرها بالسجن (05) سنوات الى(20) سنة والغرامة 500.000 درهم الى 2.000.000 درهم للشخص الطبيعي. وهذا علاوة على آليات التعاون الأمني المشترك

[1] تونس قانون، **مكافحة الارهاب يهدد الحقوق**، مقال نشر على:
http://www.hrw/ar/news/2015/07/31/279832 (28/03/2018).

[2] سهام الدريسي، **واقع ظاهرة الارهاب في الديمقراطية التونسية الوليدة**، منتدى فكرة، على:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraform/view (28/03/2018)

[3] باخوية دريس، مرجع سابق، ص109.

مع عدد من البلدان الاوروبية، وخصوصا جارته الشمالية اسبانيا التي تضم عددا كبيرامن الجاليات المغربيةحيث مكنت هذه الاستراتيجية الأمنية الواسعة من اجهاض مخططات ارهابية عدة، وأعطت المغرب على الصعيد الدولي والاقليمي صورة البلد القوي المسلح بإمكاناته الذاتية على الرغم من غياب التنسيق في المحيط المغاربي. ورغم ما سجلته الاستراتيجية المغربية من النجاح في تقليل من حدة المخاطر الارهابية الا أنها تبقى البلد الوحيد المتهم بأنها مصدر للإرهاب والارهابيين بدعمها ذلك عقب الهجمات التي طالت مدن أوروبية عدة.

- **الجريـــمة المنظمة:**

تعد هذه الظاهرة من أهم الظواهر الإنسانية التي لازمت تطور المجتمعات والحضارات تعقيدا، كما أنها تحظى باهتمام كبير بهدف تقنيتها وتنظيمها على نحو يقود للحد من المخاطر التي يمكن أن تشكل عبئا على الدول في ظل التفاوت الاقتصادي الذي أكسب هذه الظاهرة اتجاها عموديا من الجنوب الى الشمال، خاصة في المغرب العربي حيث أن هذه الظاهرة بشكلها الحالي يعود الى ثمانينات القرن الماضي نتيجة لإفرازات الدولة الافريقية وفشلها في مختلف المجالات[1] وما تنتجه من سلبيات على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي نظرا لخطورتها الأمنية خاصة، حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي ولم يعد سهلا التحكم فيها وهذا ما ينطبق على العلاقات الفرنسية المغاربية نظرا للقرب الجغرافي بينهما. فمن الناحية السوسيواقتصادية تحولت الجريمة المنظمة الى بديل فعلي للتنمية حيث تنتشر النشاطات غير الشرعية ، خاصة ما يتعلق بالمخدرات، فقد تحولت هذه الجريمة المنظمة الى بديل لسياسات التشغيل الحكومية العاجزة عن امتصاص أعداد كبيرة من العاطلين[2] وهذا بمختلف أنواعها، حيث يعتبر المغرب الأقصى من أهم المناطق التي عرفت رواجا للمخدرات. فهو يعد من أهم منتجيه ومصدريه بمختلف أنواعه خاصة القنب الهندي أو الحشيش حيث تقدر صادرات المغرب نحو السوق الاوروبية حوالي 2000 طن سنويا، بالإضافة الى الكوكايين والهيروين التي تصدر الى أمريكا[3] وهذا ما يجعلها في المجال الاقتصادي غير الشرعي اكثر تحركا وازدهار على خلاف الاقتصاد العادي للبلد.

أما الاتجار غير القانوني بالسلاح أيضا يعد من أوجه الجريم المنظمة والأكثر خطورة لماله انعكاسات على الواقع الأمني للمنطقة المغاربية فهذه المنطقة تعاني من فوضى سلاح رهيبة لم تعرفها على مدى تاريخها الطويل، فالأسلحة الهائلة الموجودة في ليبيا تشكل تهديدا على الأمن العالمي بما في ذلك طبعا المنطقة العربية فقد كان

[1] بالة عمار، مرجع سابق، ص13.

[2] رداف طارق، مرجع سابق، ص186.

[3] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص143.

تهريب السلاح من الجزائر نحو المغرب قد ظل ساريا على امتداد فترات طويلة، فإنهم يتم الكشف الا عن عمليات نادرة جدا لتهريب السلاح في الاتجاه المعاكس من المغرب الى الجزائر، ولعل أهم هذه العمليات تلك المرتبطة بتداعيات الهجوم على فندق "أطلس آنسي" بمراكش في فجر التسعينات، وجماعة المجاهدين المغاربة وأغلب السلاح الذي تم تسريبه الى المغرب نحو الجزائر ثم اقتنائه من أوروبا عبر وسائط اسرائيلية[1] أما تونس فينفقون على التسلح بصفة دائمة بسبب ضعف مواردهم الطبيعية على خلاف ليبيا والجزائر كما أنها تعتبر أهم مزودي إيطاليا بالسلاح.

أما الهجرة غير الشرعية فقد اعتبرت ظاهرة لها أهمية في تهديد الاستراتيجية الأمنية للمغرب العربي والتي أصبحت تؤرق الأوروبيين ايضا، حيث أن بعض الأوروبيين يرون أن الهجرة نحوهم تمثل تهديدا ثقافيا وأمنيا للمنطقة في حين أن البعض الآخر يرى أن هذه الظاهرة مكسبا لنموهم الاقتصادي من حيث التزايد الديمغرافي، لكن تبقى هذه الظاهرة مصدر إزعاج للجميع وخاصة المنظومات الدولية لما تسببه من تهديدات على الأمن والسلم الدوليين وهذا ما يجعل تغلغل الحركات الارهابية سهلة في منطقة المغرب العربي من خلال عمليات تزعزع أمن واستقرار الدول.

- **المبادرات الفرنسية الأمنية في المغرب العربي:**

ومن كل ما تقدم من التهديدات الأمنية التي واجهتها المنطقة المغاربية فنرى أن فقدان المغرب لاستقلاله السياسي والاقتصادي كان لصالح فرنسا من خلال الصراعات بين القوى الاستعمارية الرأسمالية بالإضافة الى الظروف الداخلية للمغرب وما واجهته من تهديدات والتي أسهمت بدورها في إنجاح استراتيجية الاحتلال الفرنسي، ولقد عملت فرنسا على تعزيز شراكتها مع الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والاستقرار نظرا لعدم قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية في المغرب العربي والتي تمتاز بالميوعة وسرعة الانتشار لذلك سعت الى بحث

[1] ادريس ولد القابلة، **تهريب السلاح بالمغرب**، على موقع: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=86884 (28/03/2018)

التعاون سواء مع الاتحاد الأوروبي ككل ودول المغرب العربي أو الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط كما أن المغرب منخرط في إطار ما يسمى بسياسة الجوار مع أوروبا.

وهو اليوم يتمتع بوضع امتياز مقارنة مع باقي دول المنطقة والتوجه الأمني المغربي تأسس منذ البداية على التعامل مع الاتحاد الأوروبي كشريك أمني جيد للمغرب سواء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي كما ذكرنا سابقا أو في مجموعة 5+5 اضافة الى الشركات الأمنية الثنائية مع اسبانيا وفرنسا خصوصا[1] حيث أن الشراكة الأورو متوسطية تمثل أحد المحاور الرئيسية للسياسة الفرنسية في المغرب العربي وقد كشف هذا التوجه فرنسوا ميتران في جانفي 1983.

وفي مرحلة متقدمة على مستوى الوزارة في اكتوبر 1990 جمع لقاء تشاوري تونس وليبيا وموريتانيا حيث ساهمت هذه الدول الأور ومغاربية في تحويل حوض البحر المتوسط الى منطقةالسلم والأمن واعتبروها مكاسب يتعهدون جميعا بتشجيعها و تعزيزها وذلك لترقية الأمن الاقليمي.وعلى الرغم من مبادرة 5+5 حركت كثافة العلاقات بين ضفتي المتوسط الا أن الهدف الخفي يتمثل في فك الارتباط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي تفاديا للصراع العربي–الاسرائيلي وهو ما يمثل محاولة فرنسية لإيجاد اطار أكثر تخصصا في التعامل مع الدول المغاربية.[2]

بالتالي تعتبر التهديدات مصدر خطر على الدول المغربية ولهذا استوجب على الاتحاد الأوروبي التفاعل معها في حيز من التعايش والتصادم فإذا كان الأول قد تطلب خلف ميكانيزمات أمنية ذات بعد اقتصادي سياسي، فإن التصادم استدعى ايجاد آلية عسكرية لمواجهة هذه التهديدات إما في مواطنها عبر الفعل ورد الفعل أو وقائيا عن طريق احتوائها قبل وقوعها[3] فقد اعتبر تشكيل القوتين اشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الفرنسية والأوروبية ذلك أن فرنسا اعتبرت نفسها في خطر لظهور التهديدات والأسلحة الكيميائية من دول المغرب العربي كما أنه إنشاء القوتين اثار حفيظة الدول العربية.

. المطلب الثاني: الاستراتيجية السياسية و الثقافية.

[1] عبد الرحيم منار اسليمي، **مرتكزات الاستراتيجية الأمنية في المغرب تغيرت بشكل كبير**، في موقع: http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7 (22/03/2018).

[2] مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم، **الشراكة الاوروبية–المتوسطية: النتائج و ردود الأفعال**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 2002، ط1، ص78.

[3] زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية– المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010، ص90

على الرغم من كون فرنسا احدى أهم دول المعسكر الغربي الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية الا أنها تعتبرها منافس قوي لها وما زاد من تخوف فرنسا حول امكانية وفقدان نفوذها في هذه المنطقة هو ما تميزت به علاقاتها مع الجزائر من تقلبات وخلافات دورية، فقد عملت على استعادة الاحتفاظ بمستعمراتها وعلى رأسها الجزائر من خلال روابط سياسية شاملة تقوم على هدف المصالح الخاصة.

- **سياسة فرنسا اتجاه مشروع التكامل المغربي:**

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/04/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري.[1]

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي وبيان الوحدوي بين ليبيا و تونس عام 1974، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983 وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 1988/06/10 وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي والذي أعلن عن قيامه في 1989/02/17 بمراكش من قبل: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا وقد حددت المعاهدة الأهداف والسياسات التالية:[2]

[3] توطيد أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.

- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول الأعضاء وشعوبها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- نهج سياسة مشتركة في جميع الميادين.

[1] اتحاد المغرب العربي....الأهداف و الهيكل التنظيمي، على موقع:http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782d7

[2] تأسيس اتحاد المغرب العربي و دورات القمة، على موقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3 (28/03/2018).

ولكن على غرار كل ما سعت اليه دول المغرب العربي فإن الحكومة الفرنسية لم تأخذ الاتحاد على محمل الجد حيث أنها أرادت التعامل مع كل بلد على حدا ذلك لأن مشاريع الاتحاد يثير قلقها لما سيسبب من أثار سلبية على أهدافها التي تسعى جاهدة في تحقيقهم على الأراضي المغاربية كم أن مشكل الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب كان من الأسباب الرئيسية لفشل هذا الاتحاد[1]. فالمغرب أراد من الغرب وبشكل خاص من فرنسا دعم قضية الصحراء الغربية أي الدعم الفرنسي لقضية المغاربة في حربهم على الصحراء الغربية حيث أعلن الملك حسن الثاني "**نحن لا نضع أصدقائنا أمام الخيارات الصعبة** " لكنه كان يتوقع الكثير من الدعم من فرنسا حول هذا النزاع، وفرنسا بدورها لم تخيب أمل الملك حسن وأخذت عدة قرارات لصالح المغرب بالإضافة الى أنها زودتها بأسلحة متطورة للمغرب ليقود حربه في الصحراء الغربية فالمغرب أصبح الحليف المميز لفرنسا والضمانة الرئيسية لمصالحها في المنطقة فقد تم إنشاء تحالف قوي ونادر بين المغرب وفرنسا ووفقا لرئيس الجيش الفرنسي السابق فإن تعزيز العلاقات مع المغرب هو جزء من الاستراتيجية الجديدة لفرنسا[2] فقد عملت فرنسا والمغرب على اقرار الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط فرنسا على الجانب الأوروبي والمغرب على الجانب العربي الافريقي وقد كانت سياسة فرنسا هي الجمع بين الدول العربية في إطار خلق حوار عربي-أوروبي وأوروبي- عربي- افريقي.وكان لتخلي اسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 واعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال و ظهور جبهة لبوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من الجزائر قد جعل من اقليم الصحراء الغربية محورا مهما من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغاربية عامة والمغربية- الجزائرية خاصة. وقد عهدت فرنسا منذ حصول الدول المغربية على استقلالها، على ربطها بعلاقات ثنائية معها حتى يتسنى لها التفاوض مع كل دولة حسب المصالح الفرنسية فيها نظرا لتنوع خصائص الدول المغربية.

لاسيما فيما يتعلق بإدارة ملف التعامل مع الإسلاميين الذي كان في المنطقة حيث أن فرنسا سعت الى حماية المنطقة خاصة تونس والمغرب وجنوب اوروبا اثر الأزمة الجزائرية معتبرة أن أي إخلال باستقرار المنطقة يصعب من مهمة ادارة الأثار الاقتصادية والأمنية وفي ظل هذه المعادلة السياسية شجعت فرنسا النظام في تونس لمواجهة معارضتها الاسلامية دون ضوابط تحترم فيها حقوق الانسان بالإضافة الى الاعتماد على الاتحاد الأوروبي حيث

[1] لماذا فشل الاتحاد المغرب العربي، على موقع:

http://www.noorposte.org/%D8%A7

[2] DrisAbdessamad, op cit, p3.

عملت على تحقيق الاستقطاب التجاري للدول المغربية من طرف الاتحاد الأوروبي وخاصة مع انطلاق مبادرة الشراكة الأورومتوسطية.

- **التحول الديمقراطي في المغرب العربي و موقف فرنسا:**

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شكلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي، فالديمقراطية أصبحت تحتل المرتبة الأولى في سلم المعايير السياسية ومن الضروريات التي أصبح المواطن المغاربي بحاجة ماسة اليها. والتحولات الديمقراطية في المغرب العربي ساهمت فيها عدة عوامل داخلية وخارجية فقد تظافرت الجهود من الثمانينات الى يومنا هذا من أجل النهوض بالأنظمة السياسة المغاربية[1] خاصة بعد الاستقلال فسار على النهج الفرنسي باختياره لنمطين من الديمقراطية النيابية وشبه المباشرة عبر الاستفتاءات.

وقد شجعت فرنسا هذا التحول قصد التوجه نحو الاصلاحات السياسية، وذلك بتنفيذ المسار لاتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي والمتمثل في الانفتاح السياسي ودعم سيادة القانون و الحكم الراشد مع إعطاء أهمية خاصة لاحترام حقوق الإنسان.[2]

وانطلاقا من هذا الأساس كان اختراق فرنسا والاتحاد الأوروبي للدول المغاربية والتي باتت تستخدم هذه الآليات لتحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية في السيطرة على المنطقة المغاربية.

- **السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي:**

عرف المغرب العربي أخطر أنواع الاحتلال وهو الاحتلال الفرنسي الذي بدوره استطاع أن يغير الواقع الثقافي لكن بقي فيها مسألة الهوية وسيطرتها على اللغة[3] حيث أصبح في المجتمعات المغاربية تداول اللغة الفرنسية عبر حوار الثقافات والحضارات وطرح مبادرات تعاون جديدة في المجال الثقافي عبر عدة آليات منها برامج TEMPOS وMEDA الخاصة بتنمية المبادلات الثقافية في المجالات التعليمية والإعلام والاتصال.

وللأسف هناك مد للثقافة الفرنسية في المغرب أكثر من الفترة الاستعمارية في كل المجالات الإدارية والمعرفية، فقد كانت دول المغرب العربي كغيرها من البلدان لها بناء ثقافي معين اعتمد أساسا على التعليم الديني ولكن مع قدوم فرنسا هدم هذا البناء وفرضت أوضاع ثقافية أخرى من بينها:

---

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص168.

[2] احمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، على موقع،
http://mabdae.info/2017/07 (29/03/2018)

[3] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص166.

- **اللغة:**

إن فرنسا هي الأكثر اصرار على جعل الفرانكفونية قوة فكرية ولغوية فاللغة الفرنسية تحتل مكانة كبيرة مقابل اللغة العربية والتي هي اللغة الرسمية في الدستور، فقد فرض الاستعمار اللغة الفرنسية للمغرب ابتداءا من 1912 ولكن فرنسا رحلت منها فمن المنطقي أن ترحل معها لغتها الفرنسية[1] لتبقى لغة ثانوية كغيرها من اللغات وينبغي أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية وليس الفرنسية.

بالتالي نرى أن بالرغم من كل النداءات الداعية لوضع حد لهيمنة اللغة الفرنسية بالمغرب العربي ومنع استعمالها في مؤسسات الدولة وادارتها هي مجرد صيحات في واد. فاللغة الفرنسية هي لغة السلطة والحكم بالمغرب العربيعرفت انتشارا واسعا لدى مختلف شرائح المجتمع المغربي بعد الاستقلال وذلك بفضل تعميم التعليم باللغة الفرنسية. كما أن اللغة الفرنسية هي أداة استثمارية مساعدة على جيلنة التبعية بأشكالها[2]، خاصة وأن تحرير العقول والأنفس هي بالضرورة أصعب وأقل سرعة من استرجاع الممتلكات المادية والرموز السياسية.

- **التعليم:**

عملت المؤسسة الاستعمارية على محو اللغة العربية من خلال عدة اجراءات تعسفية كفرض التعليم بلغتها والتعامل الاداري بلغة المستعمر، كما كانت فرص العمل متاحة للذين يجيدون اللغة الفرنسية وغيرها من الآليات التي تمكنها من فرض منطقها الاستعماري انطلاقا من المبدأ الذي مفاده " **اذا أردت أن تقضي على هوية شعب فاقض على لغته**"[3] ومن أجل تكريس فرنسا لتواجدها الثقافي غداة استقلال الدول المغاربية الثلاث عمدت الى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنصوص المرافقة لها.

---

[1] محمد بودهان، **ما سر هيمنة اللغة الفرنسية بالمغرب**، على موقع:
http://m.hespress.com/writers/84588.html

[2] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص168.

[3] صراع اللغات بالمغرب العربي، مقال نشر على موقع.
http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2016/12/8

فمعاهدة تونس–فرنسا في 3 جوان 1955 الذي اتفقت فيه الحكومة الفرنسية على الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية[1] وعلى غرار المادة الأولى: تعترف تونس بالحق لفرنسا وبكل حرية السير الحسن للتعليم بكل مستوياته في المؤسسات الفرنسية الحالية والمستقبلية.

كما تنازلت تونس لفرنسا عن حقوق الملكية لعدد من المؤسسات التعليمية الابتدائية أوالثانوية والتقنية والمهنية.

وكانت اتفاقية التعاون الثقافي بين فرنسا والمغرب في 5 اكتوبر1957 تهدف الى فتح مدارس فرنسية بالمغرب(الفصل الخامس) وبالتحديد وفي نفس الفترة تم فتح 1025 قسما للتعليم الفرنسي على مستوى ابتدائي وسبع مدارس على مستوى الإعدادي[2]، ولقد شملت سلسلة الاتفاقات، اتفاقية 16 يونيو 1962 التي عملت فرنسا بمقتضاها على تحويل المعهد الفرنسي بالمغرب الى معهد الجغرافيا بالرباط، ونفس ما يحدث في المغرب الأقصى يحدث في الجزائر فقد تحصلت فرنسا بحكم اعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق باتفاقيات ايفيان للاستقلال وبحكم المادة الثانية منها لفرنسا الحق في ملكية 05 مراكز بحوث، 18 ثانوية و2430 مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كل التراب الجزائري، هذا بعد أن كانت ولمدة 132 سنة تعرقل من تعلم الجزائريين بأية لغة كانت. ويتمثل الهدف الاستراتيجي للفرانكفونية في تطوير وتشجيع اللغة الفرنسية والترويج لها، الى جانب الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي للدول الأعضاء على أساس المصالح المشتركة والروابط الجامعة بين أولئك.

ومن خلال كل هذا يمكن استخلاص أن أهداف الاستراتيجية الثقافية الفرنسية في المغرب العربي المتمثلة في محو اللغة العربية، ومحو الهوية الثقافية لهذه الشعوب والسعي الى الحاقها ثقافيا وحضاريا بالحضارة الفرنسية كان تمهيدا لتحقيق المصالح الاقتصادية لفرنسا.

– المبحث الثاني: المنافسة الدولية على منطقة المغرب العربي.

سنتطرق في هذا المبحث الى أهم المنافسات الدولية التي حصلت في المغرب العربي من خلال مطلبين (المطلب الأول) هو المنافسة الأمريكية و (المطلب الثاني) المنافسة الصينية.

[1] بروتوكول الاستقلال (1956)، على موقع: http://www.tunisia-sat.com/foruns/threads/2174573

[2] محمد ديب السلاوي ، المغرب و الفرانكفونية.....الى أين؟،
على:http://www.akhbarona.com/mobile/writers/110664/html

- **المطلب الأول: المنافسة الأمريكية.**

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة حيوية للرهانات الاستراتيجية الأوروبية الأمريكية بسبب موقعها الجيوستراتيجي الذي جعلها محلا للمنافسة بين الدول الكبرى، كل هذا يؤكد على أن المنطقة مرشحة لعمليات جذب ودمج واسعة النطاق على الصعيدين الاقليمي والدولي، وذلك بغرض تحقيق أهداف استراتيجية ليست بالضرورة متناسقة وموحدة السياقات. ومن هنا يجدر بنا التعرف على الأسباب التي جعلت المنطقة محل أنظار أمريكا.

- **أسباب إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب العربي:**

لم يعد خافيا أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تحكم سيطرتها على المغرب العربي بعدما طوقت المشرق بقواعد عسكرية وأساطيل بحرية تسبح في مياه الخليج، فقد كان هذا الإلحاح الأمريكي على دول المغرب العربي يؤكد أن تدخلها في الشؤون الداخلية سيترك مكانة لدعاوى أنصار العولمة الأمريكية وضرورة التأقلم مع المتغيرات التي يشهدها العالم[1] ولكن في منتصف التسعينات زاد الاهتمام بمنطقة المغرب العربي والذي برز من خلال الحوار الأطلسي المتوسطي 1994 ومبادرة ايزنسات الاقتصادية في 1998، وتأكد هذا عندما أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيوستراتيجي ازاء منطقة المغرب العربي، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهمت الأحداث في ترقية الدور الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي، فأمريكا تريد أن تجعل لنفسها موطئ قدم راسخ في المغرب العربي بعدما هيأت لنفسها أمكنة حيوية في غرب افريقيا ووسطها وجنوبها، وهي تسعى الآن لإقحام الدول المغاربية.

كما أنها اعتبرتها منطقة مهمة من تنفيذ الرزنامة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 وذلك في مجال الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب حيث أصبحت ميزانية الدفاع 25% وارتفعت خلا عام 2002 على ضوء استراتيجية الدفاع الجديدة لمكافحة الإرهاب الى ما يقدر 379 مليار دولار وفي عام

[1] مصطفى فرحات، ماذا تريد امريكا من المغرب العربي، أنظر:
(29/03/2018)http://www.oujdacity.net/national-article-22016-ar.html

2007 الى 451 مليار دولار أما في 2010 وقعت أكبر ميزانية دفاعي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الى 626 مليار دولار[1].

- **أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية:**

- الأهداف الاقتصادية:

يتمثل الهدف الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي من خلال إقناع الدول المغاربية بضرورة بناء سوق موحدة تكمن المستثمرين الأمريكيين من الاستفادة من هذه السوق الواسعة.[2] ويعتبر لقاء 5+5 في تونس الذي جمع وزير خارجية المغرب العربي الخمسة هاما جدا بالنسبة للإدارة الأمريكية التي تشجع الاتحاد الأوروبي على المضي في نفس اتجاه الدعوة الى توحيد المغرب العربي تجاريا بالإضافة الى اهتمامها الطاقوي في البحر الأبيض المتوسط والتي تمتد من المغرب الى بحر قروين مرورا بمنطقة الخليج. باعتباره حلق جيوستراتيجية محورية لمنطقة المغرب العربي.

الأهداف السياسية:

أساسه تذويب الخلافات السياسية الحادة بين الإخوة الأعداء ومنها على الخصوص أزمة الصحراء بين الجزائر والمغرب وهي سبب كل المشاكل في المغرب العربي وهي لا تتوقف عند الخلاف بين دولتين، بل تستغل دول أخرى لهذا الصراع، وهذا ما يفسر قولوليام بيرنز في المغرب[3] "**إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تضغط على أحد من الفرقاء حول مسألة الصحراء، ولكنها تدعو الجميع الى الوصول الى حل في أقرب الأجال**" وهذا خطاب هدفه الوحيد تحقيق مصالح الولايات المتحدة من خلال التدخل وحل أزمة الصحراء الغربية.

- الأهداف الاستراتيجية:

إن المغرب كمجال جيوستراتيجي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى مراقبته والتحكم في مسار تطوره، ويتميز بكونه أقرب نقطة الى أوروبا الغربية وبوابة لإفريقيا السوداء، كما أنه يتمتع بواجهتين: البحر المتوسط

[1] هنون نصر الدين، **التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيدة، 2014، ص88

[2] هيثم رباني، الاستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي، على موقع:http://www.swissinfo.ch/ara

[3] نفس المصدر.

كمنطقة استراتيجية حيوية والمحيط الأطلسي الذي هو الرابط الجغرافي للعالم العربي.[1] حيث أن هذا التموقع الاستراتيجي سيلعب دورا هاما في تكثيف الوجود الأمريكي بالمغرب واعطائه طابعا بنيويا الأمر الذي أصبح يتعلق بتحالف عسكري سياسي شامل.

إن هذا التموقع الأمريكي الجديد في منطقة المغرب العربي، يوضح بشكل جلي نهاية تقاسم الأدوار بين الحلفاء التقليديين (فرنسا- الولايات المتحدة الأمريكية) وبالتالي إعلان بداية تنافس طويل على هذا الرهان بمعنى انحسار هامش التوافق الاستراتيجي الأمريكي-الفرنسي في منح فرنسا دورا نيابيا في منطقة المغرب العربي. فبينما تمثل منطقة المغرب العربي بالنسبة لأمريكا وسيلة لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط والساحل الافريقي، نظرا لأنها تصنف أقل غنا من منطقة الشرق الأوسط و بالتالي هي تمثل نقطةفي الاستراتيجية الأمريكية، على عكس ذلك يمثل المغرب العربي منطقة جد حيوية بالنسبة الى فرنسا.

- **آليات التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي:**

مؤشرات التنافس وتقلص هوامش التوافق يعتبر حقيقة واقعة، حيث أن تصاعد حجم المصالح الاقتصادية وارتفاع وتيرة الاكتشافات البترولية في الجزائر وارتفاع نسبة مكانة المغرب العربي في أولويات الاستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد احداث 11 سبتمبر 2001 واستقراء الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة مكافحة الإرهاب[2]، فمنذ السنوات الأخيرة في التسعينات من القرن الماضي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تأكيد علاقتها مع دول المغرب العربي.

- **اقتصاديا:**

بما أن منطقة المغرب العربي لها بعد استراتيجي هام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الاقليمية و كذلك الاتحاد الأوروبي ومن منطلق المصالح الاقتصادية والتجمعات الاقليمية، فقد ساندت فرنسا المشروع المغاربي وذلك من أجل احتكار الأسواق المغاربية، والذي بدوره يؤدي الى السيطرة على السوق الافريقية[3]، هذا الأمر على حساب الولايات المتحدة ففرنسا تعد الشريك التجاري الأول مع كل دول المغرب العربي وهذا ما جعل التنافس

[1] Aomarbaghzouz, **la rivalité Américano-européen au Maghreb** , dans :Abdenoourbanantar, les Etats-Unis et le Maghreb, centre de recherche en économie Appliquée pour le développement(CREAD), Alger, 2007, p104.

[2] حمدان محمد طيب، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، على موقع: http://thesis.univ.biskra.dz/950

[3] Aomarbaghzouz, op cit ,p103.

في قمة ذروته بين فرنسا والولايات المتحدة ما جعل فرنسا مراجعة أولوياتها التي تحكم العلاقات الفرنسية بدول المغرب العربي. لكي تصبح أكثر شراكة بدول المغرب العربي.

- **العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع دول المغرب العربي:**

- مع الجزائـــر:

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا متزايدا من منتصف التسعينات من القرن الماضي بالضبط في عام 1994 حيث قبلت الجزائر شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتحرير الاقتصاد والإصلاح الهيكلي وتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي. وقد بلغت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر سنة 1998 أكثر من 4 مليار دولار منها 2.156 مليار في مجال النفط و2.372 مليار خارج مجال النفط[1] فقد تعززت أكثر هذه العلاقات في جويلية 2001 على اتفاق اطار دول التجارة والاستثمار هدفه مضاعفة حجم التبادل التجاري وتمكين الشركات الأمريكية من الحصول على الجزء الأكبر في السوق الجزائرية[2] وتمكنت الولايات المتحدة من الحصول على الرتبة الأولى كزبون للجزائر سنة 2003 بنسبة 19.9 % و27.2% بعدما كانت في المرتبة الثالثة والخامسة، فقد قفزت قفزة نوعية نحو صدارة السوق الجزائرية باحتلالها المرتبة الأولى.

. المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية مقدرة بمليون دينار جزائري:

السنوات	الصادرات الأمريكية الى الجزائر(مليون دولار)	نسبة التغطية%	الواردات الأمريكية الى الجزائر(مليون دولار)	نسبة التغطية
1992	20780.000	11	34732.80	13.9
1994	48527.40	14.3	51972.40	16
1996	50960.70	10.2	113582.70	15.3
1998	58253.40	10.9	90981.30	16.8
2000	78687.20	11.04	257697.00	15.6
2001	79150.50	10.3	210059.70	14.2
2002	92689.90	9.7	213321.50	13.6
2003	54574.90	5.2	378658.60	19.9
2004	77180.10	5.9	517111.70	22.1
2005	99314.70	6.6	788237.90	23

[1] حشود نور الدين، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992–2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص61.

[2] Yahia Zoubir, op cit ,p 04.

2006	103181.90	6.6	1082428.1	27.2

المصدر: بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص198 (بتصرف)

من خلال الجدول يتضح أن العلاقات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة مزدهرة حيث تعتبر الجزائر ثالث ممون للولايات المتحدة بالمواد الطاقوية وهذا ما يجعلها شريك تجاري مهم في مجال الطاقة، فهي تحتل المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية، وحسب تقرير حديث للديوان الوطني الجزائري للإحصاء[1] ورد أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين بلغ 19.46 مليار دولار سنة 2007 يعني بما يزيد 23بالمائة مقارنة بعام 2006.

أما بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في الجزائر فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأول والرئيسي في الجزائر في مجال المحروقات بما يعادل 908 مليون دولار في السنوات الماضية. تمثل الجزائر مصلحة اقتصادية مربحة خاصة في مجال الغاز والنفط ويهتم المستثمرون الأمريكيون بالقطاع النفطي ففي عام 2006 حصلت شركة "شيل" على عقدين للتنقيب عن 7 أبار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد تزودت السوق الأمريكية بحوالي 250 الى 500 مليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي على مدى عشرين سنة وهذا عقب اتفاقية مع شركة SENPRAللطاقة[2] كما أن الشركات الأمريكية اهتمت بمجالات أخرى مثل قطاع المالية والاتصالات ولكنها تبقى ضئيلة عما سبق ذكره فيما يخص القطاعين الغاز والنفط.

. جدول يمثل أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر1998–2001

الرتبة	البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	أمريكا	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	3	100	369992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045

[1] ت.راضية، **المبادلات التجارية الجزائرية الأمريكية تتجاوز 20 مليار دولار خلال السنة الجارية**، على موقع:
http://www.djazairess.com/alfadjr/67736 (29/03/2018)

[2] هنون نصر الدين، مرجع سابق، ص99.

5	ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148265

المصدر: بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص199

وحتى ليبيا استفادت من الاستثمارات الأجنبية بداية من عام 2004 عندما رفع عنها الحصار والعقوبات الاقتصادية رسميا عام 2003[1] فهناك من المحللين من يعتبر أن أهم دوافع لرفع الحصار الاقتصادي على ليبيا هو الكميات الهائلة من المحروقات التي تحتوي عليها المنطقة نظرا لحيوية هذه المادة في اقتصاديات هذه الدول.

- **مع المغـــــرب:**

يعتبر المغرب الشريك74 في قائمة شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المبادلات التجارية حيث قدرت بمبلغ 1093 مليون دولار في 2004. فقد ارتفعت الصادرات في نفس العام الى 524 مليون دولار بزيادة قدرها 12% على سنة 2003، والتي حينها كانت 468 مليون دولار بزيادة قدرها 28% ومع ذلك فإن حصتها مع السوق بقيت ضعيفة مقارنة مع فرنسا التي تقدر نسبتها ب 22%.[2] ومن خلال هذه النسب نرى أن فرنسا تحتل المكان الأول في قائمة الزبائن بينما تحتل أمريكا المرتبة الثامنة وهذا ما يجعل زيادة تنافسية بين الدولتين خاصة من الجانب الفرنسي وخاصة بعد اتفاقية التي جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب سنة 2004 وبعد توقيع هذه الاتفاقية تضاعف حجم العجز في الميزان التجاري للمغرب وهذا من خلال المنافسة على الأسعار مع عدم معرفة طبيعة السوق الأمريكي وعدم القدرة على تلبية حجم الطلبات بالإضافة الى الفروق الثقافية. وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

. جدول المبادلات التجارية الأمريكية مع المغرب

السنوات	الصادرات الأمريكية للمغرب	الواردات الأمريكية الى المغرب	الميزان التجاري
1990	495	109	386
1994	409	192	217

[1] Tahar Harmoun, **les investissements américains au Maghreb**, alger, 2007, op cit, p86-90.

[2] Tahar Harmoun, op cit, p78-79.

1998	561	343	218
1999	566	386	180
2000	523	441	82
2001	282	435	152
2002	565	392	173
2003	468	385	83
2004	524	515	9

المصدر: بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص200

نرى في الجدول السابق أن التبادل التجاري الأمريكي في منطقة المغرب أن صادرات أمريكا نحو المغرب أعلى من نسبة الواردات مما يؤدي الى ضعف في الميزان التجاري بين الدولتين على خلاف فرنسا التي كانت تحتل قوة تجارية كبيرة في المغرب العربي.

- **الاستثمارات الأمريكية في المغرب:**

أما فيما يخص الاستثمارات الأمريكية في المغرب فليس لها قيمة عالية فرغم الجهود المبذولة والنشاط الأمريكي داخل المغرب في الغرفة التجارية الأمريكية للرباط والتي تلعب دورا محوريا في السوق المغربية الا أن الاستثمار كان في قطاعات محدودة ومصغرة عوضا عن الاستثمارات التي يجب أن تكون ضخمة والتي يستطيع من خلالها الاستثمار الأمريكي رفع سوقه الى الأفضل مع المغرب ومنافسة فرنسا عليها، لكن عرفت منذ السنوات الأخيرة بالضبط في عام 1995-2000الى 2002 تزايدا في استثماراتها والتي أدخلتها مضمار المنافسة مع فرنسا مرة أخرى.

. جدول الاستثمارات الأمريكية في المغرب

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الاستثمارات الأمريكية الى المغرب (مليون دولار)	93	1036	102	83	77	184	220	268	269

المصدر نفسه، ص200

- **مع تونـــــس:**

تعتبر تونس من البلدان المغاربية الثلاث الأقل تعامل في الاقتصاد بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يرجع بشكل كبير على السياحة التي تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية لتونس، ورغم ذلك تحاول الولايات المتحدة جاهدةمن خلال المفاوضات الوصول الى اتفاقيات ثنائية تسهل العملياتالتجارية بينهما وبالرغم من زيادة حجم التبادلات التجارية بين الطرفين منذ نهاية التسعينات فإنها ما زالت بعيدة بشكل كبير عن تلك الأرقام التي تحققها فرنسا مع تونس[1] والجدول التالي يبين المبادلات التجارية الأمريكية مع تونس:

ـالمبادلات التجارية الأمريكية مع تونس

السنة	الصادرات الأمريكية الى تونس	الواردات الأمريكية الى تونس	نسبة التغطية
1998	32.296	328.029	9.7%
1999	52.2	433.7	12%
2000	57.5	543.5	10.5%
2001	91	562	16.2%
2001	76.035	427.20	17.79%
2003	558.9	318	18.48%

ومن ناحية الاستثمارات فهي الأخرى ضعيفة مقارنة مع تلك في الجزائر والمغرب نظرا ل اعتمادها بشكل كبير على قطاع المنتوجات والملابس، هذا القطاع الذي تهتم به فرنسا بشكل أكثر، ومع هذا فقد تعدت الاستثمارات الأمريكية في تونس 103 مليون دولار في 1994. وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

. الاستثمارات الأمريكية في تونس

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الاستثمار	103	70	89	149	150	92	47	55	84

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 200.

الأمريكي في تونس									

Source : TaharHarnoun, op cit, p88

هناك 50 شركة أمريكية في تونس، 34 منهم مختصة في مجال التصدير والاستيراد وهناك عدد قليل من هذه الشركات في مجال الطاقة مثل شركةSamed, international marathon Walterواستثمارات ضعيفة مقارنة مع الجزائر.

وأخيرا يمكن القول أن المغرب العربي استطاع أن يجلب اهتمام الدول الكبرى وخاصة أمريكا بعدما كان منطقة هامشية بالنسبة للشركات الأمريكية فمنذ دخول الولايات المتحدة الأمريكية نحو التجارة المتبادلة بينها وبين المنطقة المغاربية أصبحت تعرف ازديادا مستمر اليوم، بالرغم من أن الزيادة ليست عالية ولكنها موجودة وهذا ما جعلها قطبا منافسا لمصالح فرنسا على المنطقة حيث أن أمريكا تعلن وبشكل رسمي أن التخلي عن هذه المنطقة أصبح من المستحيل لأن المغرب العربي أصبح منطقة حيوية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، مما يدل أن التنافس مستمر على المنطقة مع مرور الوقت.

- **أمنيـــــا:**

إن البعد المتوسطي للأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي بارزة في المنظور الاستراتيجي الأمريكي، حيث أن عاملي التهديد والخطر المحتملين من المنطقة الذين يعتبران ضعيفين بحكم البعد الجغرافي لهذه المنطقة عن مركز المصالح الحيوية للولايات المتحدة[1] الا أنها وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي قامت برسم خريطة جديدة لمصالحها الاقليمية في العالم، حيث قسم العالم الى ثلاث دوائر أخرى هذه الدوائر تضم شمال افريقيا وتمتد من المغرب غربا الى مصر شرقا، وهو مقسم الى قسمين:

. الشرق يضم مصر وليبيا، هذه الأخيرة التي ظلت تستمد أهميتها من طابعا التهديدي ومواردها النفطية فهي تمثل ثالث مورد نفط في افريقيا والتي تسعى أمريكا الى ضمان مصالحها من خلال هذه الموارد.

. الغرب ويضم الجزائر، تونس، المغرب حيث ترى فيه الولايات المتحدة أنه لا يوجد تهديد مباشر لمصالحها، مما يستبعد اللجوء الى العمليات العسكرية بل العكس وهذا من خلال مكافحة الارهاب فهي ترى أن الجزائر حليف

[1] هنون نصر الدين، مرجع سابق، ص105.

لها في مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى أنشاء قاعدة الافريكوم في الاراضي الجزائرية وتأتي موريتانيا جنوبا حيث المجال الذي تقل فيه الاهتمامات الأمريكية.[1]

وبالرغم من رفض الجزائر إنشاء القاعدة العسكرية لأفريكوم الا أن الجهود الأمريكية متواصلة للحصول على الموافقة بشأنها، فالوزارة الأمريكية تهدف للحصول على عدة قواعد عسكرية في الجزائر ومالي فمن خلال انشاءها لهذه القواعد العسكرية تستطيع أمريكا التدخل في كل أنحاء القارة الافريقية مما يجعلها مسيطرة كليا على المغرب العربي وما جاوره، ومن خلال هذا المظهر أن التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة ليس بدافع أمنيكما يدعيان وليس مكافحة الارهاب ولا غيرهما ولكن الهدف الحقيقي هو السعي الى ربط علاقات سياسية مع المغرب العربي تسمح لهما التغلغل وبسهولة داخل المنطقة والتمركز فيها وهذا من خلال تركيز أمريكا على إنشاء القواعد العسكرية في الجزائر، لكن هذه الأخيرة ترفض رفضا تاما هذا الطلب لأنها تعرف خلفيات النوايا الأمريكية التي تطمح الى تقليص النفوذ الفرنسي والهيمنة على المنطقة.

. المطلب الثاني: المنافسة الصينية.

بعدما كان المغرب العربي ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دخل لاعب جديد من الوزن الثقيل على خط المنافسة هو الصين والتي أصبحت أحد عمالقة العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

- **المنافسة الفرنسية الصينية على المغرب العربي:**

تعتبر الصين من أشد المنافسين على المغرب العربي فهي تعد أقوى مستثمر في كل القطاعات الصناعية والزراعية والمعدنية ورغبتها في الحصول على البترول وهذا التدخل الصيني قلب موازين فرنسا رغم أنها تعتبر قوة ذات نفوذ تقليدي في المنطقة فالصين تمثل اليوم ما يقارب 6% من الطلب العالمي على الطاقة فهي تواصل بهدوء زحفها نحو المنطقة.

- **العلاقات الجزائرية الصينية:**

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص204.

تعد الصين بالنسبة الى الجزائر شريكا اقتصاديا هاما ذو مكانة مميزة في العلاقات الثنائية، وذلك من خلال تعزيز القدرة الصينية الشاملة بعد تطبيق الصين سياسة الاصلاح والانفتاح على الخارج واستقرار الأوضاع الاجتماعية في الجزائر شهدت على اثرها العلاقات الاقتصادية والتجارية في ظل الجهود المبذولة من الجانبين، حيث جرى التعاون بين البلدين في مجالات التجارة والطاقة والبنية التحتية واستخدام طاقة الشمس بصورة سلمية.[1] بالإضافة الى أن العلاقات الجزائرية الصينية نموذجية لكون أن الجزائر وجدت في الصين الدعم المعنوي والمادي عندما كان الشعب الجزائري يناضل من أجل الاستقلال والتحرير وكانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1954 وأول فرقة طبية خرجت من الصين كانت للجزائر سنة 1963 ومنذ استقلال الجزائر الى يومنا هذا تمكن البلدين توقيع حملة من الاتفاقيات التي تغطي كامل المجالات الاقتصادية والثقافية والتي تقطف ثمارها اليوم على أرض الواقع. وبعد الحرب الباردة قدمت الجزائر دعما كثيرا للصين في قضايا حقوق الإنسان وتايوان....الخ، كما قدمت الجزائر خلال رئاستها الدورية لمنظمة الوحدة الافريقية من 1999 الى2000 مساعدات كبيرة للأعمال التحضيرية لمنتدى التعاون الصيني الافريقي مما أسهم في تأمين اقامة المنتدى في بكين بنجاح في أكتوبر عام 2000 حسب الموعد المحدد.

. العلاقات التجارية بين الصين و الجزائر.

السنوات	2000	2002	2003	2007	2009	2011	2013	2015
حجم المبادلات التجارية (مليون– مليار)	198.85 مليون دولار	433.8 مليون دولار	659.97 مليون دولار	3.8 مليار دولار	4.4 مليار دولار	6.4 مليار دولار	8 مليار دولار	8.2 مليار دولار

الجدول من اعداد الطالبة

من خلال الجدول نرى أن التبادل التجاري بين البلدين في ازدياد متواصل حيث وصل عدد الصادرات الصينية للجزائر بـ 565.08مليون دولار بزيادة 83.1 %وواردات صينية من الجزائر قيمتها 94.9 مليون دولار بزيادة نسبتها 26.8% في سنة 2002. وتحتل الصين المرتبة السادسة في تصديرها للجزائر لتتقدم بعدها الى المركز الخامس في 2004 والرابع في 2005 لتصل في سنة 2006 الى المركز الثالث بعد فرنسا وايطاليا حسب

الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري[1] ووفقا لإحصائيات وزارة التجارة الصينية بلغت قيمة التجارة الثنائية 3.828 مليار دولار امريكي في عام 2007 بزيادة 83% مقارنة مع عام 2006 وارتفعت صادرات الصين الى الجزائر الى 2.6888 مليار دولار بينما سجلت وارداتها من ذلك البلد 1.140 مليار دولار.

وليومنا هذا ما زال الجانب الصيني يشجع الشركات الصينية ذات القدرة على الاستثمار ومزاولة الأعمال في الجزائر واجراء التعاون في مجالات الطاقة والمعادن وغيرها وبالمقابل فإن الجزائر ايضا ترحب بالشركات الصينية المشاركة النشطة في البناء الاقتصادي في الجزائر بالإضافة الى أن هناك نحو 40 شركة كبيرة توسع في الجزائر أعمالها والتي تتدرج من تشييد الطرق والمباني والاتصالات والطاقة الى موارد المياه والنقل[2]، ويعد فندق الشيراتون احدى الشركات الصينية معلما خاصا رئيسيا في العاصمة الجزائرية حاليا، بينما سيصبح الطريق السريع الخاضع للإنشاء والذي سيربط شرق الجزائر بغربها، شريانا استراتيجيا مهما لدول شمال افريقيا والدول الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.بالإضافة الى أن العلاقة الثنائية بين الطرفين لا تقتصر فقط على المجال التجاري اذ تم الشروع في تعميق التعاون الى قطاعات أخرى كالصناعة والمناجم وبناء الهياكل القاعدية وتكوين الموارد البشرية وتقترح ايضا الصين اقامة معمل لصناعة السيارات وفتح خطوط جوية بين الجزائر والصين المتخذ مؤخرا عاملا اضافيا لتعزيز العلاقات الثنائية وذلك لتسهيل تنقل الأشخاص خاصة رجال الأعمال والعمال الصينيين.

- **العلاقات المغربية الصينية:**

وصلت العلاقات بين الصين والمغرب الى مرحلة جديدة من النمو الشامل منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما قبل 50 سنة وأن الزيارات الثنائية بينهما رفيعة المستوى قد ازدادت بشكل كبير منذ أن تبادل قادة البلدين الزيارات في عامي 2001 و2006 وهو ما أدى الى علاقات سياسية أوثق بين الجانبين[3] وقد وصلت التجارة الثنائية في 2007 الى رقم قياسي بلغ 2.584 مليار دولار أمريكي وشهدت التجارة الثنائية زيادة سنوية تتجاوز 20 بالمائة منذ 2002 مع ارتفاعها بنسبة 34 في المائة في 2007.

---

[1] س.نوال، **العلاقات الجزائرية الصينية في أوجها من التطور في القرن الجديد**، مقال نشر على:
http://www.djazairess.com/elmassar/6613

[2] l'office nationale des statistiques algérien(ons), les dix premiers pays fournisseurs de l'Algérie de 1998 à 2006 dans : http://www.ons.dz/IMG/pdf/10.1er.pays.fournisseur92-06-pdf (29/03/2018).

[3] العلاقات الصينية–المغربية تشهد تطورا شاملا في ذكراها الخمسين، على موقع:
http://arabic-people.com.cn/31660/6380393.html (30/03/2018)

ولقد سعت الصين لزيادة الواردات من المغرب شملت دعوة الشركات الصينية الى المغرب لشراء البضائع المغربية من أجل خفض عجز التجارة المغربية وقد بلغ التبادل التجاري ازيد من 5.1 مليار دولار سنة 2005، بزيادة قدرها28% بالمقارنة مع سنة 2004، ولقد احتلت الصين سنة 2005 المرتبة السادسة كزبون له وشهدت زيادة سنوية تتجاوز 20% منذ 2002 مع ارتفاع بنسبة 34% في عام 2007[1] وقد أعربي السفير الصيني عن أمله في تدفق المزيد من الشركات الصينية للاستثمار في المغرب الذي يتمتع بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والموقع الجغرافي المثالي وقال السفير أن البلدين يشهد أن تعاونا مثمرا في مجالات الرعاية الصحية ووسائل الاعلام والثقافة و التعليم.

- **العلاقات التونسية الصينية:**

اقامت الصين علاقات ديبلوماسية مع تونس منذ يناير عام 1964، وقد حافظت الصين وتونس على الدوام على علاقات سياسية جيدة بعد إقامة العلاقات الديبلوماسية، ففي ديسمبر عام 1996 أقامت وزارتا خارجية البلدين آلية المشاورات السياسية الدورية[2]، حيث أكد السفير التونسي لدى الصين أن العلاقات الثنائية أصبحت نموذجا للعلاقات بين مختلف الدول في ظل هذه الآلية إذ قال: "منذ اقامة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين في عام 1964 تكثفت التبادلات الثنائية على مختلف المستويات مع مرور الأيام حيث تعززت الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين وتعمق التعاون الاقتصادي والتجاري، وتوسعت مجالات التعاون باستمرار وحققت الدولتان تقدما جديدا في التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والصحة والرياضة والسياحة، ويمكن القول أن الصين وتونس شقيقتان وصديقتان جيدتان"[3].

تماشيا مع تعزز الثقة السياسية المتبادلة بين البلدين شهدت التبادلات الثنائية في المجالات الأخرى ازديادا ملحوظا حيث ارتفع حجم التبادل بين البلدين بنسبة أكثر من 10% في السنوات الخمس الماضية على التوالي

[1] بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص212.

[2] العلاقات الصينية المغربية–المغربية تشهد تطورا شاملا في ذكراها الخمسين، مصدر سابق.

[3] علاقات الصداقة بين الصين و تونس نموذج للتعاون بين الجنوب و الجنوب، على موقع:
http://arabic.cri.cn/189/2008/03/28/85@93522.html (30/03/2018)

وبدأ المزيد من التونسيين دراسة اللغة الصينية، وادرجت الصين تونس ضمن المقاصد السياحية الخارجية للمواطنين الصينيين عام 2003.

وقد تطور التبادل التجاري بين البلدين بصورة سليمة منذ التسعينات بقيمة مستقرة ترتفع قليلا بلغ اجماله 129 مليون دولار عام 1998 [1]، تصدر الصين الشاي ومنتجات الصناعات وتستورد الأسمدة الفسفورية. وينظم المنتدى الاقتصادي التونسي–الصيني كل من وزارة التنمية والتعاون الدولي ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسيان بالتعاون مع جمعية الصداقة التونسية الصينية وشارك في حوالي 120 من صانعي القرار الاقتصادي في كلا البلدين. ويتناول المنتدى الاقتصادي الفرنسي الصيني بالبحث في سبل تطوير التعاون بين تونس ومنطقة شانغهاي أكبر المدن الصناعية الصينية.

ووفقا لهذه المعطيات يمكن القول أن الصين حاضرة وبقوة في منطقة المغرب العربي وهذا من خلال تدخله القوي في القطاع التجاري خاصة والاقتصادي عامة بالإضافة الى مجال الاستثماراتمع العلم أن الصين لم تصل الى مرتبتها المرجوة والتي هي المرتبة الأولى لا من حيث الممونين أو الزبائن لهذه المنطقة ولكن بالرغم من ذلك اصبحت الصين تمثل منافسا قويا للمصالح الفرنسية في المنطقة فهذا العملاق النائم كما يطلق عليه أصبح يريد استغلال موقعه الصحيح في العالم وفي منطقة المغرب العربي خاصة.

. المبحث الثالث: علاقة المغرب العربي مع المجتمع الدولي.

تعتبر المنظمات الاقليمية مظهرا جديد للعلاقات الدولية ووسيلة للتقارب بين الشعوب والدول المجاورة جغرافيا والتي تجمعها مصالح مشتركة أو تربطها وحدة الأصل أو اللغة أو الدين.

فقد أصبح التنظيم الاقليمي سمة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية فظهرت للوجود تنظيمات اقليمية مثل منظمة الأمم المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية و التي تعتبر أقدم منظمة من بين هذه المنظمات الاقليمية وهكذا أصبح التكتل الاقليمي أحد السمات المميزة للمجتمع الدولي المعاصر خاصة مع بروز المؤسسات والأجهزة لهذه التنظيمات الاقليمية.

. المطلب الأول: علاقة المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي و الافريقي.

[1] التبادلات الاقتصادية و التجارية بين الصين و تونس، على موقع:
http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2000-09/27/content-2000748.html

1. الاتحاد الأوروبي:

ان الانطلاقة في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة كانت مع المشروع الفرنسي المتمثل في انشاء الجماعة الأوروبية للدفاع وكان الهدف منها تجميد المطالب الأمريكية بإعادة تسليح ألمانيا، فبدأت المشاورات في 25 ماي 1952 وانتهت بتوقيع الاتفاقية المنشئة لقيادة أوروبية موحدة الدفاع كانت تستهدف إنشاء جيش أوروبي موحد إلا أن المثير أن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التصديق على هذه المعاهدة[1] وقامت فرنسا بتوسيع معاهدة بركسل لتضم المانيا، ايطاليا بالإضافة الى فرنسا وبريطانيا ودول البينلوكس و تعلن عن اتحاد اوروبا الغربية في 23 اكتوبر 1954 ولكن رغم تصويت بريطانيا لصالح بريكست الا أنها تظل تحتفظ بعلاقات استراتيجية قوية مع دول المغرب العربي لأسباب عدة تتعلق في المقام الأول بالملفات الأمنية و الاقتصادية.

وما تجدر ملاحظته في هذا السياق هو أنه بالرغم من القرب الجغرافي والحدود الكبيرة التي تملكها مصر مع دول المغرب العربي الا أن أهميتها بالنسبة للدول الأوروبية المتوسطية تأتي في المرتبة الثانية نظرا للطابع المحوري لمصر بالنسبة للقضايا الساخنة المتعلقة بأزمات الشرق الأوسط على رأسها حلف الصراع العربي- الاسرائيلي كما نأخذ علاقات المغرب العربي بأوروبا انطلاقا من حاجة كلا الجانبين الملحة لمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات فهناك بالنسبة للاتحاد مسائل كثيرة تتعلق بالأمن الطاقوي والهجرة السرية ومحاربة الارهاب والتحديات الجيوسياسية التي يفرضها القرن الجغرافي مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.[2] كما يمكن القول ان سياسة الاتحاد الأوروبي ما زالت تتميز حتى الآن بعدم الوضوح وغياب الانسجام نتيجة لاختلاف الأجندات السياسية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي.

- **أسباب الإهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي:**

نظرا لكون المنطقة المغاربية تعتبر قطبا مهما لتأمين المصالح الأوروبية فقد سعت هذه الأخيرة الى ربطها اقتصاديا بالاتحاد الأوروبي والذي تعكسه المشاريع الكبرى بين الضفتين كخط أنبوب الغاز الجزائري الذي عبر

[1] عياد محمد سمير، **سياسات الإتحاد الأوروبي في المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-، 2009، ص75.

[2] الحسين الزاوي، الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي، على موقع:
http://www.alkhaleej.ae/mob/detailed/0138e6e8-a48f-4f00-9a66-8f80ee951ee2
(31/3/2018)

المغرب الى اسبانيا[1]، وقد ازداد الاهتمام بسبب ظهور حركات اسلامية تطالب بالتمسك بالهوية العربية وما صاحبه ذلك من أعمال عنف في المنطقة مثل الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الارهاب.... وتظهر أهمية المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الاوروبي من خلال:

- أهمية السوق المغاربي كسوق نام أمام الصادرات الأوروبية وما تفتحه من فرص استثمار للاتحاد الاوروبي الصناعي العظيم بليبيا ومشروع انابيب نقل الغاز الجزائري الى أوروبا.
- إن احتياطي النفط والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الطبيعية كلها عوامل جذب اهتمام الاقتصاد الاوروبي وتأمين استقراره.
- دور الفوائض المالية النفطية في فتح فرص استثمار واسعة أمام الشركات الأوروبية.

ومن خلال هذه الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي مهتم بالمنطقة المغاربية تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية بين الطرفين بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما.

- **سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي:**

تشكل السياسات بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي والتي يعتمدها الاتحاد نحو هذه المنطقة بداية لمرحلة جديدة من ادارة العلاقات الدولية، حيث تسعى دول الاتحاد الاوروبي الى تأكيد وجودها على الصعيد العالمي اقتصاديا وسياسيا وخاصة في ظل تزايد روابط الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية والاقليمية[2] وكذلك في ظل تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية بدرجة كبيرة، فقدأخذت دول الاتحاد الأوروبي تبحث لنفسها في المنطقة المغاربية من خلال أدوات سياسية واقتصادية وأمنية أو لتحقيق مكاسب سياسية تهدف من خلالها الى تفعيل مركزها الدولي الصاعد.

- **سياسة الاتحاد الاوروبي التجارية:**

تتمثل سياسة الاتحاد الاوروبي في منطقة المغرب العربي بمجموعة من الاتفاقيات الأساسية منها إعلان برشلونة 1995 ومالطا 1997 ومرسيليا2000 فمسار برشلونة عرفت من خلاله المنطقة المغاربية تطورات هامة وهذا كله في اطار محاولة أوروبا لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد موطئ قدم فاعل لها في المجتمع

[1] بالة عمار، مرجع سابق، ص272.

[2] عدالة جعفر، **تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، على موقع:
http://dspace.univ.setif.dz/handle/setif/322 (31/03/2018)

الدولي والهيكل العالمي[1] نجد أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية أرادت أن تضمن مساحة أكبر لهذا الكيان وأن تضمن اسواق لسلعها وهذا شيء طبيعي في الرأسمالية وبالتالي المنطقة التي تساعد في مفهوم التوسع الأوروبي هي منطقة المغرب العربي وتسهيل عملية التوغل الى المنطقة فشجع الاتحاد الاوروبي منظمة الاتحاد المغاربي حتى لا يضطر للتعامل مع كل دولة على حدى في اطار اتفاقيات ثنائية.

- **أبعاد السياسة التجارية للاتحاد الاوروبي في المغرب:**

بالرجوع الى تصريح برشلونة نجد أنه يتضمن ثلاثة محاور أساسية:

- الشراكة السياسية والأمنية.
- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية.
- الشراكة الاقتصادية والمالية.

أنماط الشراكة	التكرار	النسبة المئوية
الشراكة الاقتصادية	121	49.6%
الشراكة السياسية و الامنية	75	30.7%
الشراكة الاجتماعية و الثقافية	48	19.7%
الاجمالي	244	100%

المصدر: بالة عمار، مرجع سابق، ص236

يركز الاتحاد الاوروبي على الشراكة الاقتصادية المالية فكما هو موضح في الجدول نرى أن التكرار أكد على الجانب الاقتصادي بنسبة49.6% على غرار الشراكات الأخرى كالأمنية و الاجتماعية و أخيرا الثقافية. وكان الهدف من التركيز على الشراكة الاقتصادية المالية هو تعزيز عملية العلاقة الاوروبية–المتوسطية للدول الأعضاء.

- **الشراكة الأوروبية مع دول المغرب العربي:**

[1] بن عائشة محمد الأمين، **اتحاد المغرب العربي الاوروبي**، على:http://www.maqalaty.com/23474.html

قامت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية **CEE** على أساس المصالح الاقتصادية وبدايةمن سنة 1963 باشرت كل من تونس و المغرب ثم الجزائر مفاوضات لعقد اتفاقية مشاركة مع المجموعة الاوروبية وانتهت سنة 1969 باتفاقية شراكة وقعت لمدة 50 سنوات (اتفاقية التجارة التفضيلية)[1] وبداية من سنة السبعينات أعادت المجموعة الأوروبية هيكلة سياستها المتوسطية، لتظهر في شكل جديد عرف باسم السياسة المتوسطية سنة 1972، ثم تبنيها قمة باريس (19-21 اكتوبر 1972) لتشمل كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر الأبيض المتوسط والأردن مع استثناء تركيا واليونان بسبب نية ضمها الى المجموعة لاحقا.

يأخذ الاتحاد الاوروبي نصيب الأسد في المعاملات التجارية لدول المغرب العربي بنسبة تبلغ 60 بالمئة، فأكثر من نصف المعاملات التجارية التونسية تتم مع الاتحاد الأوروبيوكذلك الشأن بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي يأخذ حصة 50 بالمئة تقريبا من حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج بقيمة 40 مليار دولار، أما المغرب فيمثل التبادل التجاري له مع الاتحادالأوروبي 70 بالمئة من اجمالي مبادلاته التجارية الدولية، وهذا ما سنوضحه في الجدولالتالي:

. جدول الشراكة الأوروبية مع دول المغرب العربي.

البلـــد	الجزائر		المغرب		تونس	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
السوق الأوروبية المشتركة	76.19	60.72	57.80	53.30	76.70	68.70
فرنسا	17.30	23.10	29.30	24.40	26.60	28
ايطاليا	20.5	12.30	01.90	6.20	21.20	12
اسبانيا	06.10	06.20	08.30	08.70	02.60	03.10

المصدر: بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص127

- **الشراكة الأوروتونسية:**

[1] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ط1، ص77.

الواضح أن السياسة التونسية فشلت في وضع ديبلوماسية اقتصادية خارج سياسة المحاور في المغرب العربي، حيث كانت سباقة في عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995 ودخل حيز التنفيذ في 1998 نظرا لتوجه تونس نحو اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات منذ الثمانينات و بهذا الاتفاق تعد تونس أول بلد من الضفة الجنوبية للمتوسط الذي امضى الاتفاقية، ومن هذا المنطلق تصدر المنتوجات الصناعية التونسية الى أسواق الاتحاد الاوروبي[1] و شملت برامج الإحاطة و التأهيل وعلى حد السواء الاستثمارات المادية (الأجهزة) واللامادية (تكوين الموارد البشرية و الاستثمارات اللوجستية). ومنذ سنة 2011 و تبعا للتحولات السياسية التي شهدتها تونس قام الاتحاد الأوروبي بالترفيع في نسق المساعدات لتونس من أجل مساندتها في عملية انتقالها الديمقراطي وقد تحصلت تونس على صفة الشريك المميزة نوفمبر 2012. حيث أن معظم المبادلات التجارية تحتل الصدارة مع الاتحاد الأوروبي وحيث قدرت صادرات الأوروبية الى تونس سنة 2008 ب909 مليار دولار، والواردات 9.5 مليار يورو وحسب احصائيات رسمية تونسية بلغت قيمة الاستثمارات في نفس السنة 2270 مليون دينار تونسي، أي نحو 70بالمئة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس كما بلغ عدد الشركات الأوروبية في تونس نحو 2500 من اجمالي 2966 مؤسسة أجنبية[2] وتعكس هذه الأرقام مدى اهتمام الأوروبي بالاقتصاد التونسي خاصة اذا كانت 80 بالمئة من الصادرات موجهة للاتحاد الاوروبي.

وبالتالي فإن لتقييمنا هذه الشراكة غير متكافئة تونس مازالت تتخبط في عدة مشاكل خاصة أنها في صالح الاتحاد الأوروبي. وذلك من خلال التجارة فجانبها الاقتصادي دائما يكون في صالحها بالإضافة الى مشكل المديونية الخارجية الذي يثقل كاهل تونس حيث تقدر نسبة الدين الخارجي ب 50% هذا ما جعل الدولة التونسية محبطة في اقتصادها.

- **الشراكة الأورومغاربية:**

[1] العلاقات بين تونس و الاتحاد الاوروبي، معهد الوطني للإحصاء، على موقع:http://www.aleca.tn

[2] شمس العياري، **اتفاقية الشراكة الاوروبية التونسية–حسابات الربح و الخسارة**، على موقع:

http://m.dw.com/ar/

لقد اتسع نطاق التعاون بين المملكة المغربية و الاتحاد الأوروبي حتى شمل الأبعاد الاقتصادية قد كانت الاتفاقية المبرمة عام 1976 ودخلت حيز التنفيذ 1978، ودمجها بجانب الأمور التجارية والمساعدة الاقتصادية والمالية، وتضم اتفاقية الوضع المتقدم المبرمة في المغرب عام 2008 البعد الاقتصادي والمالي والاجتماعي الى جانب البعد السياسي والانساني.

. المبادلات التجارية بين الاتحاد الاوروبي و المغرب:

السنوات	صادرات الاتحاد الاوروبي الى المغرب(مليون درهم)	واردات الاتحاد الاوروبي الى المغرب (مليون درهم)
2000	78868.4	61506.2
2001	81348.5	61839.7
2002	84921.2	66455.2
2003	79871.8	63478.4
2004	84460.3	64730.9
2005	97345.7	73154.2
2006	110836.2	81792.5
2007	136646.2	887776.9

المصدر: بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص133 (بتصرف)

من خلال الجدول نرى أن المبادلات التجارية عرفت نموا سرعا، قدرت ب 13 مليار يورو في حين بلغت الواردات الاوروبية من المغرب قيمة 7.3 مليار يورو، بالإضافة الى أنها تهدف الى ادماج الجزائر في اقتصاد السوق العالمي، بانضمامها الى منظمة التجارة العالمية كما أن الشراكة المتبادلة بين الطرفين تعد من بين أهم العوامل الحادثة على اقامة تعاون وثيق

وهذا ما عبرت عنه ديباجة الاتفاق:[1] الروابط التاريخية و القيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح و الامتيازات.

- إقامة شراكة تركز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...الخ.

[1] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورومتوسطية و اثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، جانفي 2004، ص54.

- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.

بالإضافة الى أن المنتوجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن المرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو أي اجراء له أثر مكافئ.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول المغاربية الثلاث سواء كانت سلبية أو ايجابية فإن وقعها يختلف من دولة الى أخرى وحسب نوعية المنتوجات التي تتعامل بها تجاريا في صادراتها ووارداتها، لكن بالرغم من ذلك فهناك وجود أثار سلبية على الدول المغاربية وذلك لأن الشراكة تمت بين بلدان نامية منفردة وبين قوة اقتصادية كبيرة، فرغم ما حققته الشراكة من ايجابيات الا أنها تبقى ضئيلة أمام سلبياتها.

- **البعد الأمني للاتحاد الأوروبي في المغرب العربي:**

ان العلاقات الأورومغاربية لم تكن وليدة ندوة برشلونة وانما هي قديمة ترجع الى فترة ما بعد استقلال الدول المغاربية، ولكن ما طرأ عليها هو التغير في أولويات هذه الشراكة وان كانت استمرار لسياسات قديمة متجددة ثم تطويرها تماشيا مع المتغيرات والمعطيات الاقليمية والدولية[2] ، وتعتبر اتفاقية الشراكة لسنة 1996 أهم الاتفاقيات الثنائية في الاتحاد الأوروبي والمغرب في المجال الأمني إذ نصت في بنودها على اتفاق يشمل مواضيع ذات أهمية في المجال الأمني بين الطرفين ومنها التأكيد على ضمان السلم والأمن والمساهمة في استقرار وازدهار المنطقة المتوسطية وتشجيع التفاهم ومحاربة المخدرات وقد نصت الاتفاقية[3] كذلك على أن يشمل الحوار السياسي ذات الاهتمام المشترك وفتح دور سياسي منتظم في السياقين الثنائي و الدولي بشأن الاهتمام المشترك.

- **علاقة المغرب العربي مع الاتحاد الافريقي:**

في ظل عدم التفاهم العربي وما تعيشه الساحة العربية من انقسام سياسي وكذلك شبه الوفاة للاتحاد المغرب العربي والذي ظل حبيس حسابات سياسة ضيقة لم يكن أمام المغرب العربي سوى التوجه نحوى افريقيا من أجل

[1] زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، 57.

[2] محمد سليم، **البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص102.

[3] نبيل عبابي، محمد علي زريول، البعد الأمني في العلاقات المغربية الأوروبية، الدراسات الديبلوماسية و الدولية، على موقع:
http://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/plog-post-20.html?m=1 (31/03/2018)

تحقيق طموحاته وتعزيز مكانته السياسية داخل القارة ووذلك ضمن علاقات دولية أصبحت تتجه نحو التكتلات عوض العزلة والانكفاء على الذات.

- **منظمة الاتحاد الافريقي:**

تبلورت فكرة انشاء الاتحاد الافريقي في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في مدينة "سرت" بليبيا في سبتمبر 1999 وقد أنشئ ليكمل ويطور ميثاق وسياسات منظمة الوحدة الافريقية[1]، حيث نص اعلان سرت على انشاؤه طبقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية وأحكام نظامه الأساسي الذي تم الاتفاق عليه في ابوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية.

- **الفرق بين الاتحاد الافريقي و منظمة الوحدة الافريقية:**

تصنف المنظمة على أنها أداة للتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء، بينما يصنف الاتحاد نظريا على أنه منظمة فوق وطنية لها مؤسسات و سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. أما الاتحاد الافريقي ففي قانون تأسيسه مبادئه لم ترد في ميثاق المنظمة لتتماشى مع الواقع الدولي المعاصر وتوجهات العولمة مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان وادانة الارهاب وحق التدخل في حالات محددة بناءا على طلب من الدول الأعضاء لإعادة السلم والأمن[2] كما أن للاتحاد الافريقي أجهزة جديدة لتكون قادرة على النهوض برسالته و أهدافه الطموحة بالإضافة الى أنه عزز مفهوم البرغماتية في قانونه التأسيسي بتجاهله المادة الثالثة والعشرون و منظمة الوحدة الافريقية الذي تنص على تمويل الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاءطبقا لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة بشرط ان لا يتجاوز نصيب أي دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة وحصر ميثاق منظمة الوحدة الطرق السلمية لفض المنازعات في أربعة طرق وهي المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم بينما أضاف الاتحاد الافريقي آليات أكثر فعالية في التعامل مع النزاعات والصراعات بالتركيز على انشاء محكمة العدل بالإضافة الى ترك اساليب التسوية الأخرى مفتوحة وفق ما تقرره مؤتمرات القمة.

[1] ماجد رضا بطرس، **مقالة حول الاتحاد الافريقي الحاضر و استشراق المستقبل**، كلية التجارة و ادارة الأعمال، جامعة حلوان، 2005، ص7.

[2] نفس المرجع، ص8.

- **أهداف الاتحاد الافريقي:**

توضح النظرة المتعمقة في القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي أنه قد وضع في اعتباره المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ومن ثم قد نص على القانون التأسيسي على مجموعة من الأهداف أهمها:[1]

تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الافريقية.

- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها و استقلالها.
- تعزيز مواقف افريقية موحدة حول المسائل ذات الأهمية للقارة و شعوبها والدفاع عنها.
- تعزيز السلم و الأمن والاستقرار في القارة.
- تعزيز المبادئ و المؤسسات الديمقراطية و المشاركة الشعبية.
- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الاقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد

- **مع المغرب:**

السياسة الخارجية للمغرب منذ عهد الحسن الثاني كان يعتبر افريقيا جزءا من أسرته بالرغم من التحفظات ازاء سلوك وموافقة العديد من القادة الأفارقة بخصوص مشكلة الصحراء، كما أن هناك ارتباط ديني بين المغرب ودول غرب افريقيا والتي نشر فيها الاسلام على يد المغاربة، حيث كان من أولويات المغرب أن تثبت افريقيا ذاتها على الساحة الدولية[2] بعد انسحاب المغرب من منظمة الاتحاد الافريقي وذلك احتجاجا على قبول المنظمة بعضوية جبهة البوليساريو وها هو يعود من جديد غير أن قرار عودة المغرب الى منظمة الاتحاد الافريقي جاء مفاجئا على اعتبار أن سبب الخروج لازال قائما.

- **سياسيا:**

[1] زياني كلثوم، **الاتحاد الافريقي و تسوية النزاعات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر-3-، 2011، ص116.

[2] "عودة المغرب الى الاتحاد الافريقي" سياسة الواقع و دبلوماسية الاقتصاد، على موقع: http://barq.rs.com/barq

كانت عودة المغرب الى المنظمة تهدف الى سياسة محكمة فقرار عودتها لم يكن بشكل عشوائي بل كان بشكل منهجي و دبلوماسي فرغم خروج المغرب من المنظمة الا أنها لم تقطع علاقاتها الافريقية بل حافظت على العلاقات الثنائية مع مجموعة من الدول التي لم تكن تشكل تهديدا على الوحدة الترابية.[1]

ولقد اختار المغرب سياسة التوجه جنوبا نحو افريقيا منذ اعتلاء الملك محمد السادس الحكم الذي قامت السياسة الخارجية للمغرب على تعزيز التعاون "جنوب جنوب" وهذا لراجع للفشل الذي يعرفه اتحاد المغرب العربي وعدم قدرته على تقديم التكامل الاقتصادي والتكافل السياسي المطلوب.

من جهة أخرى فالمغرب استوعب كون سياسة "الكرسي الفارغ" في التعامل مع افريقيا، ساعد المحور المعادي لمغربية الصحراء و المتمثل في الجزائر ونيجيريا وجنوب افريقيا على الترويج لأطروحة انفصال الصحراء عن المغرب. ومن الناحية القانونية فالمغرب طلب العودة وذلك لكنه ان انسحابه كان من منظمة غير المنظمة القائمة حاليا. بالإضافة قام المغرب بمنح وثائق الاقامة الى العديد من المهاجرين الأفارقة في اطار دمجهم في المجتمع المغربي حيث لقيت هذه الخطوة استحسان الدول الافريقية وتأكد أن التوجه الافريقي أمر حتمي وليس فقط مزايدات من أجل مكاسب سياسية[2]، كما أن المغرب بعدما كان بلد عبور للمهاجرين أصبح بلد اقامة وهو الأمر الذي ساعد على تزايد وتوافد أعداد كبيرة منهم.

- **اقتصاديا:**

يستعيد المغرب مقعدا في الاتحاد الافريقي وينهي سياسة الكرسي الفارغ المتبع منذ عقود، وهو ما سيخدم أجندة سياسة الخارجية والتي اصبحت القارة الافريقية ضمن اولوياتها في السنين الأخيرة كما أن هذه العودة سوف تفتح امام المغرب فرصا استثمارية واسعة في القارة لاسيما وأن العديد من الشركات والبنوك المغربية لديها استثمارات في عدد من الدول الافريقية وهي بصدد توسيعها[3] فالمغرب تنسج شبكة واسعة من الاتفاقيات الدولية وتعزيز الاستثمارات ذات الطابع الثنائي و الاقليمي، حيث بلغت 18 اتفاقية مع بلدان افريقية، واتخذت الحكومة المغربية منذ يناير 2011 تدابير واجراءات صرف تحفيزية لدعم تموقع المستثمرين المغاربة في

---

[1] نفس المصدر.

[2] حملة تسوية أوضاع المهاجرين الافارقة بالمغرب، مقال نشر على: http://m.alyaoum24.com/407928.html

[3] محمد بن كاسم، **عودة المغرب للإتحاد الافريقي.....النقاشات و الرهانات**، على موقع:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/1/31

القارة الافريقية و ذلك برفع سقف الاستثمارات المعفاة من ترخيص مكتب الصرف من 30 مليون درهم الى 100 مليون درهم تشجيعا لتدفق رؤوس الأموال المغربية الى البلدان الافريقية، حيث أصبح المغرب المستثمر الافريقي الثاني بعد جنوب افريقيا بالتنوع في قطاعات الاستثمار في أزيد من 25 دولة.[1]

كما أن المغرب أصبح يدرك أن اي جهد لتقوية اقتصاده وحشد الدعم لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء لن يلاقي النجاح دون الاعتماد على العمق الافريقي.

بعد أن تمكن المغرب من الانضمام الى منظمة الاتحاد الافريقي وذلك تتويجا لعقد من الزمن من العمل الديبلوماسي والاقتصادي يبقى التحدي المستقبلي لهذا الانضمام هو تعامل المغرب مع السبب المباشر الذي نتج عنه الانسحاب من منظمة الاتحاد الافريقي وهو تواجده وجبهة البوليساريو في مكان واحد حيث سيعمل المغرب على تجميد عضوية ذلك الكيان معتمداعلى الدول المشكلة للأغلبية في الاتحاد والتي سحبت اعترافها بالجبهة وساندت المغرب وبصفته لاعبا أساسيا في افريقيا.

- **مع تونس:**

عملت الدبلوماسية التونسية بعد 7 نوفمبر 1987 على تعميق إنتماء تونس الافريقي وقد شارك الرئيس زين العابدين في ماي 1988 في القمة الافريقية في أديس أبابا وقد تزامنت مع اعادة العلاقات بين تونس واثيوبيا التي قطعت بسبب مساندة تونس لاستقلال اريتيريا.

- **اقتصاديا و دبلوماسيا:**

ساهمت الشركة التونسية للكهرباء والغاز من خلال فرعها الدولي في خطط التنوير في عدد من بلدان القارة غير أن ذلك الاهتمام بالشأن الافريقي والوعي بأهمية التحرك الديبلوماسي على الصعيد الاقتصادي لم يقابلها مجهود كبير لتوسيع شبكة التمثيل الديبلوماسي في القارة، وهو تمثيل متواضع مقارنة ببلدان أخرى كمصر والجزائر اللتين لكل منهما 37 سفارة والمغرب التي لها 20 سفارة[2] فضلا عن القصور في مجالي النقل البحري و النقل الجوي إذ لا يتعدى عدد وجهات الخطوط الجوية التونسية في افريقيا جنوب الصحراء أربع وجهات وهي باماكو وداكار ووابيدجان.

[1] عودة المغرب للاتحاد الافريقي، مصدر سابق.

[2] عبد الحفيظ الهرقام، **مكانة افريقيا في سياسة تونس الخارجية**، عل موقع :

http://www.lediplomate.tn(2018/3/31)

وقد ساهمت الديبلوماسية بشكل فعال في مختلف مراحل الاعداد لتحويل منظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقي الذي أعلن عن قيامه في قمة لوزاكا سنة 2001[1] وتقوم استراتيجية تونس الخارجية في الاتحاد الافريقي على :

تبادل الزيارات في أعلى مستوى وعقد اجتماعات اللجان المشتركة والسهر على تنفيذ اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات.

- تمكين عدد من الطلبة الأفارقة من منح تخول لهم مزاولة دراستهم في تونس.
- تكثيف الحضور الديبلوماسي في مختلف مناطق القارة، من خلال فتح سفارات ولو بصورة تدريجية في دول لها من الامكانيات الاقتصادية ما يسمح بترويج المنتوجات الوطنية في اسواقها.
- الحرص على المشاركة في اجتماعات الاتحاد الافريقي الذي يمثل كتلة سياسية مهمة
- العمل على تعزيزحضور الكفاءات التونسية في هياكل الاتحاد استنادا الى حصة تونس من المناصب والبالغ عددها 17 منصبا.

- **الجزائر:**

تحتل الجزائر مكانة هامة ومرموقة في القارة السمراء وظلت دائما تناضل من أجل التحرر السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما كان واضحا في بيان 1 نوفمبر ثم ميثاق 1976، تحولت هذه المنظمة الى اتحاد افريقي سنة 2001 وقد انضمت الجزائر اليها سنة 1963 وساعت في تحريردولها ومكافحة التمييز العنصري بواسطة تعميق التعاون الافريقي وفي جويلية 2002 تأسست منظمة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد) وكانت الجزائر وجمهورية جنوب افريقيا و نيجريا بين مؤسسيها والهدف منها:[2]

. التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وايجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر وتحقيق حياة أفضل للمواطن الافريقي من خلال تأكيد الملكية الافريقية للنيباد ومسؤولية الحكومات والشعوب الافريقية والسعي لإقامة مشاركة بناء مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية المعنية، تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة.

[1] نفس المصدر.

[2] النيباد.....الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء، على: http://www.aljazeera.net/home/search?q=%20

ويكمن دور الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة في افريقيا ومشكلة الصحراء الغربية ايضا من بين المشاكل التي تدخلت فيها الجزائر فبعد تأسيس الاتحاد الافريقي بقيت الجزائر تسعى الى تحقيق تعاون افريقيا لمحاربة هذه الظاهرة التي سوف تتضح معالمها أكثر ويزداد الاهتمام بها أكثر بعد 11 سبتمبر فبعد هذه الاحداث زاد الاهتمام بهذه الظاهرة بشكل أسرع من ذي قبل سواءا على الصعيد الاقليمي والدولي. وفي اطار سعي الجزائر الى تحقيق تعاون افريقي لمحاربة هذه الظاهرة فهي تسعى الى ايجاد قوات تبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الارهابية وومصادر تمويلها[1] مع توظيف مجموعة من العوامل من أجل الصحراء الغربية خاصة وأن الدول المؤيدة للمغرب هي دول من الساحل الافريقي، ومع تحسين علاقة الجزائر مع فرنسا والضغط عليها أكثر للتنازل عن وقوفها وراء هذه الدول الافريقية من أجل تأييد المغرب من شأنه أن يؤدي الى وأد مشروع اعادة النظر في عضوية الجمهورية العربية الصحراوية و كذا اسقاط حقها في تقرير مصيرها.

ومن هنا فإن اهتمام الجزائر بموضوع السلم و الأمن الافريقي قد لعب دوراهاما سواء خلال تشكيل لواء قدرة شمال افريقيا التابع للقارة الافريقية أو من خلال تفعيل مجلس الأمن والسلم، فالنتيجة المتوصل اليها هي أن الجزائر لعبت دورا أساسيا في دعم مشاريع وآليات الاتحاد الافريقي خاصة بدعمها لمشروع النيباد كما أنها سخرت هذه المشاريع لخدمة مصالحها المتمثلة في اقحام الصحراء الغربية في تشكيل القوة الافريقية الجاهزة لمكافحة الارهاب ابعاد التدخل الأجنبي في المنطقة.

ومن هنا نستنتج أن المغرب العربي لعب أدوارا هامة ومؤثرة وحاسمة على الساحة الافريقية فقد كان دور الجزائر المستقلة فاعل أساسي في افريقيا من خلال وقوفها وراء الحركات التحررية ليؤدي ذلك الموقف الى التوتر بينهما وبين جارتها المملكة المغربية لتتمكن في الأخير من فرض العزلة على افريقيا. ومبعث الطموح الافريقي هو الرغبة في الوصول الى ثمار سياسية واقتصادية واجتماعية على غرار الاتحاد الاوروبي، فرغم ما بلغه الاتحاد الافريقي الا أن الاتحاد يحتاج الى التدرج في عملية البناء المؤسسي ومواجهة المشكلات التي تعيقه كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

. المطلب الثاني: علاقة المغرب العربي مع هيئة الأمم المتحدة.

[1] العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2010، ص146.

الأمم المتحدة (UN) هي منظمة حكومية دولية تم إنشائها يوم 24 اكتوبر1945 بهدف تشجيع التعاون الدولي. تم انشاء هذه المنظمة كبديل لمنظمة عصبة الأمم، وعند تأسيسها كان فيها 51 عضو أما الآن فهي تضم 193 عضو، يقع مقرها في مانهاتن مدينة نيويورك

أهداف الامم المتحدة:

تسعى الامم المتحدة الى تحقيق عديد من الاهداف السامية من أهمها: فض النزاعات التي قد تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين ومنع استخدام القوة، وتحقيق السلام العادل بين دول العالم ومن بين أهم الأهداف التي تطرقت إليها الأمم المتحدة:[1]

- حفظ السلم و الامن الدوليين حيث خصت الهيئة مجلس الأمن بسلطة تحقيق السلم والأمن الدوليين لما يملكه من سلطات وفعاليات واسعة، وعهدت الهيئة لمجلس الأمن بتحقيقه، سواء بالطرق السلمية أم باستخدام القوة.
- تحقيق التعاون الدولي من خلال حل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية ووالثقافية والانسانية والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز وأيضا من خلال تحقيق مستوى أعلى للمعيشة و تيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز و احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا.
- جعل الهيئة مرجعا لتنسيق اعمال الأمم المتحدة وتوجيهها نحو ادراك هذه الغايات المشتركة.

- **مع المغرب:**

بعد انضمام المملكة المغربية لمنظمة الأمم المتحدة يوم 12 نوفمبر 1956 حرص المغرب على تأكيد التزامه بالإسهام في تحقيق أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة التي تتواقف مع مرتكزات السياسة الخارجية المغربية ومحددات نشاطاتها على المستوى الدولي.

كما أن المغرب يدعم جهود الأمم المتحدة الرامية الى تقوية التعاون الدولي وتعزيز التضامن جنوب جنوب. وهذا ما جعله شريكا لا غنى عنه في العديد من الملفات الشائكة خاصة المرتبطة بتحديات التنمية في افريقيا

[1] مبادئ و أهداف و تنظيم هيئة الأمم المتحدة، على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/Monzmat3/UN/sec03.doc_cvt.html (4/04/2018)

ومحاربة الارهاب كما أنه المشاركة المغربية في الدورة الـ72 للجمعية العامة للأمم المتحدة مكنت من استخلاص ثلاثة استنتاجات[1] الدور الكبير الذي توليه المغرب والمصداقية التي تحظى بها على المستويين الاقليمي والدولي، فنظرا لإسهام المغرب الكبير في حل القضايا التي تواجه المجتمع الدولي على مشاركة الوفد المغربي في عدة اجتماعات مصغرة على هامش الجمعية العامة لتقديم التجربة المغربية.

ووفق المعطيات الرسمية للأمم المتحدة فالمغرب تحتل المرتبة 14 من بين الدول المساهمة بالقوات العسكرية وعناصر الشرطة حيث يصل مجموع عددها الى 1610 من العسكرين وأفراد الشرطة[2] ومن بين أهم المناطق التي تنتشر فيها المغرب هي جمهورية افريقيا الوسطى حيث توجد القوات المغربية في الجنوب الشرقي بمناطق بانغاسو، وزيمبو، ورفاي، التي تعد أخطر المناطق بالبلاد.

وقد شارك المغرب في تفعيل التسوية المقترحة سنة 1991 من قبل هيئة الأمم المتحدة من أجل حل نزاع الصحراء المغربية، و بالنظر الى تعقيد مشكل تحديد الهوية بالاضافة الى الخلافات الأساسية التي ميزت مواقف الأطراف حول جوانب اساسية من التسوية[3]، خلص مجلس الأمن الى استنتاجات حول هذه الوضعية في 29 فبراير 2000 ضمن القراررقم 1292 يهدف الى التشاور مع كل الأطراف وبحث السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد حل دائم ومتفق عليه بشأن النزاع في الصحراء وبموجب القرار رقم 1541 في 29 افريل2004، تبني مجلس سياسي متفاوض بشأنه لتسوية قضية الصحراء كما وضع هذا النزاع سياقه الاقليمي الحقيقي. لكن بالرغم من مشاركة المغرب في هيئة الأمم المتحدة إلا أن علاقتها متوترة مع المنظمة هذا لنزاعها مع جبهة البوليساريو الى نزاع مسلح استمر حتى عام 1991 وتوقف بتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار.وتشرق الأمم المتحدة على مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو بحثا عن حل نهائي للنزاع حول إقليم الصحراء منذ توقيع الطرفين اتفاق وقف اطلاق النار[4] وقد أكد مجلس الأمن مرة أخرى في قراراته 12 الصادرة منذ 2007 على المعايير الأساسية الوحيدة لحل هذا النزاع.

---

[1] محمد بن محمد العلوي، **الأمم المتحدة تشيد بدور المغرب في القضايا الاقليمية و الدولية** على موقع: http://alarab.co.uk

[2] عزيز عليلو، **الأمم المتحدة:المغرب من أكثر الدول المساهمة في عمليات مساهمة لحفظ السلام**، على موقع: http://m.2.ma/ar/news (31/03/2018)

[3] تطور قضية الصحراء الغربية في إطار هيئة الأمم المتحدة، http://sahara-question-com/ar/content

[4] المغرب في الأمم المتحدة: **قضية الصحراء الغربية هي مسألة ترابية**، على موقع: http://m.alayam24.com/article-46379.html(01/03/2018)

- **مع الجزائر:**

ساهم انضمام الجزائر الى هيئة الأمم المتحدة بعد الاستقلال في 8 اكتوبر 1962 في إعطاء ميزة خاصة للديبلوماسية بالعالم خاصة ما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودعم القضايا العادلة وتسعى الجزائر بتطبيق كل المواثيق الأممية ويلتحق رابطها بالهيئة فيما يلي[1]:

- تسعى لحل كل النزاعات بطريقة سلمية.
- تندد بالاستعمار وسيطرة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة.
- تطرح المشاكل الاقتصادية للدول المتخلفة في الأمم المتحدة حيث دعت سنة 1973 الى وضع نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة.
- تطالب بتجريد الدول الكبرى من الامتيازات مثل حق الفيتو الذي تتمتع به الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، فرنسا، روسيا وبريطانيا)[2]

وقد لعبت الجزائر دورا هاما خاصة بعد طلبها بعقد دورة خاصة للأمم المتحدة من أجل دراسة القضايا الاقتصادية لدول العالم الثالث لاسيما ما تعلق منها بأسعار المواد الأولية التي كانت متدهورة في ذلك الوقت.كما أن الجزائر انضمت أيضا الى المنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة منها منظمة اليونيسكو، منظمة الصحة الدولية، منظمة العمل الدولية واليونيسيف.

وقد أكد وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي في قوله: "إن انضمام الجزائر الى منظمة الأمم المتحدة يمثل شهادة ميلاد سيادة الدولة الجزائرية المعترف بها وبدستورها وبحدودها الدولية[3] وهذا من خلال اتفاقية التعاون بين الطرفين، ومن الجانب الاقتصادي شاركت الجزائر أيضا من خلال ما يأتي:[4]

- دعوة شعوب العالم الثالث الى تأميم ثرواتها الوطنية.
- المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تسوده العدالة والمساواة.
- مراقبة الأنشطة لشركات متعددة الجنسيات.

---

[1] انضمام الجزائر لهيئة الأمم لمتحدة 1962 اعطى ميزة خاصة للديبلوماسية بالعالم، على موقع:
http://www.embassy.algeria-uae.com (01/03/2018)

[2] الجزائر و الهيئات الدولية و الاقليمية.: http://www.rihab.com/vbarchive/index.php/t-5541.html

[3] امينة. ل، **انضمام الجزائر الى منظمة الأمم المتحدة كان شهادة ميلاد سيادة الدولة الجزائرية**، على الرابط:
http://www.ennaharonline.com (01/03/2018)

[4] مكانة الجزائر بالعالم، على موقع:http://www.onefd.edu.dz (1/03/2018)

- اصلاح النظام النقدي الدولي.
- تحقيق التوازن بين أسعار المواد الأولية و المواد المصنعة.
- المطالبة بمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للعالم الثالث.
- ضمان حماية الموارد الطبيعية في البلدان أكثر فقرا.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي الأخير يمكن القول أن الأمم المتحدة تسعى من خلال منظمتها حل مختلف المنازعات واحلال الأمن والسلم الدوليين من خلال مجلس الأمن الدولي، فقد كان اقرار السلام وتحقيق التقدم عن طريق التنمية وتعزيز حقوق الانسان والنهوض بالقانون الدولي هي الأهداف التي توخاها المؤسسون الأوائل منذ 50 عاما مضت وهي نفسها أهداف اليوم.

إن الأمور التي أظهرتها بجلاء تحديات ما بعد فترة الحرب الباردة هو أن الحاجة الى التعاون الدولي الذي يسمح للدول بخدمة مصالحها الخاصة وكذلك مصالحها المشتركة، أصبحت الآن أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى.

خاتمـــــة:

يمكن القول أن بعد تناول دراستنا تحت عنوان "السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي وأثرها غلى المغرب العربي" فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج في هذه الدراسة.

لطالما تمثلت فكرة انشاء مناطق نفوذ وتأثير وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية احداهم الأهداف الاستراتيجية الثابتة في الفلسفة السياسية الفرنسية، وتعد منطقة الساحل الافريقي من أهم الأهداف الأساسية لفرنسا كونها ذات أهمية استراتيجية بارزة ونظرا لموقعها الذي تتميز به عن باقي مدن العالم والموارد التي تزدخر بها من (النفط، الغاز، اليورانيوم و الذهب....) جعلها محل إهتمام فرنسا التي سعت الى إحتواء المنطقة والطغيان على نفوذها بالرغم من أن منطقة الساحل الافريقي واجهت تحديات أمنية عديدة وخاصة عامل الإرهاب و لكن رغم هذه التهديدات لم تتنازل فرنسا عن منطقة الساحل بل بالعكس تدخلت بهدف تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة مثل تدخلها في أزمة الصحراء الغربية والأزمة التشادية وأيضا الأزمة المالية.

لكن الأهداف الأساسية كانت تحقيق مصالحها الشخصية ولكن فرنسا لم تكن هي الوحيدة التي تريد الاستيلاء على المنطقة بل تدخلت دول أخرى مثل أمريكا والصن وأضحى التنافس الدولي على هاته المنطقة يتزايد من أجل بسط النفوذ وضمان المصالح الاقتصادية في المنطقة في ظل الأزمات التي يعيشها العالم حاليا، و لم ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على الساحل الافريقي وإنما ركزت مصالحها أيضا على المنطقة المغاربية من خلال استراتيجيتها الاقتصادية والأمنية التي تمثلت في النفط حيث أنه يشكل ضرورة حيوية لتشغيل آلة الصناعة العالمية، ومن جهة أخرى فإن كل من يملك هذا المورد يستطيع انتزاع مكاسب الدول الأخرى من دون أن يكون لها سيطرة على مصادره ومن خلال هذا تسعى فرنسا جاهدة الى الاستيلاء على كل الموارد الموجودة في المنطقة والاستثمار في أراضيها.

فرغم التراجع الذي شهدته فرنسا في موقعها في المغرب العربي الا أنها لا تزال الشريك الاقتصادي الأول لدول المغرب العربي سواء من حيث الصادرات أو من حيث الواردات، وقد ركزت على ضرورة تكثيف تفاعلاتها التجارية مع المغرب العربي لكي تكون مثالا للجودة الاقتصادية الفرنسية والنوعية الإبداعية لمنتوجاتها. كما أن

ترقية هذه الأسواق الخاصة بفرنسا سيعطي حركية أوسع للاقتصاد الفرنسي يرفع من مستواها المقارن بين الدول الصناعية الكبرى.

أما المصلحة الثانية التي تربط فرنسا بالمغرب العربي هي الاستراتيجية الأمنية فانعدام الاستقرار في المغرب العربي هو تهديد لأمن الدولة الفرنسية ويعتبر الارهاب الدولي من أهم التهديدات الخطيرة التي تمس المنطقة خاصة وأن هذه الجماعات الارهابية متواجدة بمنطقة متوسطية لا تبعد الا بضعة كيلومترات عن فرنسا، أما المصدر الثاني للتهديد هو الجريمة المنظمة والتي تعتبر من أخطر التهديدات التي تواجه المنطقة المغاربية من خلال الاتجار بالأسلحة والهجرة غير شرعية التي تدفع بملايين البشر الى الهروب نحو الضفة الأخرى وهذا راجع لانعدام الأمن والحرية ما قد يؤثر في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها، بالاضافة الى المخدرات. وهذا ما جعل فرنسا تهتم بايجاد حلول ونظم قادرة على ضبط سكان المنطقة وثباتهم كما أن فرنسا لم تهتم بالمصالح الاقتصادية و الأمنية فقط بل أيضا فيما يخص السياسة والثقافة فقد سعت فرنسا لتقديم المساعدات للحفاظ على لغتها وعلى المؤسسات العلمية والتربوية وأيضا تطوير برامج تهدف الى ابقاء على علاقات حماية النخب الثقافية والمحلية وجذبها الى دائرة النفوذ الفرنسي والتأثير عليها.

أما المصالح السياسية فقد كانت من خلال دعم فرنسا للمغرب الاقصى في قضية الصحراء الغربية وايضا استخدام اصواتها في المحافل الدولية لمساندة مكانة ومطالب فرنسا عالميا. لأن هذا الهدف يبقى أحد العناصر الأساسية في الخارطة الفرنسية، هذا بالاضافة الى كون هذه السياسة أداة لمنع التغلغل للقوى الأخرى على غرار الصين والولايات المتحدة الامريكية ففرنسا تسعى في سياستها الى خلق سياسة خارجية أوروبية مشتركة اتجاه المنطقة بغرض اثبات نفسها ومكانتها كقوة فعالة، وهي تهدف الى تقوية مركز التحاد الأوروبي في النظام العالمي لأن فرنسا تدرك امكانياتها الفردية المحدودة والتي تمنعها من تحقيق احلامها في منطقة المغرب العربي.

إذن فالسياسة الخارجية الفرنسية سواء في منطقة الساحل الافريقي بصفة عامة أو المغرب العربي بصفة خاصة لا تختلف أهدافها ولا خلفياتها في كلا المنطقتين فهي تسعى الى السيطرة عليهما رغم التهديدات الأمنية الموجودة بالمنطقتين وبقدر ما تشكل لمصالح فرنسا تحديات كبيرة الا أنها تعتبر محفزا قويا لإعادة احياء وتأكيد ذلك الدور الفرنسي القديم في المنطقة والذي لم يختفي لكنه خف قليلا وبطرق واساليب واستراتيجية جديدة.

التوصيات:

يبدو أن العمل الجماعي المشترك في إطار التنسيق الإقليمي كفيل بمعالجة مختلف المخاطر والتهديدات التي تعاني منها القارة خصوصا أن معظم المشاكل هي ذات أساس اقتصادي مرتبطة بشكل كبير بعجز الدول عن أداء وظائفها بالشكل الصحيح من خلال توفير حاجيات الأفراد وضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والتي يؤدي فقدانها في الغالب إلى ردود فعل عنيفة تتجاوز حدود الدولة الواحدة ،فإيجاد إستراتيجية جماعية لتدعيم ضعف الدولة وتقويتها لتصبح أكثر فاعلية في المنطقة سيجعلها بمنأى عن التدخلات الخارجية في شؤونها تحت مسميات مختلفة والتي لا تزيد الأمور إلا تعقيدا.

من المستحسن أن تبادر الدول الإفريقية والحدودية المعنية بمجريات الأمور في منطقة الساحل الإفريقي (الجزائر والمغرب) إلى التنسيق ووضع استراتيجيات وخطط عمل جماعية كفيلة بتأمين مصادر الأمن والاستقرار في المنطقة انطلاقا من ضمان الأمن الإنساني بكل أبعاده بصورة حقيقة.

إن الآليات الدولية تبقى غير كافية لمواجهة الأزمات في القارة كما أن هذه الآليات تركز بصفة أكبر على الجانب العسكري أو خدمة مصالح قوى معينة ولذا من الأفضل إيجاد وتفعيل مبادرات محلية ووضع خطة عمل ترتكز على النقاط التالية:

- بلورة آليات ناجحة تستهدف التنمية في القارة من أجل القضاء على الفقر،المجاعة،الأوبئة والتهميش السياسي، وبناء آليات فعالة للحكم الراشد وفق الخصوصية الإفريقية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية داخل القارة والعمل على رفع حجم التبادل التجاري البيني وتشجيع الاستثمار المشترك.
- الاعتماد أكثر على آليات العمل الإقليمي والتنسيق المتعدد الأطراف بين الفواعل المعنية بعملية بناء السلم والأمن في القارة – خاصة منطقة الساحل الإفريقي– التي من شأنها توفير التمويل الكافي لتنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى في المنطقة.

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتـــــب:

1/ ابو القاسم خشيم مصطفى عبد الله، **الشراكة الاوروبية –المتوسطية: النتائج و ردود الأفعال**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 2002.

2/ ابو عامرعلاء، **العلاقات الدولية (الظاهرة. العلم. الدبلوماسية. الاستراتيجية)**، عمان دار الشروق للنشر و التوزيع،2004.

3/ امين مرسي ليلى، **مبادئ العلوم السياسية**، منشاة المعارف، الاسكندرية،2014.

4/ البار أمين، منير بسكرى، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية ، ط1،2014

5/ بيبيرينوفانودوروزيل، جان كاتيست، **مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية** (ترجمة فايزكم نقش)، منشورات عويدات، بيروت–باريس1982.

6/ بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الفجر للنشروالتوزيع،ط1، 2006.

7/ بن عنتر عبد النور، **التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

8/ بوقارة حسين، **اشكالية مسار التكامل في المغرب العربي**، دار هومه، الجزائر،2009.

9/ تورودوف وليام ، (ترجمة كاظم هاشم نعمة)،**الحكم و السياسة في افريقيا**، اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.

10/جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، (ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم)، جامعة تمبل– الولايات المتحدة الامريكية، عمادة شؤون المكتبات– جامعة الملك سعود، 1989.

11/ جواد حي، عبد السلام ابراهيم بغدادي،**الامن القومي العربي دول الجوار الافريقية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 1999.

12/ حامد ربيع،**نظرية الدعاية الخارجية**، مكتبة القاهرة الحديثة، 1969 .

13/ الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1986.

14/ حسين غازي، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية و الامبريالية الأمريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2005.

15/ حورعبد العالي، **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل و الصحراء و انعكاساتها على الامن القومي العربي**، المملكة المغربية.

16/ دبورأمين، **السياسة الخارجية**، polm3304،2015 .

17/ دورتي جيمس، بيروت بالستغراف، **النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية** (ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت، كاظمة النشر والترجمة و التوزيع1985.

18/ زايد مصباح عبيد الله، **السياسة الخارجية**، منشوراتELGA،مالطا،1994.

19/ س.ناي جوزيف الابن(ترجمة الدكتور احمد امين الجمل و مجدي كامل)،**المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ**، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1998.

20/ السيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1198 ، ط2، ص7

21/شابي محمد، **المنهج في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الادوات)**، الجزائر، 1997.

22/ عبد الحافظ عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسة المعاصرة: دراسة في النماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

23/ عبد الحميد نسرين، **الجريمة المنظمة العبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

24/ عبد العظيم خالد، **سياسة فرنسا في افريقيا المصالح العليا و التحركات العسكرية دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، دار الكتاب الحديث.

25/ عبد الله زايد مصباح، **الدبلوماسية**، بيروت، دار الجيل، 1999.

26/عبد المجيد العبدلي، **قانون العلاقات الدولية**، دارأقواس للنشر، مطبعة فن و الوان،تونس،1994.

27/ محمد طه بدوي(دكتور)، **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية ، بيروت 1972.

28/ مصلوح كريم، **الامن في منطقة الساحل و الصحراء في افريقيا**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2014.

29/ مهنا محمد نصرا، **مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2002.

30/ مؤيد سامر، **الاستراتيجية من منظور وظيفي اجرائي**، جامعة كربلاء، العراق.

31/ ناي جوزيف، **المنازعات الدولية للنظرية و التاريخ**، ترجمة احمد امين الجمل و مجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العامة،1997.

32/ نوري أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، المملكة الاردنية ،دار زهران للنشر و التوزيع2010.

33/ هارولد نيكولسن(ترجمة محمد مختار الزقزوقي)، **الدبلوماسية**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1957.

34/ الهذيلي عبد الرحمن، الارهاب في تونس، المتنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، اكتوبر2016.

35/ والي خميس حزام، **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

36/ يوسف حتى ناصيف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي 1985.

2- **المذكرات**:

1/ ابراهيم مريم،**التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تاثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة خيضر، بسكرة، 2012.

ابراهيم تيسير قديح، **التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا2011**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

2/ أحمد دلاوي، **الوضع الأمني في منطقة الساحل و الصحراء و أثره على الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص دراسات مغاربية، جامعة سعيدة، 2016.

3/ أسماء رسولي،**مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2011.

4/ امبارك الذهبة أم الشيخ، **عمليات حفظ السلام الأممية دراسة حالة بعثة المينورسو في الصحراء الغربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أزاير بن يوسف بن خدة، 2007.

5/ انغاسوب غي جيريمي،(ترجمة سامي عيسى عبد الله عثمان)، **تشاد عشرون عاما من الازمة**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الآداب-الترجمة، جامعة الخرطوم كلية الآداب، اكتوبر 2003.

6/ بن الشيخ فايزة، **دور الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: دراسات امنية و استراتيجية، جامعة ورقلة، 2015.

7/ بوبية نبيل ،**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر-3- ،2013.

8/ بوقارة حسين، **محاضرة السياسة الخارجية** المقارنة القيت على طلبة العلوم السياسة اولى ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة 2007.

9/ ححاد ياسمين، **اثر الواقع الامني للساحل الافريقي على امن غرب المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: دراسات مغاربية و متوسطية، جامعة تيزي وزو، 2016.

10/ دليلة غدير، **الاستراتيجية الامنية الفرنسية في منطقة الساحل (دراسة حالة مالي)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علاقات دولية دراسات امنية و استراتيجية، جامعة ورقلة، 2014.

11/ سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2010.

12/ سليم محمد، **البعد الأمني في العلاقات الأورومغاربية فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011.

13/ سمير عياد محمد، **سياسات الإتحاد الأوروبي في المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-، 2009.

14/ فاطمة بيرم، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة باتنة، 2009.

15/فايزة حنافي ، **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي (الجزائر نموذجا)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجلفة، 2016.

16/ فرحاتي عمر، **انعكاسات التهديدات الامنية المختلفة في منطقة الساحل على الامن في المغرب العربي في ظل سيناريوهات التدخل العسكري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013.

17/ فوزية فلسي، **الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب: منطق الأمننة في الساحل الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية و الامن الدولي، جامعة وهران، 2012.

18/ لبدي حنان، **التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.

19/ مباركة حشمان، **تأثير النزاع في الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية، سعيدة، 2014.

20/ مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية– المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010.

21/ مصطفى عبد النبي، **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر1، 2013.

22/ منيرة بلعيد، **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992–2002**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.

23/ نصر الدين هنون، **التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيدة، 2014.

24/ نصيرة هادية، **قضية الصحراء الغربية 1975–2000م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الوادي، 2014.

25/ نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992–2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.

26/ هباز ايمان، **أزمة مالي و انعكاساتها على منطقة الساحل**' مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر– تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، 2016.

3– **المجلات**:

1/ احمد أحمد سيد، **مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات**، مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي، مصر، 01اكتوبر 2002.

2/ بشير هشام، **وقائع التدخل الفرنسي في ليبيا**، صحيفة الأيام، العدد 7390،أوت 2016.

3/ برقوق أمحند، **الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية في العالم الاستراتيجي**، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد07، نوفمبر 2008.

4/حنفي خالد، الجوار، **تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الاقليمية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 88، افريل 2012.

5/ دريس باخوية، **جرائم الارهاب في دول المغرب العربي تونس، الجزائر و المغرب**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 11جوان 2014.

6/ زقاغ عادل، **وقائع الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي**، مجلة العلوم الانسانية و الإجتماعية، العدد23/مارس 2016.

7/ شهرزاد رغيب، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، واقع و أفاق**، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، فيفري2005.

8/ عابد شريط، **أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية و العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، لبنان، العدد 38، ربيع 2007.

9/ عبد الحميد زعباط، **الشراكة الاورومتوسطية و اثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، جانفي 2004.

10/ علاق جميلة، **استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 338، 19 ديسمبر2014.

11/ قشي عاشور، **التنافس الفرنسي–الأمريكي حول منطقة الساحل الافريقي**، دراسة في منطلقات الاهتمام و آليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدادان 45/46، شتاء–ربيع، 2015

12/ مانياليوناس بول دي، **الدور الفرنسي افريقيا.....تاريخه و حاضره ومستقبله**، قراءات افريقية، العدد 11 مارس 2012.

13/ محمد احمد محمد العقيد، **تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية و الاقليمية و الدولية**، مجلة قراءات افريقية: العدد18 افريل، جوان 2011.

14/محمود أحمد ابراهيم، **الحروب الاهلية و مشكلة اللاجئين في افريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد143، يناير2001.

15/ نسيم بلهول، **المبادرة العسكرية الأمريكية في افريقيا**، الجزائر، دفاتر السياسة و القانون، العدد 9جوان 2013.

الوثائق الالكترونية:

1/ احمد عبد الحليم اميرة، **بعد التدخل: التداعيات الداخلية و الاقليمية للحرب في مالي**، السياسة الدولية، مقال نشر على موقع: http://digitale.ahram.org.eg

2/ امينة. ل **الجزائر و الهيئات الدولية و الاقليمية، انضمام الجزائرالى منظمة الأمم المتحدة كانت شهادة ميلاد سيادة الدولة الجزائرية**:http://www.rihab.com/vbarchive/index.php/t-5541.html

3/ اولد القابلة ادريس، **تهريب السلاح بالمغرب**، على موقع:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=86884 (28/03/2018)

4/ بشارة عزمي، **ازمة مالي و التدخل الخارجي**، موجود على الموقع:

http://www.Azwad.com/ar (ساعة و يوم الاطلاع :13:05-2018/02/12)

5/ بن كاسم محمد، **عودة المغرب للإتحاد الافريقي.....النقاشات و الرهانات**، على موقع:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/1/31

6/ بودهانمحمد، **ما سر هيمنة اللغة الفرنسية بالمغرب**، على موقع:

http://m.hespress.com/writers/84588.html

7/ ت .راضية، **المبادلات التجارية الجزائرية الأمريكية تتجاوز 20 مليار دولار خلال السنة الجارية**، على موقع:

http://www.djazairess.com/alfadjr/67736 (29/03/2018)

8/ جعفرعدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، على موقع:

http://dspace.univ.setif.dz/handle/setif/322 (31/03/2018)

9/ حنفي خالد، **تحولات الارهاب من الاستحواذ الى التجوال بالساحل الافريقي**، مجلة قراءات افريقية، مقال نشر على موقع: http://www.qiraatafrican.com/home/new/%8%A

10/ خالد حساني، **الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب. الأطر و الممارسات**، على موقع:

http://www.djazairess.com/echchaab/61031 (28/03/2018)

11/ خوجة محمد، **حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا**، مقال نشر على:

http://digital.ahram.org.eg/article.aspx?serial

12/ ديب السلاوي محمد ، **المغرب و الفرانكفونية.....الى أين؟**،

علىhttp://www.akhbarona.com/mobile/writers/110664/html

13/ الداسر امحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، على موقع،

http://mabdae.info/2017/07(2018/3/29)

14/ الدريسي سهام، **واقع ظاهرة الارهاب في الديمقراطية التونسية الوليدة**، منتدى فكرة، على:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraform/view (28/03/2018)

15/ رباني هيثم، **الاستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي**، على موقع:

http://www.swissinfo.ch/ara

16/ رحيمي مونية، **سياقات تأسيس افريكوم**، ص2، متوفر على الرابط:

http://www.studies.aljazeera.net/bookervision/2013/12/201312481704124.htm

17/ روش جون جاك،(ترجمة مصطفى بن رباح)، **مالي من الدعم الى المشاركة 2012**، مقال نشر على موقع:

)http://www.chaos.Internationale.org.1pac.76lang/ar

(ساعة ويوم الاطلاع: 14:49-2018/01/19)

18/ الزاوي الحسين، **الإتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي**، على موقع:

http://www.alkhaleej.ae/mob/detailed/0138e6e8-a48f-4f00-9a66-
(31/3/2018)8f80ee951ee2

19/ س .نوال، **العلاقات الجزائرية الصينية في أوجها من التطور في القرن الجديد**، مقال نشر على:

http://www.djazairess.com/elmassar/6613

20/ سعدون انس، **التجربة المغربية في مكافحة الارهاب**، المفكرة القانونية، مقال نشر على:

http://legal.agenda.com/article.php?id=1094 (27/03/2018-19 :29)

21/ السهلي نبيل، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، على موقع:

http://www.aljazeera.net/knowledegate/books/2007/06/28(17 :39-2018/3/24)

22/ شعبان مبروك شريف، **أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي**، مقال نشر على وقع:

http://www.ar.qawin.net/index.php?option=com (14:58-2018/02/12)

23/ الطويل اماني، **دور عسكري فرنسي في افريقيا...و تحفظ امريكي**، موسوعة الحياة، مقال نشر على الموقع:

http://www.Alhayat.com/m/opinion (يوم و ساعة الاطلاع: 14:38-2018/01/19)

24/ عبابي نبيل، **محمد علي زريول، البعد الأمني في العلاقات المغربية الأوروبية**، الدراسات الديبلوماسية و الدولية، على موقع:

http://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/plog-post-20.html?m=1
(31/03/2018)

25/ عبد الرحمن حمدي"أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا" من الرابط:

http://www.islamouline.net/servlet/satellite(23:25 -2018/03/25)

26/ عبد العالي حور عبد العالي، **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل و الصحراء و انعكاساتها على الأمن القومي**، مقال نشر على موقع:

?http://www.arabaffairsonline.org/article.php

27/عريوات كمال، **الساحل الافريقي منطقة عبور لتجارة المخدرات**، مقال نشر على موقع جزايرس، للمزيد من المعلومات:
http://www.djazairess.com/echchaab/13704

28/عسكر احمد، **افريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية** ، مقال نشر على:

http://www.Fekerolin.com/readarticle.php.id=87

29/عطية ادريس، **الارهاب كمصدر جديد لتهديد الامن في الساحل الافريقي**، اولوية بناء الامن بدل استيراده، مقال نشر على: http://www.asip.cerist.dz/en/article/1361

30/ العلوي محمد بن محمد، **الأمم المتحدة تشيد بدور المغرب في القضايا الاقليمية و الدولية**، على موقع:

http://alarab.co.uk

31/عليلو عزيز، **الأمم المتحدة: المغرب من أكثر الدول المساهمة في عمليات مساهمة لحفظ السلام**، على موقع:

http://m.2.ma/ar/news (31/03/2018)

32/علي محمود، **بعد احداث فرنسا الدامية.....المغرب العربي هدف "داعش"** على موقع:

http://elbadil.com/2015/11/%d8%A7 (2018/03/28)

33/ العياري شمس، **اتفاقية الشراكة الاوروبية التونسية–حسابات الربح و الخسارة**، على موقع:

http://m.dw.com/ar/

34/ قلاع الضروس سمير، **التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل**' موجود على موقع:

(ساعة و يوم الاطلاع : 2018/02/10 -17:20)

http://www.Qiraatafrican.com/home/new/new

35/ محمد الأمين بن عائشة، اتحاد المغرب العربي الاوروبي، على موقع:

http://www.maqalaty.com/23474.html

36/ محمد حسين احمد عبد الدايم، تاريخ القضية الازوادية و تطورها، على موقع:

http://www.qiraatafrican.com/home/new

37/ محمد طيب حمدان، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، على موقع:

http://thesis.univ.biskra.dz/950

38/ مصطفى فرحات، **ماذا تريد امريكا من المغرب العربي**، أنظر:

http://www.oujdacity.net/national-article-22016-ar.html
(29/03/2018)

39/منار اسليمي عبد الرحيم، **مرتكزات الاستراتيجية الأمنية في المغرب تغيرت بشكل كبير**، في موقع:

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7 (22/03/2018)

40/ منصوري سفيان، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي**، مقال نشر على موقع:

http://revues.univ.ouargla.dz/index.php/numero.23.ssh/3027-1

41/المرقام عبد الحفيظ، **مكانة افريقيا في سياسة تونس الخارجية**، عل موقع:

(2018/03/31)http://www.lediplomate.tn

42/ يايموت خالد، **جيش جديد لمحاربة الارهاب في منطقة الساحل و الصحراء**، مقال نشر على موقع:

http://www.m.aawasat.com/home/article/970366

43/**نماذج صنع السياسة الخارجية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مقال نشر على:http://www.politics.dz.com

44/ **الساحل الافريقي.....مرآة تعكس تنوع القارة السمراء**، موسوعة الجزيرة، مقال نشر على الموقع التالي:http://www.aljazeera.net

http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess_/44exter-nale-enterest.

45/**ابعاد الصراع الفرنسي السوداني في تشاد**، يوجد في الموقع التالي:

http://www.asqh/THREADS/2466(15:38-2018/01/13 :(ساعة و يوم الاطلاع

46/ **التنافس الامريكي الفرنسي على ثروات تشاد**، موجود على الموقع:

http://www.almoslim.net/node/84454(14:36-2018/01/13 :(ساعة و يوم الاطلاع

47/ **منطقة الساحل الافريقي في اطار التوازنات و الصراعات الدولية: التنافس الفرنسي الامريكي**، وكالات الجزيرة ، موجد على الموقع التالي:http://www.tsaidali.wordpress.com

(15.12-2018/02/10 :(يوم و ساعة الاطلاع

48/ **التنافس الدولي في افريقيا.....الاهداف و الوسائل**، الاستقلال، من الموقع:

http://www.estiqlal.com/article.php15:45-2018/02/10 :(يوم و ساعة الاطلاع

49/ **افريكوم**، ص1 على الرابط: (ساعة ويوم الاطلاع: 2018/02/10- 17:22)

http://www.Africom.mil/tsctp.asp

50/موقع المبادلات الاقتصادية بالسفارة الفرنسية في المملكة المغربية: على موقع:

http://www.missioneco.org/maroc/index.asp
(2018/03/27)

51/ تفاقية التعاون بين المغرب و فرنسا، الجريدة الرسمية رقم 4955 الصادرة يوم الاثنين 26 نوفمبر 2001، على موقع:

http://adala.justice.gov.ma/production/convention/ar/bilaterales/france
(12:00-2018/03/21)

52/ما هي الاستراتيجية الأمنية الاقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الارهاب، على موقع:

http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=545838

53/تونس قانون، مكافحة الارهاب يهدد الحقوق، مقال نشر على:

http://www.hrw/ar/news/2015/07/31/279832 (28/03/2018)

54/اتحاد المغرب العربي....الأهداف و الهيكل التنظيمي، على
موقع:http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782d7

55/ تأسيس اتحاد المغرب العربي و دورات القمة، على موقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3 (28/03/2018)

56/ لماذا فشل الاتحاد المغرب العربي، على موقع:

http://www.noorposte.org/%D8%A7

57/صراع اللغات بالمغرب العربي، مقال نشر على موقع.

http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2016/12/8

58/بروتوكول الاستقلال (1956)، على موقع:

http://www.tunisia-sat.com/foruns/threads/2174573

59/ العلاقات الصينية-الجزائرية طويلة الأمد تشهد قوة دفع قوية للنمو، على موقع:

http://arabic.people.com.cn/31660/6379205.html

60/ العلاقات الصينية-المغربية تشهد تطورا شاملا في ذكراها الخمسين، على موقع:

http://arabic-people.com.cn/31660/6380393.html (30/03/2018)

61/علاقات الصداقة بين الصين و تونس نموذج للتعاون بين الجنوب و الجنوب، على موقع:

http://arabic.cri.cn/189/2008/03/28/85@93522.html (30/03/2018)

62/التبادلات الاقتصادية و التجارية بين الصين و تونس، على موقع:

http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2000-09/27/content-2000748.html

63/العلاقات بين تونس و التحاد الاوروبي، معهد الوطني للإحصاء، على موقع:

64http://www.aleca.tn/"عودة المغرب الى الاتحاد الافريقي" سياسة الواقع و دبلوماسية الاقتصاد، على موقع:
http://barq.rs.com/barq

65/ حملة تسوية أوضاع المهاجرين الافارقة بالمغرب، مقال نشر على:

http://m.alyaoum24.com/407928.html

66. النيباد.....الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء، على:

http://www.aljazeera.net/home/search?q=%20

67/تطور قضية الصحراء الغربية في إطار هيئة الأمم المتحدة،http://sahara-question-com/ar/content

68/ المغرب في الأمم المتحدة: قضية الصحراء الغربية هي مسألة ترابية، على موقع:

http://m.alayam24.com/article-46379.html (01/03/2018)

69/انضمام الجزائر لهيئة الأمم لمتحدة 1962 اعطى ميزة خاصة للديبلوماسية بالعالم، على موقع:

http://www.embassy.algeria-uae.com (1/03/2018)

70/ مكانة الجزائر بالعالم، على موقع:http://www.onefd.edu.dz

ثانيا: . المراجع باللغة الأجنبية:

1/ "les échanges commerciaux France-tunisiens" dans : http://www.ambassad-france-tun.org/france-tunisie/spip.php?article422

2/ La France CFA, **Un outil de contrôle politique et économique sur les pays de la zone France**, 22 mars 2010, Disponible sur : http://www.survie.org/franceafrique/colonialisme/article/lafrance-CFA-un-outil-decontrôle

2/ les relations économique franco-algérienne, dans : http://www.ambafrance.dz.org/article.php3?id-article (30/03/2018)

3/ Annette Lokman,**Qui sont les maitre du Sahara, vieux conflits, nouvelle menace :le mali et le Sahara centrale entre les Touaregs ,**AL QAEDA et LA CRIME ORAGANISE(friedrichelberth si futing, bamako, mali, first impression),2011.

4/Aomarbaghzouz, **la rivalité Américano-européen au Maghreb** , dans :Abdenour banantar, **les Etats-unis et le Maghreb**, centre de rechereche en économie Appliquée pour le développement(CREAD), alger, 2007.

5/Armand colin, **Les conflits Armés en Afrique** : Apports, Mythes, et limites de l'analyse économique en : http://www.jstoe.org/stable/23594231.pdf.

6/Cliss,**le réchauffement climatique menace le sahel,** in : morija, AN°243, septembre2009.

7/ DrisAbdessamad, **le pragmatisme Franco-Magrébine et la question du Sahara occidenta**l, université de Saida.

8/ Encours des créance de la France sur les Etats étrangers au 31 décembre 2008, dans : http//ww.minefe.gouv.fr/directions-Services/dgtpe/international/encourscreances071231 (25/03/2018)

9/**ethnie groups in africain**, dans : http://www.soylor.org (15/02/2018-13 :35)

Eurostat Relations, de l. ue. Avec les 12 pays partenaires, Méditerranée(juillet 2003).

10/Hayat chergui, **la politique Méditerranée de la France,** entre diplomatie collective et leadership, paris, éditions le harmattan, 1997.

11/Henri plangol et François oncle, **la Situation Sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**, France, La commission des Affaire étrangères, Assemblée Nationale, 2012.

http://www.oboulo.com/relation-chine-Afrique.premier-nouvellepolarité-monde-17046.html

http://www.people.fas.havand.edu/johonston/gvo2882/fearon=pdf

12/ jemes D.FEARON**, domesticpoliticsforieng, policy and theories of international relation**, in st internet http://www.people.fas.havand.edu/-johonston/gvo2882/fearon=pdf.

13/jemesN.Ressenau, kennthw.thompson, Gavin Bayd.in cit.

14/ L'industrie automobile français au Maghreb : caractéristique des marches et stratégies des acteursK pour une stratégie renforçant les synergie entre chaque acteurs, dans : http://www.industrie.gouv.fr/pdf/etudeauto.pdf.

15/l'office nationale des statistiques algérien(ons), **les dix premiers pays fournisseurs de l'Algérie de 1998 à 2006** dans : http://www.ons.dz/IMG/pdf/10.1er.pays.fournisseur92-06-pdf (29/03/2018)

16/Le Ministre de la défencerecontre des militaires engagés dans l'opération Serval, Ministre de la défense, Dossier de presse, vendredi 25 janvier 2013.

17/**Les Relation économique entre la chine et l'Afrique**, disponible sur :

les relations économique et financiére France-marocaines
dans :http://www.financesméditérranée.com/pdf/pays/fm-dree-maroc-relationECO-fin-pdf

18/perkins palmer**, internationale relation** : the world communiât in transition, second Edition u.s.a,1957.

19/Philippe copinschi et Pierre noël, "**L afrique dans la géopolitique mondiale du pétrole",** In Afrique contemporaine, vol,4,N°216,2005.

20/Philippe hugon, **la France et l afrique : vers une nouvelle equation stratégique ?**, In : les défis stratégique african :exploration des racines de la conflictualité, (éditeur :jean dufoucq) chiers de IRSEM.

21/sidenyverba **,"Assumption of nationality and non- nationality in models of internationale**".in.ed.jemesResenau.

22/Thomas Deltombe, **Quand la France Afrique pass au privé,** In :Recherche Internationales,N°85, janvier/mars 2009.

23/Thomas Saint Maurice, **Saharaoccidentale1991-1999,** l'enjeu du référendum d'autodétermination, Paris, le harmattan 2000.

24/Tom Amadou, disponible sur : http://www.Seck-l'ouvredu-nouveau-partenariat-pour-l'Afrique chines embassy.org.uk/Fra/Topics/hjtcef/t1935htm-19k

25/United nation développement program(UNPP**), humandéveloppement report 2000 "humanreight and human développement for freedom and solidarity**" new York : United oxford university presse,2000.

26/ Valérie Niquet, "**L'offensive Africaine de la chine**", disponible sur http://www.IFRI.org/frontdispatcher/IFRI/publication/lignepdf

27/Yahia Zoubir, **Stalenate in wastenSahara.Ending International the gality**, Middle East policy vol xiv N°4 winter 2007

. خريطة توضح دول منطقة الساحل الافريقي.....	19
. جدول انتاج النفط في افريقيا ما بين 2005 الى 2030.....	22
. جدول الديون الخارجية لدول الساحل الافريقي سنة 2009.....	23
. خريطة توضح الطوارق في الساحل الافريقي.....	25
. جدول المؤشرات والمعايير التي تؤثر في فعالية و كفاءة الدولة.....	27
. جدول ترتيب دول منطقة الساحل الافريقي حسب التنمية.....	35
. خريطة توضح المنطقة التي تتضمنها مبادرة بان ساحل.....	52
. خريطة توضح المجال الذي كان مقترحا لقاعدة أفريكوم.....	55
. خريطة توضح التواجد العسكري الفرنسي بمنطقة الساحل الافريقي.....	60
. مخطط يوضح مقارنة النفوذ الفرنسي مع النفوذ الصيني في افريقيا.....	66
. خريطة توضح الأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية بمالي.....	71
. مخطط نسبة الصادرات الفرنسية نحو الجزائر.....	81
. المبادلات التجارية بين فرنسا و المغرب 2007/1990	82
. جدول المساعدات الفرنسية للاستثمارات في الجزائر.....	85
. جدول الاستثمارات الفرنسية في تونس حسب القطاعات	88
. جدول نتائج تشريعات 26 ديسمبر 1991 للأحزاب العشرة.....	92
. جدول بيانات هامة حول المتهمين بالإرهاب في تونس.....	94
. جدول المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية مقدرة بمليون دينار جزائري.....	110
جدول أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر1998-2001.....	111
. جدول المبادلات التجارية الأمريكية مع المغرب.....	112
. جدول الاستثمارات الأمريكية في المغرب	113
. جدول المبادلات التجارية الأمريكية مع تونس.....	114
. جدول الاستثمارات الأمريكية في تونس.....	114
. جدول العلاقات التجارية بين الصين و الجزائر.....	117

. جدول الشراكة الأوروبية مع دول المغرب العربي.....	124
. جدول المبادلات التجارية بين الاتحاد الاوروبي و المغرب.....	126

الإهـــــداء.....	
شكـــرو تقديـــر.....	
مقدمـــــة.....	أ،ب،ج،د، هـ، و
الفصلالأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.....	**02**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجيةببعض المفاهيم.....	**02**
المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم.....	**04**
المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية.....	**04**
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.....	**07**
المطلب الثاني: أهم النماذج المفسرة للسياسة الخارجية.....	**07**
المبحث الثالث: الإطار النظري للساحل الإفريقي.....	**12**
المطلب الأول: جغرافيا الساحل الافريقي.....	**17**
المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية للساحل.....	**17**
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الساحل	**23**
المبحث الأول: فرنسا و المشاكل الجهوية.....	**38**
المطلب الأول: فرنسا و الأزمة التشادية.....	**38**
المطلب الثاني: فرنسا و قضية الصحراء الغربية.....	**43**
المبحث الثاني: صراع و نفوذ القوى الكبرى في منطقة الساحل.....	**48**

المطلب الأول: نموذج حول امريكا.....	**48**
المطلب الثاني: نموذج حول فرنسا.....	**57**
المطلب الثالث: نموذج حول الصين.....	**64**
المبحث الثالث: الدور الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي.....	**67**
المطلب الأول: الأزمة المالية.....	**67**
المطلب الثاني: الأزمة الليبية.....	**74**
الفصل الثالث: أثر السياسة الخارجيةالفرنسية على المغرب العربي	**79**
المبحث الأول: التصورات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الفرنسية على المغرب العربي.....	**80**
المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية و الاقتصادية في المغرب العربي.....	**102**
المطلب الثاني: الاستراتيجية السياسية و الثقافية.....	**106**
المبحث الثاني:تحدي المنافسة الدولية على المغرب العربي.....	**107**
المطلب الأول: المنافسة الامريكية.....	**116**

المطلب الثاني: المنافسة الصينية.....	**120**
المبحث الثالث: علاقة دول المغرب العربي مع المجتمع الدولي.....	**120**
المطلب الأول:علاقة المغرب العرب مع الاتحاد الاوروبي و الافريقي....	**134**
المطلب الثاني:علاقة المغرب العربي مع الأمم المتحدة.....	**139**
الخـــــاتمة.....	**143**
قائمة المراجع و المصـــادر.....	**160**
فهـــــرس المحتويات.....	**160**
الفهـــــرس.....	**161**

- **ملخـــــــص:**

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة ايضاح سياسة فرنسا الخارجية في منطقة الساحل الافريقي، من خلال أهم الأزمات التي تدخلت فيها السياسة الفرنسية بالإضافة الى التحديات الأمنية وأهم الأثار التي ترتبت عن هذه السياسة في المغرب العربي أيضا. والسياسة الفرنسية تعتبر دولة بارزة في العلاقات الدولية، كما أنها تمثل منطقة جد مهمة بالنسبة للمنطقة خاصة من الجانب التاريخي بالإضافة الى عامل المنافسة الدولية بالمنطقة خاصة وأن فرنسا هي المسيطر الأول في المنطقة مما يجعلها تستحوذ على منطقة الساحل الافريقي عامة والمغرب العربي خاصة، فلا يمكن دراسة وفهم السياسة الخارجية الفرنسية دون ربطها بالعلاقات التاريخية التي تجمع بين الدولة الفرنسية ومنطقة الساحل.

Résumé :

A travers cette étude, nous avons tenté d'expliquer la politique étrangère de la France dans la région du sahel à travers les crises les plus importantes dans lesquelles la politique français est intervenu, en plus des défis sécuritaires et des implications les plus importantes de cette politique au Maghreb. Très présente dans les relations internationales, la politique française est une région très importante du point de vue historique et facteur de concurrence internationale dans la région, d'autant plus que la France domine la région africaine du sahel en général et le Maghreb en particulier. Etudier et comprendre la politique étrangère française sans la relier aux relation historiques qui associent l'état. Français et le sahel.

Abestrac:

Through This study, we tried to explain France s forgien Policy in the sahel region, through the Most important crises in which french Policy intervend, in addition to the security challenges and the Most important implication of This Policy in the Maghreb as well. The french Policy Is a prominent state in international relation. It represents a very important region for the region especially from the historial side as well as the factor of international competition in the region, especially since France is the first dominat the african sahel region in general and the maghreb in particular. Study and Under stand french forgien Policy without liking it to historical relation that combine the state. French and the sahel.